الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/54/73/Add.1
7 September 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدروة الرابعة والخمسون
البند ٨٩ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

مذكرة من الأمين العام

إضافة

اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين القرار ٥٣/٥٣ المعنون "أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة" والذي طلبت فيه في جملة أمور إلى اللجنة الخاصة ما يلي:

"... أن تواصل، إلى حين إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بصورة كاملة التحقيق في السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس وفي الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وبخاصة عدم امتثال إسرائيل لأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وأن تتشاور حسب الاقتضاء، مع لجنة الصليب الأحمر الدولية وفقا لأنظمتها لضمان حماية الرفاه وحقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة وأن تقدم تقريرا للأمين العام في أقرب وقت ممكن، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك فيما بعد؛

"... أن تقدم إلى الأمين العام بانتظام تقارير دورية عن الحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس؛

"... أن تواصل التحقيق في معاملة السجناء في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧".

وعلى غرار السنوات الماضية، تقدم اللجنة الخاصة تقريرها إلى الجمعية العامة عن طريق الأمين العام.

والتقرير الدوري المرفق للجنة الخاصة يغطي الفترة من شباط/فبراير إلى آب/أغسطس ١٩٩٩.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- حالة حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة: غزة، والضفة الغربية، والقدس الشرقية	١ - ٣٥٤	٣
ألف	- ملاحظات استهلالية عامة		
باء	- الأحوال التقييدية فيما يتعلق بالفلسطينيين في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية	١ - ١٩١	٣
جيم	- كيفية تنفيذ القيود	١٩٢ - ٣٠٦	٥٠
دال	- الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتركها نظام التحكم العام هذا وكيفية تنفيذه في حياة أهالي الأراضي المحتلة	٣٠٧ - ٣٣٩	٧٦
هاء	- الإحساس العام باليأس والقنوط	٣٤٠ - ٣٥٤	٨٦
ثانيا	- حالة حقوق الإنسان في الجولان العربي السوري المحتل	٣٥٥ - ٣٦٦	٩٠

أولا - حالة حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة: غزة، والضفة الغربية، والقدس الشرقية

ألف - ملاحظات استهلالية عامة

باء - الأحوال التقييدية فيما يتعلق بالفلسطينيين في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية

١ - القيود المتعلقة بالأرض والإسكان والمياه

الأرض

١ - في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٩، أفيد أن إحدى المحاكم أفرجت بكفالة عن ريوفين بن بلاك أحد مستوطني كريات أربع، وكان بلاك متهما بالتعدي على حرمة ممتلكات الغير وغرس أشجار في رقعة أرض خاصة في الأراضي الفلسطينية بالقرب من كريات أربع أثناء احتفال تو بشقاط. وقد زعم أن بلاك طرد مالك قطعة الأرض ووجه إليه تهديدات. (هآرتس، ٣ شباط/فبراير)

٢ - وفي ١٧ شباط/فبراير قام بلدوزر تابع للجيش الإسرائيلي بتخريب ٤٠ دونما من حقول الطماطم في منطقة جفتليك بقضاء أريحا. وتعتبر السلطات الإسرائيلية أن تلك الأرض تخضع لولاية إسرائيل، ويقول ملاك الأراضي الفلسطينيين أن لديهم وثائق تثبت أنهم المالكون القانونيون لتلك الممتلكات. وفي تطور منفصل قامت البلدوزورات الإسرائيلية بتسوية الأراضي التابعة لقريتين عربيتين هما شوفه وكفر كباد في قضاء طولكرم، بالقرب من مستوطنة أفني هيفتز اليهودية. (ذا جروسالم تايمز، ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩)

٣ - وفي ٢٤ شباط/فبراير كشف النقاب عن أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عرض على الفلسطينيين عن طريق أطراف ثالثة "تدابير جزئية" لتنشيط بعض جوانب اتفاق واي. وذكرت المصادر الوثيقة الصلة بالمفاوضات أن نتنياهو عرض الإفراج عن المجرمين غير الخطرين وافتتاح طريق جنوبي للمرور الآمن بين الضفة الغربية وغزة. ورفض الفلسطينيون العرض حيث لم ترد فيه أي عملية انسحاب من أراضي الضفة الغربية، حسب ما طلب اتفاق واي. وذكر متكلم باسم نتنياهو أن "القصد هو اتخاذ خطوات جزئية لا تنطوي على تسليم أراض..." ورفض المفاوض الفلسطيني صائب عريقات أن يؤكد أو ينفي وجود تلك العروض، مؤكدا "أننا لن نقبل تدابير جزئية". وأن استبعاد عنصر الأراضي من شأنه أن يجعل عملية السلام دون مغزى. وقال عريقات إنه يشك في أن أي عرض يقدمه نتنياهو أثناء فترة الانتخابات إنما هو محاولة لإقناع الناخبين بأنه جاد بشأن السلام، دون أن ينفر اليمينيين من عنصر الأراضي. (هآرتس، ٢٥ شباط/فبراير)

٤ - وفي ٢٨ شباط/فبراير قال رئيس الوزراء نتنياهو في مؤتمر صحفي عقب اجتماع مع الملك عبد الله ملك الأردن، "أن لدينا اقتراحا بسيطا للفلسطينيين ولجميع الذين يرغبون في أن يجربونا وهو: فلتجربونا. فليستكمل الفلسطينيون كل اتفاقات واي أو جزءا منها وسنقوم في حالة الامتثال الكامل بأداء ما علينا القيام به، وهو تسليم خمسة في المائة إضافية من الأراضي، أو سنستطيع أن نجد مجالات أخرى للتعاون والتنفيذ دون التنفيذ الفلسطيني الكامل...". وقد لبت السلطة الفلسطينية دعوة رئيس الوزراء نتنياهو لإجراء محادثات بشأن التنفيذ الجزئي لاتفاقات واي، وذكرت أنها لن تقبل أي شيء دون زيادة نشر القوات الإسرائيلية، حسبما حدده الاتفاق. (جروسالم بوست، ١ آذار/ مارس، جروسالم بوست، ٢ آذار/ مارس)

٥ - وفي ٢٢ آذار/ مارس أطلقت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي رصاصات معدنية مكسوة بالمطاط على فلسطينيين أثناء نزاع بشأن الأراضي، وقد اندلعت المصادمات بعد أن اقتلع عشرات من الجنود ١٧٠ شجيرة من قطعة أرض بالقرب من قرية بيت دجن على بعد ١٦ كيلومترا شرقي نابلس. وقبل أسبوعين من ذلك اقتلع جنود الجيش الإسرائيلي ٥٠٠ من الأشجار الكاملة النمو من تلك الأرض، وذكروا أن المنطقة أرض حكومية. وردا على ذلك قام المزارعون والناشطون من حركة السلام من اللجنة الإسرائيلية لمناهضة تدمير المساكن، بزرع ١٧٠ شجيرة اقتلعتها فيما بعد قوات جيش الدفاع الإسرائيلية. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٣ آذار/ مارس)

٦ - وفي ٧ نيسان/أبريل، قال ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية لوزير خارجية اليابان حسبما ذكر مسؤول حكومي ياباني إن قرارا سيتخذ بشأن ما إذا كان سيتم إعلان الدولة في حوالي ٢٧ نيسان/ أبريل. وهدد رئيس الوزراء نتنياهو بضم أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة إذا أصدر عرفات ذلك الإعلان. (جروسالم بوست، ٨ نيسان/أبريل)

٧ - وفي ١٣ نيسان/أبريل صودر ما يقرب من ٢٢٠ ٢ دونما من الأرض في بيت لحم وبيت ساحور لبناء طريق فرعي طوله ٦,٥ كيلومترا. ويستخدم الطريق الفرعي كنطاق يحيط بمدينة بيت لحم ويحول دون اتساعها. وقد أعلن ما يزيد على ٥٠ في المائة من الأراضي المحيطة ببيت لحم كمنطقة عسكرية مغلقة تستخدم لأغراض التدريب. وتخضع مصادر المياه في هذا القضاء أيضا لسيطرة إسرائيل. (ذا جروسالم تايمز، ١٦ نيسان/أبريل)

٨ - وفي ١٦ نيسان/أبريل أفادت التقارير بأن المستشار القانوني لوزارة الخارجية ألان بيكر أعد فتوى سريعة توطئة ليوم ٤ أيار/ مايو (الموعد الذي تنتهي فيه ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت). ووفقا لهذه الفتوى سيثير ضم أراضي الضفة الغربية ووضعها تحت السيطرة الإسرائيلية، ردا على إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد "شكوكا جدية بشأن قانونية" ذلك الضم. وذكر بيكر أنه حتى إذا لم يعلن الفلسطينيون الدولة في ٤ أيار/ مايو، فإن إسرائيل ستضطر إلى اتخاذ موقف بشأن سلامة اتفاقاتها معهم، حيث يرجح أن يطعن كل من الإسرائيليين والفلسطينيين الذين يعارضون اتفاقات أوسلو في شرعية مؤسسات السلطة الفلسطينية. (هآرتس، ١٦ نيسان/أبريل)

٩ - وفي ٢٦ نيسان/أبريل قال رئيس الوزراء نتنياهو للإذاعة الإسرائيلية إن تهديد حكومته بضم أجزاء من الضفة الغربية قد جعل القيادة الفلسطينية تتراجع عن إعلانها قيام الدولة الفلسطينية في ٤ أيار/ مايو. وكرر وزير الخارجية آرييل شارون ذلك التهديد في ملاحظات ذكرها لصحفيين في روما فقال "لقد دعوة الفلسطينيين بالفعل إلى عدم إصدار أي إعلانات من جانب واحد"، وأردف شارون قائلا "وستقوم إسرائيل بمد نطاق قانونها وإدارتها فورا و ... ستضم فورا جميع المناطق الموجودة تحت أيدينا. وسنكون متأهبين لاتخاذ خطوات نود تجنبها... لأنه وفقا لاتفاقات أسلو ينبغي أن يتم كل شيء عن طريق المفاوضات". و ٤ أيار/ مايو هو التاريخ الذي تنتهي فيه ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت. وذكر مروان كنفاني وهو مشرع فلسطيني ومستشار لرئيس السلطة الفلسطينية عرفات أن "... الذين يتوقعون قرارا يطالب بالتمديد أو ينتظرون قرارا يطالب بإعلان قيام الدولة سيصابون بخيبة الأمل". (جروسالم بوست، ٢٧ نيسان/أبريل)

١٠ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل اجتمع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية لبحث تأخير إعلان قيام الدولة الفلسطينية المقرر في ٤ أيار/ مايو. وحثت بيانات صدرت عن البيت الأبيض والاتحاد الأوروبي واليابان الفلسطينيين على إرجاء الإعلان عاما آخر، خوفا من أن يؤدي ذلك الإعلان إلى تقويض عملية السلام. وهدد رئيس الوزراء نتنياهو أيضا بضم أراضي الضفة الغربية إذا أعلن قيام الدولة. وقرر المجلس إرجاء أي إعلان إلى وقت آخر في حزيران/يونيه أو تموز/يوليه، بعد انتهاء الانتخابات الإسرائيلية. (ذا جروسالم تايمز، ٣٠ نيسان/أبريل و ٧ أيار/ مايو)

١١ - وفي ١٩ أيار/ مايو اقتلعت البلدوزورات الإسرائيلية عشرات من أشجار الزيتون بالقرب من قرية بيت دجن في الضفة الغربية. وذكر متكلم باسم الإدارة المدنية أن تلك الشجرات اقتُلعت لأنها غُرست في "أرض حكومية". (هآرتس، ٢٠ أيار/ مايو)

١٢ - وفي ٣٠ أيار/ مايو دعا مسؤولون في السلطة الفلسطينية إلى إضراب عام للاحتجاج على قرار الحكومة الإسرائيلية بإضافة ٠٠٠ ١٢ دونم (٠٠٠ ٣ هكتار) إلى مستوطنة معاليه أدوميم. وحدد مؤتمر لكبار المسؤولين والمفاوضين الفلسطينيين الخميس اللاحق باعتباره "يوم الغضب" للفلسطينيين تُنظم فيه مسيرات في شتى أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. ويرمي توسيع نطاق مستوطنة معاليه أدوميم إلى ربطها بمناطق في القدس استولت عليها إسرائيل وضمتها خلال حرب الأيام الستة. ومن شأن الخطة أن تجعل المستوطنة التي يوجد بها حوالي ٠٠٠ ٢٥ مقيم، أكبر من حيث مساحة الأرض من تل أبيب (وهي بالمقارنة يوجد بها حوالي ٠٠٠ ٣٥٥ مقيم). وكان سيجري تنفيذها على أراض صودرت من قرى فلسطينية قريبة وهي قرى عناتا، والطور، وأبو ديس، والعيزرية. (جروسالم بوست، ٣١ أيار/ مايو)

١٣ - وفي ٢ تموز/يوليه أفادت التقارير بأن الشرطة الفلسطينية في القدس كشفت النقاب عن عصابة سرية اشتركت في تزييف وثائق بيع الأراضي في القدس الشرقية. وقد ألقي القبض مؤخرا على سمسارين أحدهما فلسطيني والآخر يهودي عندما حاولا بيع ممتلكات أرمنية لجماعات إسرائيلية. (ذا جروسالم تايمز، ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩)

١٤ - وفي ٩ تموز/يوليه أفادت التقارير بأن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أجرى دراسة كشفت النقاب عن أن قوات الاحتلال الإسرائيلية لا تزال تسيطر على ٤٢ في المائة من قطاع غزة. وأشار التقرير إلى أن المستوطنات تستوعب حوالي ٢٥٠ ٩ هكتارا من مجموع منطقة القطاع. ويتألف الباقي من ٠٠٠ ٤٢ هكتار من المزارع، و ٠٠٠ ١٤ هكتار كمنطقة سكنية، وما يقل قليلا عن ٠٠٠ ٢٦ هكتار هي أراض قاحلة وكثبان رملية. (ذا جروسالم تايمز، ٩ تموز/يوليه ١٩٩٩)

١٥ - وفي ١١ تموز/يوليه ذكر رئيس الوزراء إيهود باراك، بعد اجتماع مع عرفات رئيس السلطة الفلسطينية أن إسرائيل والسلطة الفلسطينية ستبدآن بحث اتفاق واي بعد زهاء ١٠ أيام، عقب عودة باراك من زيارته للولايات المتحدة وبريطانيا. وخرج الزعيمان من الاجتماع بتصريحات مشجعة بشأن بناء الثقة والتفهم. وأبلغ باراك عرفات أن حكومته الجديدة ملتزمة بتنفيذ جميع الاتفاقات الدولية التي وقعتها الحكومات السابقة، بما في ذلك اتفاق واي. وطلب إلى عرفات دراسة احتمال دمج اتفاق واي في تسوية دائمة حتى لا تتضرر بالتسوية النهائية من جراء المصاعب السياسية المرتبطة بالانسحاب المقبل من الضفة الغربية. وأفادت تقارير بأن الحكومة الأمريكية اعتبرت أن اجتماع قمة إيريتس، وهو أول اجتماع إسرائيلي فلسطيني رفيع المستوى يتم في غضون ثمانية أشهر، باعتباره فاتحة لعصر جديد تتحسن فيه الصلات بين باراك وعرفات. وذكر الأخير في مؤتمر صحفي مشترك أنه يعتقد أن حكومة باراك "ستفي بجميع مسؤولياتها وتمتثل امتثالا كاملا للاتفاق". وقال إن هذا يشمل بالتحديد لا المراحل الثلاثة لنشر قوات فحسب وإنما مسائل أخرى من قبيل فتح ممرات عبور آمنة ومطار غزة، ومواصلة تنفيذ أحكام بروتوكول الخليل السياسية والاقتصادية، والافراج عن السجناء السياسيين. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٢ تموز/ يوليه)

١٦ - وفي ١٢ تموز/يوليه أفادت التقارير بأن جيش الدفاع الإسرائيلي قد أعاد بالفعل تنشيط الخطط التي كانت قد أعدت أصلا أثناء فترة تولي بنيامين نتنياهو لمنصبه، من أجل تنفيذ اتفاق واي، وأنه سيتمكن من تنفيذ الخطط خلال شهرين. وأثناء المرحلة الثانية من الجزء الثاني من الانسحاب الذي نُفذ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، لن يجري إخلاء أي قواعد عسكرية لجيش الدفاع الإسرائيلية في الضفة الغربية. على أنه حددت قواعد عديدة من أجل إخلائها أو إعادة نقلها في مراحل الانسحاب اللاحقة التي لم تنفذ بالمرة. وكان من المقرر أن تتم المرحلة الثانية للانسحاب في منطقة الرملة - نابلس ولم تكن تتطلب إخلاء أو نقل أي قواعد تابعة للجيش، ولو أنه كان يتعين إزالة بعض نقاط التفتيش. وكان يتعين أن تتم المرحلة الثالثة بصورة رئيسية في منطقة الخليل، وشملت إخلاء قاعدة أدورايم في غرب الخليل، ولو أن القاعدة نفسها لم تكن ستسلم للسلطة الفلسطينية. وكان يتعين أن يتم تنسيق جميع عمليات النقل المزمعة مع الولايات المتحدة، التي كان عليها أن تسدد الجزء الأكبر من النفقات. (هآرتس، ١٢ تموز/ يوليه)

١٧ - وفي ١٥ تموز/يوليه، عشية اجتماع رئيس الوزراء باراك والرئيس بيل كلينتون، رئيس الولايات المتحدة، كان من المتوقع أن يغتنم باراك هذه الفرصة ليحدد "الخطوط الحمراء" بالنسبة لإسرائيل من حيث اتفاق الوضع النهائي مع الفلسطينيين. وأفادت تقارير بأن من المرجح أن يطلب باراك من الرئيس كلينتون قبول تلك الخطوط. وطبقا لعضو أقدم في الوفد الإسرائيلي، كان الإحساس في الدوائر المحيطة بباراك،

أن اتفاق واي ليس بالضرورة اتفاقا جامدا وأن من المرجح أن يطلب رئيس الوزراء إدخال تعديلات على الاتفاق. ويعتقد باراك أن عملية السلام ستستفيد أفضل استفادة إذا نُفذ اتفاق واي بالاقتران مع محادثات الوضع النهائي. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٥ تموز/يوليه)

١٨ - وفي ١٨ تموز/يوليه أفادت تقارير بأنه وفقا لمصدر في البيت الأبيض كانت الولايات المتحدة تميل إلى قبول أفكار رئيس الوزراء باراك بشأن تعديل الجدول الزمني لتنفيذ اتفاق واي. وكرر باراك بدوره، موقفه الذي يتمثل في أنه ولو أن إسرائيل تتقيد بالاتفاقات الدولية إلا أنه يرى مع ذلك "ضرورة الجمع بين تنفيذ اتفاق واي واتفاقات الوضع النهائي". (جروسالم بوست، هآرتس، ١٨ تموز/يوليه)

١٩ - وفي ٢٦ تموز/يوليه وقبل اجتماع رئيس الوزراء باراك مع رئيس السلطة الفلسطينية عرفات في اليوم اللاحق، وصف باراك خريطة واي للانسحاب التي أعدتها حكومة نتنياهو بأنها "تكتنفها المشاكل". وقال باراك "في اجتماع لحزب العمل تلك حالة متفجرة من وجهة النظر الأمنية". واعتزم باراك أن يحاول إقناع عرفات بأنه في حالة الموافقة على إرجاء تنفيذ الجزء الثاني من اتفاق واي سيساعد ذلك كلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وذكر باراك في خطبة له أمام الكنيست في ٢٦ تموز/يوليه أن إسرائيل ستفضل تنفيذ المراحل الأخيرة من اتفاق واي في الوقت ذاته الذي تجري فيه مفاوضات الوضع النهائي من أجل إزالة العقبات المحتملة. (جروسالم بوست، ٢٧ تموز/يوليه)

٢٠ - وفي ٢٨ تموز/يوليه أفادت تقارير بأن اجتماع العمل الذي عقده رئيس الوزراء باراك في اليوم السابق مع رئيس السلطة الفلسطينية عرفات لم يتمكن من إحراز أي تقدم كبير بالنسبة لتنفيذ اتفاق واي، مما جعل الفلسطينيون يصابون بخيبة أمل. ومع ذلك، أفادت تقارير بأن الزعيمين وافقا على إنشاء فريق عامل مؤقت لبدء مناقشات فورا بشأن مواصلة عملية اتفاق واي. وطبقا لما ذكره باراك، وعد عرفات بإعطاء رده النهائي خلال أسبوعين فيما يتعلق بقبول التأخيرات المقترحة في التنفيذ. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٨ تموز/يوليه)

٢١ - وفي ١٢ آب/أغسطس، ذكر أن الفجوة بين إسرائيل والفلسطينيين قد ضاقت بشدة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق واي. وأشار رئيس الوزراء باراك الى أنه يرغب في استكمال كل المراحل الثلاث للانسحاب من الأراضي بموجب اتفاق واي بحلول ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠. وفي تحول عن موقفه السابق، لم يعد باراك يصر على إتمام الانسحاب النهائي مع ظهور نتائج محادثات الوضع النهائي ولكنه وافق على تنفيذه بصورة مستقلة. ويود الفلسطينيون مع ذلك أن تستكمل المرحلة النهائية للانسحاب بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وجرت عملية الانسحاب الأولى من العمليات الثلاث التي أذن بها اتفاق واي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. (جروسالم بوست، هآرتس، ١١ و ١٢ آب/أغسطس)

٢٢ - وفي ١٣ آب/أغسطس، ذكر أن الشرطة قد اعتقلت أحد المستوطنين من مستوطنة كيدوميم، وتبحث عن مستوطنين آخرين لاقتلاعهم أشجار الزيتون المملوكة لسكان قرية كفر قدوم القريبة. وذكرت مصادر

الشرطة أنه خلال الشهر الأخير، قام المستوطنون باقتلاع ٢٣ شجرة. واكتشفت أيضا قنبلة يدوية في بستان لشجر الزيتون في نفس القرية الفلسطينية. وذكر أحد المسؤولين الإسرائيليين المختص بالشؤون الفلسطينية أنه ليس لديه علم بزرع القنبلة اليدوية. غير أنه أضاف قائلا إنه لن يندهش من مثل هذا التطور وأشار إلى أنه خلال الثمانينات ارتكبت حركة سرية للمستوطنين أعمال عنف ضد الفلسطينيين. وأضاف المسؤول أن الفلسطينيين في منطقة كيدوميم قد جأروا بالشكوى من وقت لآخر فيما يتعلق بأشجارهم التي تُقتلع ونُصحوا بتقديم شكاوى رسمية إلى الشرطة. (جروسالم بوست، ١٣ آب/أغسطس)

٢٣ - وفي ١٤ آب/أغسطس، أعلن مكتب رئيس الوزراء باراك أن رئيس الوزراء قد أصدر تعليماته إلى جيش الدفاع الإسرائيلي ببدء الاستعدادات لاستئناف تنفيذ اتفاق واي في ١ أيلول/سبتمبر. وقال البيان "إن هذا يعني أن تسليم الأرض سيبدأ في ١ تشرين الأول/أكتوبر". وجاء الإعلان من مكتب رئيس الوزراء قبل فترة وجيزة من حلول موعد عقد اجتماع آخر مدرج في الجدول الزمني لتنفيذ اتفاق واي بين كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات ومبعوث باراك، المحامي جيلاد شير، في القدس. ووفقا لجدوله الزمني الأصلي، كان ينبغي تنفيذ اتفاق واي بالكامل قبل ذلك بسبعة أشهر. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٥ آب/أغسطس)

المستوطنات

٢٤ - في ٢ شباط/فبراير، صرح إيلي كوهين، مستشار وزير الدفاع لشؤون المستوطنات، بأن وزارة الدفاع تعتزم تعزيز المستوطنات في الضفة الغربية وإنعاش حركة التشييد هناك، قبل إجراء انتخابات ١٧ أيار/ مايو. وأوضح كوهين أن هذا يرمي إلى تلافي حدوث سيناريو مماثل لذلك الذي أعقب انتخابات حزيران/يونيه ١٩٩٢، عندما جمّد حزب العمل حركة التشييد بعد صعوده إلى السلطة بقليل. وذكر كوهين أنه اجتمع بوزير الدفاع المعين حديثا، آرنز، وأجرى معه استعراضا شاملا للحالة في الضفة الغربية، بما في ذلك الطرق الالتفافية والخرائط، بغية التخطيط لزيادة تشييد المستوطنات قبل إجراء الانتخابات. ولاحظ آرنز نفسه، الذي اجتمع وزعماء المستوطنات وقام بجولة في مستوطنات الضفة الغربية للمرة الأولى منذ تعيينه، أنه يبدو أن المستوطنات تنتعش. وفيما يتعلق بالخليل، قال آرنز إنه يعتقد أن المجتمع اليهودي الذي يعيش هناك من حقه أن يعيش في أمن وأن ينمو. (جروسالم بوست، هآرتس، ٣ شباط/فبراير)

٢٥ - وفي ٢ شباط/فبراير، احتل المستوطنون من آلون موريه في قضاء نابلس أحد التلال بالقرب من المستوطنة، وأنشأوا ثلاثة منازل متنقلة. وأحضر المستوطنون معهم مولّدا كهربائيا وصهاريج للمياه. وأغلق جيش الدفاع الإسرائيلي المنطقة، ومنع أصحاب الأراضي من الاقتراب من أراضيهم. وفي منطقة أخرى، اقتلعت الجرافات الإسرائيلية أشجار الزيتون من ١٨٠ دونما من الأراضي التابعة لست قرى تقع شمالي رام الله. وفي تطور ذي صلة، كشف وزير الدفاع آرنز النقاب عن خطط لإنعاش الأنشطة الاستيطانية قبل إجراء الانتخابات الإسرائيلية في ١٧ أيار/ مايو. (ذا جروسالم تايمز، ٥ شباط/فبراير)

٢٦ - وفي ٨ شباط/فبراير، ذكر أن عملية مسح جوي لمستوطنات الضفة الغربية، قامت بها حركة السلام الآن، قد كشفت عن زيادة ملموسة في البناء منذ عودة موشي آرنز إلى وزارة الدفاع منذ أقل من أسبوعين. ووفقا لما ذكرته صحيفة هآرتس، لم يكن البناء مجرد عمليات تشييد "مشروعة" بجوار المنازل القائمة في المستوطنات (وهي عملية التشييد التي لم يكن للولايات المتحدة أي تحفظ صريح عليها، ولكن أيضا إنشاء معاقل جديدة. وشمل المسح الجوي في جملة أمور ما يلي: أنشئ معقل جديد إلى الشرق من طريق رام الله - نابلس، على بعد ثلاثة كيلومترات إلى الجنوب من شفوت راشل (أربعة منازل متنقلة، وصهريج للمياه وعلم إسرائيلي)؛ وفي شفوت راشل، ستة، وهي "ضاحية" أخرى لمستوطنة أنشئت منذ نحو شهرين، أضيفت ١٠ منازل متنقلة تقريبا وجرى تمهيد طريق أسفلتي؛ وإلى الشمال من إيلي، ظهر معقل جديد (برج للمياه ومنزل متنقل واحد)؛ وأنشئ معقل آخر. وأضاف أحد مراسلي هآرتس أنه بغية عدم إزعاج الحكومة، لم تحدد المعاقل باعتبارها مستوطنات جديدة ولكن كـ "أحياء" للمستوطنات القائمة. وبالرغم من أن هذا المصطلح قد يكون صحيحا من الناحية التقنية، نظرا لأن المعاقل قد أنشئت في نطاق حدود المخطط الرئيسي الحالي لكل مستوطنة، وكانت الحدود مع ذلك مرنة وكانت التوابع بعيدة عن المستوطنة الأم. وأضافت هآرتس أن نظام المعاقل ليس بدعة لعهد آرنز الجديد ولكنه اكتسب مع ذلك زخما قبل توقيع مذكرة واي في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، عندما أنشأ المستوطنون ١٠ معاقل في محاولة لإقامة حقائق على أرض الواقع قبل الانسحاب الثاني. وزعم موسي راز من حركة السلام الآن أنه منذ تولي آرنز لمنصبه، "أدرك المستوطنون أن في إمكانهم أن يفعلوا ما يريدون. فلن يعمل أحد على وقفهم وإنني أشعر بقلق شديد لأنه كلما اقتربت الانتخابات، فإن الحكومة ووزارة الدفاع تستسلمان بدرجة متزايدة". (هآرتس، ٨ شباط/فبراير)

٢٧ - وفي ٨ شباط/فبراير، رفضت الإدارة المدنية الاتهامات الموجهة من حركة السلام الآن بأنه منذ تعيين وزير الدفاع آرنز صعَّد المستوطنون حركة التشييد وأنشأوا مخيمات غير مشروعة في الضفة الغربية. وأعلنت الإدارة المدنية أن جميع المخيمات هي أحياء تابعة للمجتمعات المحلية القائمة وتدخل في نطاق المخططات الرئيسية للمجتمعات المحلية الفردية. ورفضت وزارة الدفاع التعليق على المسألة. (جروسالم بوست، ٩ شباط/فبراير)

٢٨ - وفي ١٠ شباط/فبراير، رفضت وزارة الخارجية الإسرائيلية قرار الجمعية العامة عقد مؤتمر للأطراف الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة لإجراء مناقشات بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقالت إنها لن تحضر المؤتمر. ودعت الجمعية العامة إلى عقد مؤتمر في ١٥ تموز/يوليه لكفالة أن اتفاقية جنيف الرابعة التي تحمي مدنيين في المناطق المحتلة، تلقى الاحترام في الأراضي التي لا تزال خاضعة للسيطرة الإسرائيلية. وشددت الجمعية العامة على حظر الاتفاقية لإنشاء مستوطنات. وصرح رئيس الوزراء نيتانياهو بأن اتفاق السلام مع الفلسطينيين يترك مسألة بناء المستوطنات لمفاوضات الوضع النهائي التي ستجري فيما بعد. وصرح نيتانياهو للمراسلين بأن "محاولة منع أحد الجانبين ... من أن تنمو مجتمعاته المحلية بصورة طبيعية بينما لا يفرض أي قيد معادل على حركة التشييد الفلسطينية ... هو أمر غير عادل وغير لازم". ودعا قرار الجمعية العامة إلى "الوقف الفوري والشامل لعملية التشييد في جبل أبو غنيم (هار هوما)

ولجميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلي الأخرى، وكذلك لجميع التدابير والإجراءات غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة". (هآرتس، جروسالم بوست، ١١ شباط/فبراير)

٢٩ - وفي ١٥ شباط/فبراير، ذكرت حركة السلام الآن أنه خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٨، زاد سكان أكبر ١٠ مستوطنات في الأراضي المحتلة بنسبة ٥,٩ في المائة. ويقيم في هذه المستوطنات نحو ٥٠ في المائة من مجمل المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وجرى تسجيل أعلى زيادة في مستوطنتين للأرثوذوكس المتطرفين هما موديين إليت وبيتار إليت. وبالأرقام المطلقة، حقق سكان معاليه أدوميم أكبر زيادة، والتي بلغت ٥٠٠ ١ نسمة. وإجمالا - أضيف ١٥٣ ٥ شخصا إضافيين إلى أولئك الذين يعيشون في أكبر ١٠ مستوطنات. ووفقا لما ذكرته حركة السلام الآن، حقق سكان المستوطنات زيادة تبلغ ثلاثة أضعاف معدل المواليد الطبيعي المتوقع. (هآرتس، ١٦ شباط/فبراير)

٣٠ - وفي ١٦ شباط/فبراير، وبعد زيارة المستوطنة اليهودية في الخليل للمرة الأولى منذ تعيينه وزيرا للدفاع، وعد آرنز بالنظر في تعزيز التشييد المعجل هناك وفقا لما ذكره متحدث رسمي باسم المستوطنين اليهود. وصرح آرنز نفسه للمراسلين بأنه يريد تحديد ما إذا كان من اللازم إجراء أي تغييرات بغية حماية "الطائفة اليهودية" في الخليل. وأطلقت حركة السلام الآن لقب المتطرف على آرنز وطالبت رئيس الوزراء نتانياهو بتنحيته. وقال المتحدث الرسمي باسم حركة السلام الآن إن "الحل بالنسبة للمستوطنين اليهود في الخليل هو طردهم منها وليس تعزيز وجودهم فيها". (هآرتس، جروسالم بوست، ١٧ شباط/فبراير)

٣١ - وفي ١٧ شباط/فبراير، منعت شرطة القدس مجموعة من الطلبة من يشيفا (معهد ديني) بيت أوروت من احتلال منزل في حي الشيخ جراح بالقدس الشرقية. وزعم صاحب المنزل الفلسطيني الأصلي أنه جرى شراؤه بطريقة غير قانونية. وخلال الأشهر الستة الأخيرة، انتقلت اليشيفا إلى ست شقق قريبة كانت مملوكة من قبل للفلسطينيين، في جهد لإعادة استيطان ما يطلقون عليه حي "شمعون العادل" (الذي أطلق عليه اسم أحد الحاخامات الذي يوجد قبره في منطقة قريبة). واحتجزت الشرطة مالك المنزل الفلسطيني وممثل اليشيفا لسؤالهما. وقال متحدث رسمي باسم الشرطة إن الشرطة قد أغلقت المنزل وستعلن في اليوم التالي من الذي في إمكانه شغله. وقد انتقلت حركة اليشيفا، التي يضم مجمعها السكني الرئيسي نحو ١٠٠ طالب، إلى معبد يهودي ملاصق للمنزل المشار إليه أعلاه، قبل ذلك التاريخ بشهرين. وقال حاييم سيلبرشتاين، المدير التنفيذي لبيت أوروت "نريد إحياء الحي اليهودي هنا، لإعادة تأسيس ما كان يعتبر مجتمعا يهوديا نابضا بالحياة قبل عام ١٩٦٧". وقال سيلبرشتاين إنهم يخططون لشغل نحو ٤٠ شقة في الحي، على مساحة تبلغ نحو ١٦ دونما (٠٠٠ ١ متر مربع) من الأرض. (جروسالم بوست، هآرتس، ١٨ شباط/فبراير)

٣٢ - وأصدر جيش الدفاع الإسرائيلي أمرين بمصادرة مساحات شاسعة من الضاهرية، وكذلك الاستيلاء على منزلين في مدينة الخليل القديمة. (ذا جروسالم تايمز، ١٩ شباط/فبراير)

٣٣ - وفي ٢١ شباط/فبراير، انتهى الموعد النهائي لتقديم العطاءات لبناء ٣٥٦ وحدة سكنية في هار هوما. وكانت هذه هي الدورة الثانية لتقديم العطاءات في مناقصة أعلنت أصلا في كانون الثاني/يناير لبناء ١ ٠٣١ وحدة. وفاز ثمانية مقاولين بالحق في بناء ٦٧٥ وحدة، تاركين ٣٥٦ وحدة للدورة الثانية لتقديم العطاءات. وانسحب بعض المقاولين من المشروع بسبب الطبيعة السياسية لهار هوما؛ ويعطي أحد بنود المناقصة الحكومة الحق في تجميد المشروع لـ "اعتبارات سياسية". وتشمل الشقق الـ ١ ٠٣١ نحو نصف وحدات المرحلة الأولى من المشروع، الذي يبلغ مجموع وحداته السكنية لجميع المراحل ٥٠٠ ٦ وحدة. (جروسالم بوست، ٢١ شباط/فبراير)

٣٤ - وفي ٢٣ شباط/فبراير، كشف تقرير لجنة الدفاع عن الضفة الغربية عن خطة لفصل رام الله عن نابلس. ووصفها التقرير بأنها أكبر خطة استيطان في الضفة الغربية. وسيجري مصادرة آلاف الدونامات من الأراضي المزروعة بشجر الزيتون وسيجري تدمير عشرات من المنازل. وسيجري تمزيق الوحدة والاستمرارية بين المدينتين الرئيسيتين في الضفة الغربية، رام الله ونابلس، بشريط من الطرق الالتفافية، والمناطق الأمنية، والمستوطنات التي تتوسع، والمنازل المتنقلة التي تمتد من الشرق إلى الغرب وفصل شمال وجنوب المنطقة إلى منطقتين منفصلتين. (ذا جروسالم تايمز، ٢٦ شباط/فبراير)

٣٥ - وفي ٧ آذار/ مارس، ذكر أن حفل تأبين لباروخ جولدشتاين قد أقيم في تل أبيب. وكان جولدشتاين، وهو طبيب أمريكي المولد عاش في الخليل، قد توجه وهو في ثورة غضب إلى مغارة الأولياء (المسجد الإبراهيمي) خلال عيد البوريم لعام ١٩٩٤، حيث قتل ٢٩ من المصلين المسلمين قبل أن يتغلب عليه الناجون ويقتلوه. وقال أحد الحاضرين "نريد أن نتذكره، كان رجلا طيبا. وكان طبيبا. وقد خدم البلد". وتجمع خارج المبنى حيث جرى حفل التأبين نحو ٣٠ من أعضاء حركة شباب ميريتس وقاموا بالاحتجاج ضد الحفل. (جروسالم بوست، ٨ آذار/ مارس)

٣٦ - وفي ٩ آذار/ مارس، ذكر أن لجنة مستوطني الخليل قد سحبت مؤقتا مناقصتها لإقامة أربعة منازل إضافية متنقلة في حي تل رميدة. وسحبت اللجنة مناقصتها بغية تلافي تنفيذ جيش الدفاع الإسرائيلي لخططه بتعويض سكان المدينة الفلسطينيين بمنحهم حق الوصول إلى "طريق ١٩٢٩" الذي كان قد أغلق من قبل أمام حركة مرور العرب. وناشد المستوطنون، الذين كانوا قد طلبوا أصلا إقامة المنازل المتنقلة، وزير الدفاع آرنز بتجميد الخطط عندما علموا بخطط جيش الدفاع الإسرائيلي بفتح طريق ١٩٢٩، الذي يسير على طول الحدود الإسرائيلية - الفلسطينية التي تقسم المدينة. والمنازل المتنقلة هي "منازل متنقلة خفيفة" خاصة ويمكن لكل منها أن يستوعب منزلا متنقل آخر يوضع أعلاه، مما يجعل من الأسهل على المستوطنين البقاء في تل رميدة بينما يقوم علماء الآثار بتنفيذ حفر "موقع للتنقيب عن الآثار" في الموقع. (هآرتس، ٨ و ٩ آذار/ مارس)

٣٧ - في ٩ آذار/ مارس، تراجع وزير الدفاع آرنز عن الأمر الذي أصدره بإزالة منازل مؤقتة على التل ٧٧٧ بالقرب من مستوطنة إيتامار بالضفة الغربية، بعد أن ناشد المستوطنون مكتب رئيس الوزراء للتدخل.

وكان أعضاء مجموعة العلمانيين القوميين - وهي مجموعة من الإسرائيليين العلمانيين الذين يؤيدون الحزب القومي الديني - وشباب من مستوطنة إيتامار المجاورة قد تولوا إنشاء التل ٧٧٧ منذ نحو ثلاثة أشهر. وردت حركة السلام الآن على التراجع عن الأمر بالإخلاء بقولها إن الضغط السياسي من مجموعة من المستوطنين المتطرفين ينبغي ألا يؤدي إلى "تراجع" السلطات. (جروسالم بوست، هآرتس، ١٠ آذار/ مارس)

٣٨ - وفي ١١ آذار/ مارس، ذكر أن تقريرا لرصد المستوطنات نشرته حركة السلام الآن زعم أن مخيما جديدا يحتوي على أربعة منازل متنقلة قد أنشئ على بعد ستة كيلومترات شرقي مستوطنة إيتامار منذ أسبوعين. وذكرت حركة السلام الآن أنه منذ جرى التخلي عن خطط هدم مخيم آخر يقع على تل بالقرب من إيتامار قبل ذلك بأيام عديدة بسبب ضغط المستوطنين، قررت الحركة نشر تفاصيل المستوطنة التي أنشئت أخيرا ووفقا لما ذكرته حركة السلام الآن، كانت المستوطنة الجديدة إضافة إلى نحو ١٥ مستوطنة أو أحياء تابعة جديدة أنشئت منذ توقيع اتفاقات واي. غير أن الحركة شددت على أن هذه كانت المرة الأولى التي أقيم فيها مخيم جديد بعيدا عن المجتمع المحلي الرئيسي. وقال متحدث رسمي باسم الإدارة المدنية إنه سيحقق في المزاعم ولكنه أضاف أن أغلبية المخيمات التي أقامها المستوطنون على مدى الأشهر الماضية قد أنشئت في إطار مشروع تخطيط المجتمعات المحلية. (جروسالم بوست، ١٢ آذار/ مارس)

٣٩ - وفي ١٣ آذار/ مارس، انتقد مبعوث الولايات المتحدة الخاص في الشرق الأوسط، دينيس روس، بشدة سياسات الاستيطان الإسرائيلية وتناول للمرة الأولى الحاجة إلى تحديد موعد لإجراء محادثات الوضع النهائي. وقال روس "إننا نرى أن نشاط الاستيطان نشاط هدام للغاية بالنسبة لمتابعة السلام بدقة لأنه يحدد مسبقا ويستبق ما يتعين التفاوض بشأنه". وقال ديفيد بار إيلان، مدير الاتصالات بمكتب رئيس الوزراء نتنياهو ردا على ذلك إن إسرائيل "ستواصل البناء في قرى ومدن يهودا، والسامرة، وقطاع غزة للوفاء باحتياجات السكان الذين يعيشون هناك، ونموهم الطبيعي". (هآرتس، جروسالم بوست، ١٤ آذار/ مارس)

٤٠ - وفي ١٦ آذار/ مارس، قال وزير الخارجية إيراييل شارون للسفراء الأجانب في إسرائيل إن المستوطنات تساهم حاليا في السلام. وكان شارون يشير إلى الملاحظات التي كان قد أبداها مبعوث الولايات المتحدة الخاص، روس، الذي قال إن نشاط الاستيطان في الضفة الغربية "... نشاط هدام للغاية بالنسبة لمتابعة السلام". وأعاد شارون تأكيد موقف إسرائيل بشأن وضع القدس وأكد أن المدينة لن تقسم أبدا وستبقى خاضعة لسيادة إسرائيل. وفي أنباء ذات صلة، ذكر أن إدارة الولايات المتحدة قد انتقدت إسرائيل في بياناتها الأخيرة التي تؤيد توسيع المستوطنات. وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية، جيمس روبن، إن الولايات المتحدة تعارض "نشاط الاستيطان" لأنه "يعرض للخطر" فرص السلام الإسرائيلي - الفلسطيني. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٧ آذار/ مارس)

٤١ - وفي ١٦ آذار/ مارس ١٩٩٩، ذكرت صحيفة "القدس" اليومية العربية أن مجلس مدينة القدس سيقر مشروعا للاستيطان في سلوان وجبل المكبر. وسيجري بناء مائتي وحدة سكنية على ١١٥ دونما من الأراضي التي صودرت منذ أكثر من عقدين. (ذا جروسالم تايمز، ١٩ آذار/ مارس)

٤٢ - وفي ١٩ آذار/ مارس، ذكر أن الحكومة الإسرائيلية قد أعلنت بداية حملة عالمية لإنفاذ ما يسمى بـ "السيادة الإسرائيلية في القدس" ورفضها "تقسيم أو تدويل القدس في ظل أي ظرف". وينتهك هذا التحرك ليس فقط الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة بشأن القدس الشرقية باعتبارها أراضي إسرائيلية محتلة منذ عام ١٩٦٧ ولكنه ينتهك أيضا الاتفاقات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. (ذا جروسالم تايمز، ١٩ آذار/ مارس)

٤٣ - وفي ٢٤ آذار/ مارس، كشف النقاب عن أن عمدة القدس، إيهود أولمرت، قد طلب ٢٦٣ مليون شاقل إسرائيلي جديد وقال إن الحكومة قد وعدت بتقديمها إلى المدينة. وقال أولمرت إنه سينتهز الاجتماع الرسمي المقبل مع مجلس الوزراء في مقر البلدية للضغط للحصول على مطلبه. ووفقا لما ذكره أولمرت، فقد جرى تخصيص نحو ١٣٠ مليون شاقل إسرائيلي جديد لتحسين البنية الأساسية للقدس الشرقية. وجرى تخصيص مبلغ آخر قدره ٥٨ مليونا لاستقدام مهاجرين جدد إلى القدس بغية زيادة الأغلبية اليهودية التي انخفضت أرقامها إلى أقل من ٧٠ في المائة. وسيستخدم المال لتحويل قاعات نوم الطلبة في الجامعة العبرية الى مساكن للمهاجرين وبناء ٢٠٠ ١ وحدة سكنية مؤقتة أخرى. ويعتزم أولمرت أيضا أن يطلب في الاجتماع دفع مبلغ ٧٥ مليون شاقل إسرائيلي جديد كـ "منحة رأسمالية" قال إن الحكومة قد تعهدت بها. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٤ آذار/ مارس)

٤٤ - وفي ٢٤ آذار/ مارس، أصدرت الحكومة الإسرائيلية، خلال جلسة استثنائية عقدت في مبنى بلدية القدس، أمرا إلى لجنة تابعة لوزارة الداخلية بدراسة حدود القدس بهدف إيجاد السبل التي تكفل توسيع المدينة في اتجاه الغرب لتوفير مكان لـ ٠٠٠ ١٢٠ وحدة سكنية أخرى بالمدينة بحلول عام ٢٠٢٠. واستغل رئيس البلدية أولمرت هذه الفرصة للتنبيه إلى الآثار المترتبة على تغير الخصائص الديموغرافية للمدينة، فحذر من أنه في حين أن السكان اليهود قد تناقصت نسبتهم حتى الآن إلى أقل من ٧٠ في المائة، فإن هذا الاتجاه إذا استمر سيجعل نسبة اليهود من سكان المدينة لا تتجاوز ٥٧ في المائة[٩١] بحلول عام ٢٠٢٠. كما قررت الحكومة بالاجماع عن طريق التصويت تخصيص ٠,٢٥ في المائة من ميزانية كل وزارة لما أسموه "ميزانية تحقيق التوازن" من أجل القدس. وستعطى المدينة أيضا منحة قدرها ٧٠ مليون شاقل إسرائيلي جديد لعام ١٩٩٩، مما يصل "بميزانية تحقيق التوازن" إلى ٢٧٠ مليون شاقل. وبالإضافة إلى ذلك صدر أمر إلى موشيه ليون، المدير العام لمكتب رئيس الوزراء، بتدبير سبل تخفيض تكاليف الإسكان في العاصمة إلى أقل من ٠٠٠ ١٠٠ دولار للشقة المتوسطة. (هآرتس، ٢٥ آذار/ مارس)

٤٥ - وفي ٢ نيسان/أبريل، أفيد أن المستوطنين اليهود في الخليل سيضعون حجر أساس قرب بيت هداسا، تدشينا لبدء تشييد مبنى بيت حشيشه السكني. وذكر أنه من بين المتوقع اشتراكهم في هذه

المناسبة وزير الدفاع أرينز، ووزير التعليم اسحق ليفي، ومسؤولون حكوميون آخرون. وأعلنت المتحدثة باسم حركة السلام الآن أن منظمتها تعتزم الاحتجاج على استمرار حركة التشييد في الجزء اليهودي من الخليل. وأفيد أن الشرطة الاسرائيلية منحت حركة السلام الآن تصريحا بالتظاهر في الخليل في الأسبوع التالي. وكانت هذه هي المرة الأولى منذ عدة سنوات التي يسمح فيها لحركة السلام الآن بالاحتجاج في الأراضي المحتلة. وقبل ذلك بعدة أسابيع، منعت الشرطة حركة السلام الآن من التظاهر في مستوطنة كريات أربع عند مقبرة باروخ غولدشتاين تأكيدا لمطالبتها بنقل المقبرة إلى مكان آخر. (جروسالم بوست، ٢ نيسان/أبريل)

٤٦ - وفي ٤ نيسان/أبريل، شارك وزير الدفاع أرينز في وضع حجر أساس يدشن به بدء تشييد "بيت حشيشه"، وهو مبنى سكني مكون من ست وحدات في المستوطنة اليهودية القريبة من الخليل. وقال أرينز لجمهور الحاضرين في الكلمة التي ألقاها في تلك المناسبة: "إننا لم نعد إلى الخليل لنهجرها مرة أخرى". وأعرب أرينز عن أمله في أن يكون ذلك الاحتفال أحد احتفالات كثيرة تشهدها المدينة فيما بعد. وذكر متحدث باسم المستوطنين اليهود في الخليل أن العمل جار في ثلاثة مشاريع للتشييد؛ هي بيت حشيشه، وبيت ناحوم، ويهودا، وتل رميدة، حيث أقيمت ثلاثة بيوت متنقلة من دورين إعدادا لأعمال الحفر التي ستسبق عملية البناء. (جروسالم بوست، هآرتس، ٥ نيسان/أبريل)

٤٧ - وفي ٥ نيسان/أبريل، واسترضاء من رئيس الوزراء نتنياهو على رؤوس الأشهاد لصهره هاجاي بن أرتسي، تعهد - أمام حشد يملأ القاعة من شباب الناشطين اليمينيين - بحماية جميع المستوطنات اليهودية. ونقل بن أرتسي عن نتنياهو، من واقع رسالة تلقاها منه، أنه "قال بالحرف الواحد على سبيل التعهد إنه لن تنقل ولا مستوطنة واحدة في أرض إسرائيل". (جروسالم بوست، ٦ نيسان/أبريل)

٤٨ - وفي ٩ نيسان/أبريل، عاتبت وزيرة خارجية الولايات المتحدة مادلين أولبرايت وزير الخارجية أرييل شارون خلال اجتماع تم بينهما في واشنطن العاصمة على سياسة توسيع المستوطنات التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية. وعقب ذلك الاجتماع، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية جيمس روبن للمراسلين "... إننا قلقون إزاء النمط المتسارع للإجراءات الإسرائيلية التي تتخذ على أرض الواقع منذ واي، وهو أمر ازداد وضوحا في الأشهر الأخيرة. وهذه الإجراءات تشمل تشييد مستوطنات جديدة وكذلك توسيع المحيط الخارجي للمستوطنات القائمة، ويمتد ذلك في حالات كثيرة إلى قمم التلال البعيدة عن المستوطنة". وفيما بعد، ذكر المتحدث باسم شارون، رعنان غيسين أن شارون قال لأولبرايت "أنا لا أعلم شيئا عن وجود أي وعود. وكل ما أعرفه هو أن سياسة الحكومة ... هي عدم بناء مستوطنات جديدة، فقط لا غير". وأفاد غيسين أن شارون أكد أن هذا القيد لا ينطبق على التوسع في المناطق القائمة، وأنه لا يحدث بناء على الأراضي المصادرة. (هآرتس، جروسالم بوست، ١١ نيسان/أبريل)

٤٩ - وفي ٩ نيسان/أبريل، نظمت حركة السلام الآن مظاهرة مأذونا بها في الخليل للمرة الأولى منذ ١٦ عاما أمام مغارة الأولياء (المسجد الابراهيمي)، وطالبت فيها بإخراج المستوطنين اليهود من الخليل

وإيقاف حركة البناء اليهودي في المدينة. وجاءت هذه المظاهرة في أعقاب قيام وزير الدفاع أرينز قبل ذلك بأسبوع بوضع حجر الأساس للمبنى السكني المكون من ست وحدات والمسمى بيت حشيشه. وعارضت حركة السلام الآن أيضا البناء في تل رميدة، الذي يبعد حوالي ٥٠٠ متر عن الحي اليهودي. (جروسالم بوست، ١١ نيسان/أبريل)

٥٠ - وفي ٩ نيسان/أبريل، أفيد أن بعض القرويين من بيت دجن في منطقة نابلس شرعوا في غرس شجيرات زيتون جديدة محل الأشجار التي اقتلعها مؤخرا جيش الدفاع الإسرائيلي. وأقام الجيش قرب هذه المنطقة معسكرا ضخما على قطعة أرض مساحتها ٥٠٠ دونم مربع يملكها قرويون من طمون وطوباس. وأقام الجيش أيضا بعض البيوت المتنقلة. والمزارعون الفلسطينيون قلقون من أن الأرض ستسلم فيما بعد إلى المستوطنين. (ذا جروسالم تايمز، ٩ نيسان/أبريل)

٥١ - وفي ١١ نيسان/أبريل، كرر مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة لشؤون الشرق الأدنى، مارتن إنديك، خلال زيارته لإسرائيل، الإعراب عن استياء حكومة كلينتون من سياسة الاستيطان التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية، وأخبر رئيس الوزراء نيتنياهو بأن واشنطن تساورها "شواغل" إزاء التوسيع المستمر للمستوطنات. (جروسالم بوست، ١٢ نيسان/أبريل)

٥٢ - وفي ١١ نيسان/أبريل، قام مستوطنون بنقل أربع خيام إلى تل قريب من مستوطنة كريات أربع وأطلقوا عنان ثلاثة كلاب كي تطارد الصحفيين الذين اقتربوا من الموقع لإبعادهم عنه. وزعم المستوطنون أن قمة التل تقع داخل الحدود البلدية لكريات أربع، ولكنهم شرعوا في تعبئة متاعهم بعد أن أعلن جنود إسرائيليون اعتبار تلك المنطقة منطقة عسكرية مغلقة. (ذا جروسالم تايمز، ١٦ نيسان/أبريل)

٥٣ - وفي ١١ نيسان/أبريل، انتقد مبعوث الولايات المتحدة مارتن إنديك، خلال اجتماعه برئيس الوزراء نتنياهو، توسيع المستوطنات ووصفه بأنه عقبة أمام السلام. وفي اليوم التالي، ذهب نتنياهو إلى مستوطنة باغوت شمال رام الله وأعلن في تحد أمام مائة من قيادات المستوطنة: "لقد أنجزنا الكثير، وسننجز كثيرا غيره". وعلق رئيس لجنة المستوطنات بالمجلس الوطني الفلسطيني، صلاح التعمري، على ذلك بقوله: "إنهم (الإسرائيليين) يدمرون المجتمع الفلسطيني. وهم يخلقون وضعا لا يمكن فيه لعملية السلام أن تصل إلى شيء. فالأرض إذا ذهبت، لن يكون هناك ما نناقشه مع الإسرائيليين". وفي تطور متصل بهذا الشأن، بينت صور ساتلية التقطتها الولايات المتحدة أن هناك ١٨ مستوطنة جديدة تجري إقامتها على أراض فلسطينية. وقد شيدت ست منها قبل إبرام اتفاق واي ريفر، واثنتا عشرة بعده. (ذا جروسالم تايمز، ١٦ نيسان/أبريل)

٥٤ - وفي ١٢ نيسان/أبريل، افتتح رئيس الوزراء نتنياهو "شعر بنيامين"، وهو موقع الساحة الصناعية الجديدة بمنطقة بنيامين في الضفة الغربية. وقال نتنياهو للمراسلين الصحفيين إن ذلك الموقع يتيح التواصل الإقليمي لأراضي الدولة وسيضمن توفير فرص عمل لمئات من اليهود في صناعات التكنولوجيا الرفيعة وغيرها من الصناعات. وأعلن نتنياهو: "[إننا] ماضون في استيطان التلال، على أرضنا، لا كمتسللين

في جنح الليل، بل كمواطنين ذوي عزة، ويهود ذوي عزة، في رائعة النهار". وورد في أنباء متصلة بذلك أن حركة السلام الآن ذكرت أن مخيما قد أقيم في الآونة الأخيرة على قمة تل يبعد كيلومترا واحدا إلى الجنوب من مستوطنة براخا، وأن هذا المخيم يضم خيمتين كبيرتين ومولدا كهربائيا ومعدات إنشائية. وأفادت حركة السلام الآن أن ذلك المخيم هو واحد من ١٧ مخيما جرى إنشاؤها منذ إبرام اتفاقات واي أو في الأسابيع السابقة له مباشرة. وأعلن متحدث باسم الإدارة المدنية أن المخيم موجود على أراض للدولة وعلى جزء من المخطط العمراني العام لمستوطنة براخا الذي حظي بالاعتماد، ومن ثم فإن المخيم لا يشكل مستوطنة جديدة. وفي الوقت ذاته، أفيد أن مستوطنين مسلحين أقاموا مخيمين أحدهما على مشارف مستوطنة كريات أربع والآخر على مسافة كيلومتر واحد إلى الجنوب من مستوطنة براخا، على مشارف نابلس. وأُجلت الشرطة ١٥ مستوطنا عن مخيم كريات أربع. وقال متحدث باسم الإدارة المدنية إن الموقع يوجد على أراض للدولة، داخل الزمام القضائي لكريات أربع، ولكن منطقة المخيم ذاتها لم تتلق بعد الموافقة على البناء. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٣ نيسان/أبريل)

٥٥ - وفي ١٤ نيسان/أبريل، أفيد أن سواتل الولايات المتحدة أظهرت مؤخرا أن إسرائيل قامت منذ إبرام اتفاق واي، بإنشاء ١٢ موقعا للبيوت المتنقلة على قمم بعض التلال في الضفة الغربية ومهدت طرقا جديدة للوصول إليها. وأفادت صحيفة هآرتس أن هذه المواقع يمكن أن تعتبر مستوطنات جديدة، وإن كان معظمها يوجد في مواضع ليست بعيدة عن المستوطنات القائمة. والهدف من الاستيلاء على قمم التلال هو الزيادة السريعة للقدر الواقع تحت السيطرة الإسرائيلية من الضفة الغربية قبل أن يشرع الجانبان في محادثات الوضع النهائي، وقبل إجراء أي تعديلات لحدود المناطق المختلفة (ألف وباء وجيم) المفترض أنها ستسلم للفلسطينيين. وكشفت بعض الأنباء المتصلة بذلك عن أن عدد حالات الشروع في البناء في مستوطنات الضفة الغربية ارتفع في عام ١٩٩٨ بنسبة ١٠٥ في المائة طبقا للأرقام التي أذاعها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي. فقد بدأ في عام ١٩٩٨ تشييد ٩٠٠ ٣ وحدة سكنية، مقابل ٩٠٠ ١ وحدة في عام ١٩٩٧ و ٦٨٠ ١ وحدة في عام ١٩٩٦. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٤ نيسان/أبريل)

٥٦ - وفي ١٤ نيسان/أبريل، ذكر المتحدث باسم وزارة خارجية الولايات المتحدة، جيمس روبن، أن رئيس الوزراء نتنياهو أكد لمسؤولي الولايات المتحدة مرارا أنه لن تكون هناك مستوطنات جديدة ولن يجري توسيع للمستوطنات القائمة. وأضاف قائلا إنه رغما عن ذلك هناك "نمط متسارع" لأعمال التشييد في كلا هذين المجالين. (جروسالم بوست، ١٥ نيسان/أبريل)

٥٧ - وفي ١٩ نيسان/أبريل، أفيد أنه، وفقا للأرقام التي أذاعها في اليوم السابق مكتب الإحصاء المركزي، انخفض معدل النمو في المستوطنات الإسرائيلية إلى ٧ في المائة في عام ١٩٩٨، بعد أن كان ٩ في المائة في عام ١٩٩٧ و ٩,٤ في المائة في عام ١٩٩٦. بيد أن عدد السكان الإجمالي في مستوطنات الضفة الغربية زاد في العام الماضي بنسبة ٧,١ في المائة. (جروسالم بوست، هآرتس، ١٩ نيسان/أبريل)

٥٨ - وفي ١٤ نيسان/أبريل، أعلن أحد مسؤولي الإدارة المدنية أن موقعا أقامه المستوطنون للبيوت المتنقلة على بعد كيلومتر واحد إلى الشرق من مستوطنة معاليه ليفونا السامرية (شمالي الضفة الغربية) يعتبر غير قانوني وقال إنه سيزال قريبا. وذكرت حركة السلام الآن، التي اكتشفت ذلك الموقع المقام للمنازل المتنقلة قبل ذلك بثلاثة أيام، إنه يمثل المستوطنة العشرين التي تقام بصفة غير قانونية في الضفة الغربية منذ توقيع اتفاقات واي. بيد أن متحدثا باسم الإدارة المدنية قال إن أغلبية المستوطنات العشرين التي تزعم حركة السلام الآن أنها غير قانونية، هي أحياء أو مخيمات جديدة أقيمت داخل زمام المخططات العمرانية العامة لبعض المخيمات المحلية. واتهمت حركة السلام الآن المستوطنين بأنهم قد احتلوا سلسلتي التلال الشرقية والغربية الممتدة من وسط السامرة (شمالي الضفة الغربية) إلى وادي الأردن لكي يحولوا دون اتصال الأرض الفلسطينية ويؤثروا على مفاوضات الوضع النهائي. وذكرت حركة السلام الآن أن الطريقة الثانية التي يستعملها المستوطنون هي احتلال المناطق الواقعة على حدود المجتمعات المحلية القائمة في المنطقة باء. (جروسالم بوست، ٢٥ نيسان/أبريل)

٥٩ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل، صرح متحدث باسم الولايات المتحدة أن رئيس الوزراء نتنياهو نقض وعدا سريا أعطاه للرئيس كلينتون وبعض كبار المسؤولين الآخرين في الولايات المتحدة بأن إسرائيل لن توسع المستوطنات في الضفة الغربية خارج "الحد الخارجي المتاخم". ويقول مسؤولو الولايات المتحدة والمسؤولون الإسرائيليون إن الجانبين يفهمان هذا المصطلح بصفة عامة على أنه يعني أن التوسيع يتبع آخر منزل مشيد في المستوطنة. (هآرتس، ٢٩ نيسان/أبريل)

٦٠ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، أفيد أن الحكومة الإسرائيلية زعمت أن الحملة الجديدة لبناء المستوطنات ما هي إلا حركة نمو طبيعي للمستوطنات القائمة وليست إنشاء لمستوطنات جديدة. وفيما يتعلق بالمستوطنات العشرين التي جدت على قمم تلال الضفة الغربية، قالت الحكومة إن المواقع الجديدة موجودة داخل زمام المخطط العمراني الرئيسي لكل مستوطنة قائمة. أما الناشطون من حركة السلام الآن فقد قالوا إن المواقع الجديدة الاثنين والثلاثين في الضفة الغربية وقطاع غزة قد استوطنت في غضون السنتين الماضيتين. وأفاد مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي مؤخرا أن عدد السكان من المستوطنين اليهود نما في العام الماضي بنسبة ٧ في المائة إلى ٠٠٠ ١٧٢ نسمة، أي بمعدل يفوق كثيرا معدل النمو العام للسكان، البالغ ٢,٣ في المائة. (ذا جروسالم تايمز، ٣٠ نيسان/أبريل)

٦١ - وفي ٣ أيار/ مايو، أذاعت حركة السلام الآن خلال مؤتمر صحفي عقد في مقرها بالقدس أنه توجد ٦٠٨ ٦ وحدات سكنية قيد التشييد حاليا في المستوطنات في الضفة الغربية وغـــزة، وأنـــه توجـد بها ٨١٤ ٣ وحدة شاغرة. وذكر المدير العام لتلك الحركة أنه منذ توقيع اتفاقات واي في الخريف الماضي، نشأ ١٩ مركزا أماميا جديدا في الضفة الغربية، معظمها فيما بين مدينتي نابلس ورام الله. (جروسالم بوست، هآرتس، ٤ أيار/ مايو)

٦٢ - وفي يوم ٣ أيار/ مايو، افتتح وزير الإسكان الإسرائيلي، مائير بوروش، مستوطنة يهودية جديدة في منطقة نابلس. وتقول مصادر فلسطينية إن المستوطنة الجديدة هي التاسعة عشرة من المستوطنات التي أنشئت منذ توقيع اتفاق واي ريفر. وقال بوروش إن المستوطنة الجديدة ستستوعب ألف أسرة وسيجري توسيعها لاحقا لتصبح بلدة بكامل معنى الكلمة (ذا جروسالم تايمز، ٩ أيار/ مايو)

٦٣ - وفي ٦ أيار/ مايو، قدم رئيس الوزراء نتنياهو طلبا لتخصيص ٤٠٠ مليون شاقل إسرائيلي جديد، كي تنفق على مدى أربع سنوات بدءا بسنة ١٩٩٩ على مشروع لبلدية القدس عنوانه "دعم توحيد المدينة". وصرح وزير المالية السابق، أفراهام شوهات، بأن "هذه محاولة يائسة من رئيس الوزراء لإنقاذ نفسه بالنقود. ولا شك في أنها رشوة انتخابية بينة". (هآرتس، ٧ أيار/ مايو)

٦٤ - وفي ٩ أيار/ مايو، أفيد نقلا عن مصادر الجيش الإسرائيلي أن مكتب رئيس الوزراء نتنياهو أفسد مرارا خططا للجيش لإزالة المراكز الأمامية غير القانونية التي يقيمها المستوطنون في الأراضي المحتلة. وقد وقعت أربع حالات على الأقل من تلك الحالات في الأسبوع الماضي، وتدخل رئيس الوزراء شخصيا في عدة حالات منها. ومنذ إبرام اتفاقات واي، أقام المستوطنون عشرات من المراكز الأمامية الجديدة. وتفيد هآرتس أنه وإن كان بعض هذه المراكز قد أقيم بعد الحصول على إذن سليم بذلك، فإن بعضها الآخر، بما في ذلك المراكز الأمامية القريبة من مستوطنات إيلي وإيتامار وبراخا وإيلون موريه وهاتالمونيم، أقيم على أراض فلسطينية خاصة وليس متضمنا في المخططات العمرانية الرئيسية. (هآرتس، ٩ أيار/ مايو)

٦٥ - وفي ٩ أيار/ مايو، وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على تحويل ٤٠٠ مليون شاقل إسرائيلي جديد إلى حساب بلدية القدس. ووفق أيضا على اقتراح آخر بإعطاء منحة قدرها ٠٠٠ ٢٠ شاقل لكل من يشتري شقة جديدة في أي حي جديد في القدس خلال السنتين التاليتين. وأصر إيهود أولمرت رئيس بلدية القدس على أن خطة تحويل الأموال مشروع يرجع إلى ثلاث سنوات مضت وأن تحسين البنية الأساسية سيعود بالفائدة على سكان المدينة اليهود وغير اليهود على حد سواء. وقال رئيس الوزراء نتنياهو متعجبا إنه لا يصدق أن يثير تحويل الأموال مثل هذه الضجة. وتساءل أمام المراسلين الصحفيين بعد الاجتماع قائلا: "هل هناك ما هو أهم من تعزيز القدس؟" "إن المدينة معرضة لخطر أن تصبح عاصمة دون أن تكون بها أغلبية يهودية. ولذا فإننا حين نأتي ونبذل جهدنا لكفالة أن تظل القدس عاصمتنا اليهودية، فإنه ينبغي لكل مواطني هذا البلد أن يبدوا تأييدهم القوي لنا في ذلك". (جروسالم بوست، هآرتس، ١٠ أيار/ مايو)

٦٦ - وفي ٩ أيار/ مايو، احتلت عشر أسر من المستوطنين مخيما تم إنشاؤه مؤخرا ويضم ١٥ مقطورة في موقع اسمه بروخين قرب قرية جنين الفلسطينية. وصرح متحدث باسم الإدارة المدنية بأن المخيم يقع داخل المخطط العمراني لمستوطنة أخرى ومن ثم فإنه قانوني. وأفيد في إطار أنباء متصلة بذلك أن خمسة بيوت متنقلة قد أقيمت على بُعد ١,٥ كيلومتر إلى الشرق من كوخاف هاشاحار في وادي الأردن. وفي الأسبوع السابق، قام موظفو الإدارة المدنية بتدمير الأساسات التي وضعت لاثنتي عشرة مقطورة قرب

خربة الشونة خارج مستوطنة إيلي. وبقي في الموقع برج للمياه ومقطورة واحدة، وفقا لما أفاد به متحدث باسم الإدارة المدنية. (جروسالم بوست، هآرتس، ١٠ أيار/ مايو)

٦٧ - وفي ٩ أيار/ مايو، أمرت الحكومة الإسرائيلية بمصادرة ٢٠٠ إكر من الأراضي في أريحا. ووافقت الحكومة أيضا على مشروع لإضافة ٩١١ ١ شقة سكنية إلى الشقق التي شيدت قبل أربع سنوات في مستوطنة ماتسيبه ييريحو في منطقة النبي موسى قرب أريحا، البالغ عددها ٢٠٠ ٣ شقة. وقال أولمرت رئيس بلدية القدس إنه ووفق للفلسطينيين في القدس الشرقية على ١٢ خطة للبناء مما مجموعه ٣١ خطة. وتشمل هذه الخطط إنشاءات في مناطق بيت حنينا وشوفة والسواحرة وصور باهر. وقال أولمرت إن البلدية استثمرت ما يقارب ٥٠ مليون دولار في تحسين البنية الأساسية في القدس. وفي تطور مستقل، بدأ المستوطنون في إقامة مدرسة دينية يهودية في مدينة برقين، جنوب غرب نابلس. وقام مئات من المستوطنين بنقل ١٥ بيتا متنقلا إلى قمة تل في القرية. (ذا جروسالم تايمز، ١٤ أيار/ مايو)

٦٨ - وفي ١٠ أيار/ مايو، أفيد نقلا عن كتاب جديد عنوانه "منفصلون وغير متساوين (Separate and Unequal)" (صادر عن Harvard University Press) ألّفه مستشاران لرئيس بلدية القدس السابق، تيدي كوليك، أن إسرائيل استخدمت نظاما للحصص "لا يعرف الرحمة" لمنع الفلسطينيين من البناء بصفة قانونية في القدس الشرقية. وكانت حصة الإسكان المعطاة للأحياء الفلسطينية، التي يؤكد مؤلفا الكتاب أنه لا علاقة لها بالتخطيط الحضري، تستهدف تشجيع الفلسطينيين على ترك القدس وتقييد نسبة السكان العرب عند ٢٨,٨ في المائة (المستوى الذي كانت عليه في حزيران/يونيه ١٩٦٧). وورد مخطط تلك الحصة في وثيقة من عام ١٩٩٣ مأخوذة من إدارة تخطيط المدينة، وحصل عليها المؤلفان من المحفوظات الشخصية لكوليك. (جروسالم بوست، ١٠ أيار/ مايو)

٦٩ - وفي ١٠ أيار/ مايو، وافقت لجنة المالية بالكنيست على تحويل مبلغ يناهز ١٣ مليون شاقل إسرائيلي جديد لتمويل تشييد البنية الأساسية في مستوطنات الضفة الغربية وفي القدس. وذكر عضو المعارضة بالكنيست، حاييم أورون، أن هذا الإجراء قد اتخذ تحت "... ستار تحويل أموال للأحياء الجديدة في ٣٢ مستوطنة، ولكنه في الواقع من أجل ٣٢ مستوطنة جديدة خارج حدود تلك المستوطنات". وقال أورون إن هذا التوسع سيجري "في أبعد المستوطنات تطرفا في الضفة الغربية" مثل إيتامار وإيلون موريه وبروهين وبيتسهار وهيرميس وكفار تابواه وهاربراخا وميغو دوتان وماختيش وأوفرا وشيلو. (جروسالم بوست، هآرتس، ١١ أيار/ مايو)

٧٠ - وفي ١٢ أيار/ مايو، أفيد أن وزارة الدفاع والإدارة المدنية في الأراضي المحتلة قد أذنتا بإنشاء مدرسة دينية يهودية جديدة على قمة تل تسمى دغن قرب مستوطنة عفرات. ومن المقرر أن تشمل المدرسة في البداية مساكن لخمسين طالبا، ستتحول فيما بعد إلى حي سكني يضم ٣٥٠ منزلا. وفي الوقت نفسه، أفيد أن مستوطنين من مستوطنة دوغيت في قطاع غزة تشاجروا مع الجيش الإسرائيلي بشأن سور أقامه المستوطنون، موسعين بذلك محيط مستوطنتهم الخارجي بمقدار يجاوز في إحدى النقاط ٢٠٠ متر.

وادعى المستوطنون أن لديهم إذنا بذلك من الحكومة، ولكن الجيش نفى ذلك. وقد حدث مرتين في اليومين السابقين أن أقام المستوطنون السور ثم هدمه الجيش. وفي أماكن أخرى من غزة، منع المتظاهرون الفلسطينيون شاحنات إسرائيلية تحمل مواد للبناء من المرور في معبر كارني في طريقها إلى مستوطنات يهودية في المنطقة. (هآرتس، ١٢ أيار/ مايو)

٧١ - وفي ١٢ أيار/ مايو، نشبت مصادمات بين الفلسطينيين والمستوطنين عند مخيم أنشئ مؤخرا على بُعد خمسة كيلومترات إلى الغرب من مستوطنة يتسهار في لواء نابلس، في موقع يسمى خربة اسكس. وقامت قوات من جيش الدفاع الإسرائيلي بالفصل بين الجانبين وأعلنت المنطقة منطقة عسكرية مغلقة. وذُكر أن فلسطينيين أصيبا بجروح سطحية وأن الشرطة احتجزت اثنين من المستوطنين. وفي إطار أنباء متصلة بذلك وردت في ذلك اليوم نفسه، أفيد أن الفلسطينيين قاموا بمظاهرة سلمية احتجاجا على بدء أعمال البنية الأساسية في موقع مساحته ٥٠٠ دونم من المقرر أن يصبح المساحة الصناعية الجديدة في كريات أربع. (جروسالم بوست، هآرتس، ١٣ أيار/ مايو)

٧٢ - وفي ١٢ أيار/ مايو، أقامت مجموعة من المستوطنين من يتسهار خيمة على قمة تل عصيرة القبلية، جنوب نابلس، إعدادا لإقامة مستوطنة جديدة. وفي ذلك اليوم نفسه، نظم قرويون من شيوخ وسعير اعتصاما على أرضهم المهددة بخطر المصادرة. وتقضي الخطة الإسرائيلية ببناء منطقة صناعية على أرض مساحتها ١٠ ٠٠٠ دونم كجزء من مستوطنة كريات أربع. واقتُلعت مئات من الأشجار جنوب غرب نابلس لبناء طريق دائري جديد. وقد بدأت الجرافات من مستوطنة كريات سيغير في إخلاء الأرض في قرية دير قديس في لواء رام الله. وذكر أهل القرية الفلسطينيون أن المستوطنين يعتزمون الاستيلاء على ١ ٠٠٠ دونم من الأراضي الزراعية. وقامت الجرافات أيضا بإخلاء الأرض في أنحاء مختلفة من لواء نابلس. (ذا جروسالم تايمز، ١٤ أيار/ مايو)

٧٣ - وفي ١٣ أيار/ مايو، أصيب ١١ فلسطينيا وثلاثة من شرطة الحدود بجروح خلال مصادمات نشبت قرب منطقة كريات أربع الصناعية الجديدة لدى احتجاج الفلسطينيين على الأعمال الجارية في الموقع. وأفيد أن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي فرقت الفلسطينيين بالغاز المسيل للدموع والطلقات المطاطية. وفي بروحنين، المخيم الذي أنشئ مؤخرا قرب قرية برقين الفلسطينية، رجم الفلسطينيون بالحجارة العمال الإسرائيليين. وذكر متحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي أن الموقع يضم ١٥ مقطورة تعتبر قانونية لأنها توجد داخل المخطط العمراني للمستوطنة. (جروسالم بوست، ١٤ أيار/ مايو)

٧٤ - وفي ١٤ أيار/ مايو، أفيد أن مئات من الفلسطينيين، في محاولة منهم لمنع أي توسيع جديد للمستوطنات على الأرض الفلسطينية، سدوا أحد الطرق حيث كانت شاحنات محملة بمواد البناء تحاول دخول غزة والوصول إلى المستوطنات الإسرائيلية هناك. (ذا جروسالم تايمز، ١٤ أيار/ مايو)

٧٥ - وفي ١٨ أيار/ مايو، أعربت القيادة الفلسطينية عن الترحيب بفوز إيهود باراك وذكرت أنها تنتظر من الحكومة الجديدة المنتخبة أن توقف الأنشطة الاستيطانية، وتشرع في تنفيذ اتفاق واي ريفر، وتعجل بإجراء المحادثات بشأن الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية. وأبلغ باراك مؤيديه في أول خطاب أدلى به عقب إعلان النتائج أن القدس ستظل موحدة، وأن إسرائيل لن تعود إلى حدود عام ١٩٦٧ وأن معظم المستوطنات ستبقى تحت سيادة إسرائيل. (ذا جروسالم تايمز - ٢١ أيار/ مايو)

٧٦ - وفي ١٨ أيار/ مايو، أرسل قادة جمعية عتاريت كوهانيم جرافاتهم إلى رأس العمود وقام المقاولون المتعاقدون معهم بتكثيف العمل في جبل أبو غنيم في القدس الشرقية. ونُقل عن رئيس الجمعية قوله: "إن ما نفعله أمر قانوني. فلدينا تصاريح بالبناء إلا أننا كنا قد أرجأنا البناء إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية. فإذا كان باراك جديا في الشعار الذي يرفعه بشأن بقاء القدس تحت سيادة إسرائيل، فإنه لن يوقف العمل". (ذا جروسالم تايمز - ٢١ أيار/ مايو)

٧٧ - وفي ٢٠ أيار/ مايو، أفيد بأن الشرطة قامت قبل يومين باعتقال ٥ من المستوطنين الذين حاولوا البناء من جديد في موقع على قمة تل يقع بالقرب من مستوطنة شفوت راحيل في السامرة (شمال الضفة الغربية). وكانت الإدارة المدنية قد أجبرت المستوطنين في الأسبوع السابق على مغادرة الموقع وأصدرت أمرا بمنع القيام بأي أعمال إضافية في هذا الموقع. (هآرتس، ٢٠ أيار/ مايو)

٧٨ - وفي ٢١ أيار/ مايو، أفيد بأن مستوطنين من مستوطنة كوكب يعقوب في قرية كفر عقب قد استولوا على ٥٠٠ دونم من الأراضي. وأصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا أوامر تمنع الجرافات من تدمير الأرض الفلسطينية في قريتي الشيوخ وسعير في الخليل. (ذا جروسالم تايمز - ٢١ أيار/ مايو)

٧٩ - وفي ٢٣ أيار/ مايو، أفيد بأن السلطة الفلسطينية أصدرت بيانا بشأن رد فعلها تجاه الانتخابات الإسرائيلية التي أجريت في ١٧ أيار/ مايو. ووفقا لهذا البيان، تنتظر السلطة الفلسطينية من الحكومة الاسرائيلية الجديدة برئاسة باراك أن توقف انتشار المستوطنات اليهودية، بدءا بمشروعي البناء في هارهوما ورأس العمود في منطقة القدس. وتنتظر السلطة الفلسطينية أيضا وقف بناء المستوطنات اليهودية في منطقتي نابلس وبيت لحم، وفي قطاع غزة. (هآرتس، ٢٣ أيار/ مايو)

٨٠ - وفي ٢٥ أيار/ مايو، كُشف عن شروع الإدارة المدنية في الضفة الغربية في ترسيم حدود بلدية جديدة لكريات أربع تضم أراض يدعي الفلسطينيون أنه قد أعلن من قبل أنها خارج الحدود البلدية للمستوطنة. وقد ندد الفلسطينيون الذين يدعون ملكية هذه الأرض ومحاميهم الإسرائيلي بهذا الإجراء من جانب الإدارة بوصفه "استسلاما للضغط الذي يمارسه المستوطنون للتعجيل باتخاذ هذا التدبير من أجل زيادة الأراضي الاحتياطية لكريات أربع قبل أن تتولى حكومة باراك (رئيس الوزراء المنتخب) السلطة". وكان الفلسطينيون المطالبون بالملكية، ومنهم رابطة المعلمين في الخليل، قد قاموا بشراء هذه الأرض في عام ١٩٧٦، وخططوا لبناء حي جديد على هذه الأرض المملوكة لهم. وفي أنباء تتصل بذلك، أفيد بأن حركة

السلام الآن تقول إنه قد تم مؤخرا إنشاء ثلاثة مخيمات جديدة في الضفة الغربية. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٥ أيار/ مايو)

٨١ - وفي ٢٥ أيار/ مايو، دعت حركة السلام الآن رئيس الوزراء المنتخب باراك إلى إزالة جميع المستوطنات غير القانونية التي أنشئت في عهد رئيس الوزراء السابق، نتنياهو. وذكر متحدث باسم الحركة أنه قد تم إنشاء ثلاث مستوطنات جديدة منذ الانتخابات. وتقول أيضا حركة السلام الآن إن المستوطنين قد واصلوا البناء أثناء الأسبوعين الماضيين وإنه قد تم إنشاء ثلاثة مخيمات أخرى غير قانونية منذ اتفاقات واي. وقد أنكر متحدث بإسم الإدارة المدنية وجود أي مستوطنات غير قانونية باستثناء مستوطنة واحدة (أربعة بيوت متنقلة أقيمت على قمة تل ٧٧٧ في إيتامار). (ذا جروسالم بوست، ٢٦ أيار/ مايو)

٨٢ - وفي ٢٧ أيار/ مايو، دفعت الشرطة الإسرائيلية بعنف نحو ٨٠ متظاهرا من الفلسطينيين وأعضاء حركة السلام الآن خارج موقع البناء اليهودي في حي رأس العمود الفلسطيني في القدس، وذلك بعد أن دخلوا من البوابة المفتوحة لهذا الموقع الذي تبلغ مساحته ١٦ دونما (أربعة أفدنة). وكانت أعمال البناء قد بدأت في الموقع في الأسبوع السابق، بعد يوم واحد من الهزيمة التي ألحقها باراك بنتنياهو في الانتخابات. وهاجمت الشرطة المتحتجين بالعصي وباللكمات لدفعهم خارج المجمع الذي يجري فيه إنشاء ١٣٢ شقة. وقامت الشرطة بجر النساء إلى الخارج، وأمسكت بخناق بعض الرجال وضربت غيرهم. وشجبت المشرعة الفلسطينية حنان عشراوي هذا العمل من جانب الشرطة؛ وقالت "إنهم يأخذون أرضنا، ويضربوننا، ويقولون إنهم يرغبون في السلام. إن هذه الجرافات تدفن السلام". (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٨ أيار/ مايو)

٨٣ - وفي ٢٧ أيار/ مايو، تعاملت وحدات من الشرطة الراكبة وفرق مكافحة الشغب الخاصة الإسرائيلية بعنف مع نحو ٧٠ متظاهرا عند بوابة مستوطنة رأس العمود، من بينهم عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فيصل الحسيني، وعناصر نشطة من حركة السلام الآن. وكان المتظاهرون يحاولون وقف الجرافات من العمل في تشييد ١٣٢ وحدة سكنية في قلب الحي العربي في القدس الشرقية. وقد ألقي القبض على مراسلة صحفية تعمل لدى محطة تليفزيون النيل المصرية بسبب رفضها التراجع إلى الوراء. وأصيب عضو المجلس التشريعي أحمد بطش بإصابات طفيفة في يده اليسرى ورقبته بعد أن دفع بقوة. (ذا جروسالم بوست، ٢٨ أيار/ مايو)

٨٤ - وفي ٢٨ أيار/ مايو، كشف النقاب عن أن وزير الدفاع آرينز، في محاولة لإيجاد شريط متصل من الأراضي الإسرائيلية شرقي القدس، قد وافق على خطة رئيسية لربط مستوطنة معاليه أدوميم بالقدس. وتربط هذه الخطة، التي ينتظر أن تثير معارضة شديدة من جانب السلطة الفلسطينية، بين المنطقة الواقعة غـــرب معاليه أدوميـــم والأراضي غير المأهولة بالقرب من قريتي الزعيم والعيسوية الواقعتين في

القدس الشرقيـــة. وستؤدي هـــذه الخطة إلى زيادة أراضي بلدية معاليه أدوميم بنحو ٠٠٠ ١٠ دونم (٥٠٠ ٢ فدان). (هآرتس، ٢٨ أيار/ مايو)

٨٥ - وفي ٢٨ أيار/ مايو، كشف عن قيام مكتب الإدارة المدنية المسؤول عن التخطيط والبناء في الأرض المحتلة بالتعجيل بخطط تشييد مستوطنات الضفة الغربية من أجل استصدار الموافقة على تنفيذها قبل التغيير الوشيك في الحكومة. ووفقا لما تقوله جريدة هآرتس، فإن موافقة مجلس التخطيط الأعلى التي كانت متوقعة على ما يتراوح بين ١٥ و ٢٠ مشروعا للبناء صدرت في مخالفة للإجراءات المتبعة، التي يطلب بموجبها إلى المخططين إجراء التعديلات التقنية على الخطط قبل أن تلقى الموافقة الرسمية. (هآرتس، ٢٨ أيار/ مايو)

٨٦ - وفي ٢٩ أيار/ مايو، أفيد بأنه، رغم الغضب الذي أعرب عنه الفلسطينيون والإدانة الصادرة من جانب الولايات المتحدة، فقد رفض رئيس الوزراء المنتخب باراك خلال عطلة نهاية الأسبوع التعليق على القرار الذي اتخذته الحكومة بتوسيع نطاق مستوطنة معاليه أدوميم بإضافة نحو ١٠ كيلومترات مربعة إليها. وسيترتب على هذا التوسيع امتداد معاليه أدوميم إلى حدود القدس، والاقتطاع من أراض متنازع عليها يعتزم مناقشة أمرها في محادثات الوضع النهائي. وقد أقر وزير الدفاع أرينز الخطة الرئيسية الرامية لإضافة نحو ٥٠٠ ٢ فدان إلى اختصاص بلدية معاليه أدوميم. وكانت الخطة قد وضعت أصلا في فترة رئاسة اسحق رابين للوزارة. ومعاليه أدوميم هي أكبر المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، حيث يبلغ عدد سكانها نحو ٠٠٠ ٢٥ نسمة. وتمثل الأراضي المستخدمة لتوسيع معاليه أدوميم كل ما تبقى من الأراضي الاحتياطية لخمس قرى فلسطينية هي: الزعيم، والعيزرية، والعيسوية، وأبو ديس، وعناتا. ويغطي اختصاص بلدية معاليه أدوميم الآن ٣٠٠ ٥ كيلومتر مربع، بينما لا يزيد نطاق اختصاص بلدية العيزرية وأبو ديس وعناتا مجتمعة عن ٤٦٠ كيلومترا مربعا. ويسكن هذه القرى الثلاث ٠٠٠ ٤٠ نسمة. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٣٠ أيار/ مايو)

٨٧ - وفي ٣ حزيران/يونيه، أفادت التقارير ببيع زهاء ٧٠٠ شقة من بين ٨٤٠ شقة صدرت الموافقة على تشييدها في موقع هارهوما المختلف عليه جنوب شرقي القدس، وقد بيع معظمها لرابطات تنتسب إلى الأحـــزاب السياسية اليمينية. ووافقت الحكومة على تشييد وحدات سكنية في هارهوما يبلغ مجموعهـــا ٥٠٠ ٦ وحدة. وكان رئيس الوزراء المنتخب باراك، إبان كونه وزيرا للداخلية في حكومة الراحل اسحق رابين، قد صدق على أذونات التشييد في هذا الموقع. (هآرتس، ٣ حزيران/يونيه)

٨٨ - وفي ٢ حزيران/يونيه، أعد القادة الفلسطينيون الرأي العام العربي والدولي لما يحتمل أن يحدث من سفك للدماء خلال مظاهرات "يوم الغضب" التي ستنظم في ٣ حزيران/يونيه للاحتجاج على الأنشطة الاستيطانية، مؤكدين أن تبعة أي عنف يقع إنما تتحملها إسرائيل. (جروسالم بوست، وهآرتس، ٣ حزيران/ يونيه)

٨٩ - وفي ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩، أفيد بأن الجريدة الفلسطينية الحكومية اليومية "الحياة الجديدة" قد كشفت النقاب عن اعتزام مصادرة ما يقرب من ٠٠٠ ٥ دونم من الأراضي لتوسيع نطاق خمس مستوطنات في قطاع نابلس. وفي تطور آخر، أخطر جيش الدفاع الإسرائيلي عمدة دير استيا بوقف الأعمال الأساسية الجارية لإنشاء طريق زراعي. وكان هذا الطريق من شأنه أن يساعد على إنقاذ الأراضي الواقعة في وادي قانا من المصادرة (ذا جروسالم تايمز، ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩)

٩٠ - وفي ٥ حزيران/يونيه، حذرت السلطة الفلسطينية رئيس وزراء إسرائيل المنتخب باراك من أن صبر الفلسطينيين إزاء الأنشطة الاستيطانية آخذ في النفاذ وقد يقومون برد فعل عنيف عليها في حالة استمرارها. وصرحت السلطة الفلسطينية عقب اجتماعها الوزاري الأسبوعي بأن "العدوان الاستيطاني سيدفع بالموقف غير المستقر فعلا إلى حافة الانفجار". (جروسالم بوست، ٦ حزيران/يونيه)

٩١ - وفي ٦ حزيران/يونيه، أفادت التقارير بأن وثيقة الحكومة الإسرائيلية الجديدة لمشروع المبادئ التوجيهية للائتلاف المكونة من ١١ صفحة تشتمل على فقرات متعلقة بعدد من المواضيع من بينها عملية السلام. وتتسم هذه الوثيقة بالعمومية في طابعها، دون تفصيل سواء لما يتخذ من إجراءات محددة أو لأهداف محددة. وتشمل النقاط البارزة في الوثيقة ما يلي: (أ) الفلسطينيون - سوف تعجل الحكومة من خطى عملية السلام مع الفلسطينيين بغية التوصل إلى اتفاق نهائي، يجرى استفتاء بشأنه، وستحترم الحكومة الاتفاقات المبرمة بالفعل مع الفلسطينيين؛ (ب) سوف تستأنف الحكومة المفاوضات مع سوريا، ويقدم للاستفتاء العام أي اتفاق للسلام يجري التوصل إليه؛ (ج) تظل القدس بأكملها العاصمة الموحدة لإسرائيل؛ (د) يمنع إنشاء أي مستوطنات جديدة إلى حين التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي. وستلبي الحكومة الاحتياجات الإنمائية الجارية للمستوطنات القائمة. ولن يكون للمستوطنات الأفضلية في توزيع الأموال الحكومية، إلا فيما يتعلق باحتياجات الأمن. وسوف يستند التمويل إلى الاحتياجات الاقتصادية - الاجتماعية أسوة بما يتبع في باقي البلد. وستقوم لجنة وزارية بدراسة السياسة المتبعة إزاء المستوطنات ومناقشة القرارات التي اتخذتها الحكومات السابقة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٦ حزيران/يونيه)

٩٢ - وفي ٦ حزيران/يونيه، أفيد بأن المستوطنين شنوا هجوما على المبادئ التوجيهية التي نشرت مؤخرا والمتعلقة بسياسات الائتلاف المنتظر لرئيس الوزراء المنتخب باراك، واتهموه بمحاولة استبعادهم من توافق الآراء الوطني. وذكر قادة المستوطنات أن المبادئ التوجيهية، بدلا من تعزيز الوحدة، ستحول دون إجراء الحوار لأن القصد منها الإضرار بمركز المجتمعات المحلية اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ووفقا لما جاء في التقارير، تدعو هذه المبادئ لوقف جميع أشكال المعاملة الاقتصادية التفضيلية التي يتمتع بها حاليا سكان مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة، انتظارا لما تتمخض عنه محادثات الوضع النهائي من نتائج. وريثما يتم ذلك، يتعين ألا تنشأ أي مستوطنات جديدة، على ألا تمس المستوطنات القائمة بسوء. ومن شأن إلغاء المعاملة التفضيلية حرمان هؤلاء السكان من المزايا التي يتمتعون بها من قبيل الإعفاءات الضريبية الخاصة وانخفاض أسعار الفائدة والرهن العقاري. بيد أن المعاملة التفضيلية سوف تستمر فيما يتعلق بالاحتياجات الأمنية للمستوطنات. وأفادت التقارير أيضا بأنه سيجري إنشاء لجنة

وزارية خاصة لمناقشة احتياجات التوسع لفرادى المجتمعات المحلية والموافقة على التشييد من عدمه. وذكر عمدة مستوطنة معاليه أدوميم، بيني كشرييل، وهو نائب رئيس المجلس، بأنه قد كتب إلى باراك يطلب منه الإبقاء على الحالة الراهنة لمدة سنتين قادمتين على الأقل. وقال كشرييل إن أعضاء المجلس سبق أن أشاروا على الأحزاب اليمينية الكبرى بعدم الانضمام إلى ائتلاف باراك المرتقب ما لم يتم تعديل المبادئ التوجيهية. (جروسالم بوست، ٧ حزيران/يونيه)

٩٣ - وفي ٨ حزيران/يونيه، جاء في التقارير أن وزير التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الفلسطينية، نبيل شعث، ذكر أن التعريف الفلسطيني لتجميد عملية التشييد في الضفة الغربية وقطاع غزة يتمثل في عدم البناء كلية. وهذا تعريف لا يمكن لباراك قبوله، وفقا لجروسالم بوست. وقال شعث: "عليه أن يقوم بتجميد المستوطنات، وتلك في الواقع أول بادرة على حسن النية. وإذا كانت هذه الحكومة الجديدة تريد جديا إتمام مفاوضاتها (المتعلقة بالوضع النهائي) في مدى عام واحد، فثمة متسع يكفي [بالفعل] لما يسمى بالنمو الطبيعي في المستوطنات الحالية". (جروسالم بوست، ٩ حزيران/يونيه)

٩٤ - وفي ١١ حزيران/يونيه، أفيد بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب باراك قد تعهد بمنع المستوطنين من احتلال التلال الواقعة في الضفة الغربية. وأفيد بأن باراك قال إنه سيعيد النظر في القرارات التي اتخذتها الحكومة السابقة بالتوسع في المستوطنات، حتى لو حالت إعادة النظر هذه دون إمكان تشكيله لحكومة ائتلافية مع الأحزاب التي تؤيد التوسع في المستوطنات. وقالت الحكومة مع ذلك إن القدس بأكملها ستبقى العاصمة الموحدة الدائمة تحت السيادة الإسرائيلية. وذكر مساعدو باراك أنه لن تشيد مستعمرات جديدة حتى يتقرر وضع المجتمعات اليهودية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية). وفي غضون ذلك، لن تـُزال المستعمرات القائمة. ولا تشمل مجموعة السياسات الجديدة أي وعد بعدم توسيع نطاق المستعمرات القائمة. وسوف تلغى الحوافز الاقتصادية المقدمة للمستوطنات. (ذا جروسالم تايمز، ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩)

٩٥ - وفي ١٥ حزيران/يونيه، أفيد بأن رئيس الوزراء المنتخب باراك قد توصل، أثناء محادثات تشكيل حكومة ائتلافية جديدة، إلى اتفاق مع الحزب الديني الوطني يقضي بعدم الوقوف في طريق خطة لربط مستوطنة معاليه أدوميم بالقدس. وتضمن الاتفاق الشفوي أيضا وعدا بمواصلة البناء في حي هارهوما بالقدس الشرقية. بيد أن باراك رفض تقديم أي وعود بشأن تشييد حي يهودي في رأس العمود. ولن تدرج هذه الالتزامات الشفوية في منهاج الائتلاف، كما أنها لن تدرج في اتفاق تشكيل الائتلاف مع الحزب الديني الوطني، إذ لا يرغب أي من باراك أو الحزب الديني الوطني في الإعلان عن هذا الاتفاق في هذه المرحلة. ولا ينص منهاج الائتلاف إلا على أن "البناء في القدس سوف يستمر لما فيه صالح جميع سكانها". وصدرت الموافقة على مشروع هارهوما في الأصل من جانب عمدة القدس كوليك الذي ينتمي لحزب العمل، بينما أصدرت حكومة نتنياهو عطاءات البناء في هارهوما. (هآرتس، ١٥ حزيران/يونيه)

٩٦ - وفي ١٦ حزيران/يونيه، أفيد، وفقا لتقرير المراقب المالي للحكومة، بأن بعض المستوطنات تلقت التمويل لنفس المشاريع مرتين: مرة من الوزارات الحكومية، ومرة ثانية من شعبة التوطين التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية. وبحث التقرير تفاصيل المساعدة الحكومية المقدمة لإقامة المستوطنات الجديدة. وفي عام ١٩٩٥، قرر المراقب أن يفحص بتمعن أمر شعبة التوطين بالمنظمة. ويدرس التقرير الحالي الروابط بين المكاتب الحكومية، وشعبة التوطين بالمنظمة، وشعبة التوطين التابعة للوكالة اليهودية. ويفحص التقرير أيضا ازدواجية الأموال المخصصة للهجرة والاحتياجات الاجتماعية في المستوطنات. وفي عام ١٩٩٧، خصصت المنظمة الصهيونية العالمية ١٢,٨ مليون شاقل إسرائيلي جديد لأغراض المساعدة الاجتماعية والهجرة، ومبلغ ١٥,٢ مليون شاقل إسرائيلي جديد للمنظمات الطوعية لأغراض المراكز المجتمعية. وفي الوقت نفسه، واصلت الحكومة تحويل المبالغ المخصصة للاحتياجات ذاتها. وجرى توزيع هذه الأموال دون أي تنسيق، وفقا لما جاء في التقرير. (جروسالم بوست، ١٧ حزيران/يونيه)

٩٧ - وفي ١٦ حزيران/يونيه، أكد مسؤولون فلسطينيون أن السلطة الفلسطينية تحظر على الفلسطينيين القيام بأعمال التشييد في المستوطنات اليهودية الواقعة في قطاع غزة. ووصف وزير العدل الفلسطيني فريح أبو مدين هذا الحظر بأنه "خطوة أمنية". وقال إن التشييد في المستوطنات يثير الجماهير الفلسطينية ويمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة. وذكر أبو مدين أن السياسة الجديدة، التي وضعت موضع التنفيذ قبل ذلك ببضعة أيام، لم تنتج عن قرار لمجلس الوزراء، بل صدرت عن "القادة في قوات الشرطة والأمن". وقال إنها لا تنطبق على العمال الزراعيين. وفي معرض الإشارة إلى الشاحنات الإسرائيلية التي تجلب مواد البناء إلى مستوطنة نتساريم، قال أبو مدين: "أي نوع من الأمل يشعر به شعبنا عندما ينظر إلى هذه اللوريات والشاحنات؟ إنها دعوة إلى ارتكاب العنف". وذكرت مصادر فلسطينية أن إسرائيل تخطط لمصادرة ٨ ٠٠٠ دونم (كيلومتر مربع) في ١٢ قرية فلسطينية تقع شمال الضفة الغربية، وذلك لتوسيع مستوطنات ألون موريه، وشيلو، وراشيل، ويتسحار، وإيتامار. (جروسالم بوست، وهآرتس، ١٧ و ٢٠ حزيران/يونيه)

٩٨ - وفي ١٨ حزيران/يونيه، قرر الرئيس كلينتون أن يرجئ نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس، وأعلن أن هذا الإرجاء ضروري من أجل "... حماية المصالح الأمنية القومية للولايات المتحدة" وللمحافظة على فرص تحقيق سلام إسرائيلي - فلسطيني. ولم يعلق رئيس الوزراء المنتخب باراك على هذا، ولكن دافيد بار إيلان، مستشار رئيس الوزراء الأسبق نتنياهو لشؤون الاتصالات، ذكر أنه على يقين من أن الإدارة الأمريكية سوف تعترف في نهاية المطاف بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل. فقال: "إن القدس هي الآن عاصمة إسرائيل الموحدة وستبقى كذلك. فهذا هو توافق الآراء في إسرائيل، الذي يضم تقريبا جميع أعضاء الحكومة الجديدة فضلا عن الحكومة السابقة. ونحن على ثقة من أن الإدارة ستحذو حذو الكونغرس". (جروسالم بوست، ٢٠ حزيران/يونيه)

٩٩ - وفي ٢٤ حزيران/يونيه، أفيد بأن حسن عصفور، وهو أحد مفاوضي السلام البارزين، قد ذكر أن الفلسطينيين يعتزمون التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل بشأن مبادئ صفقة سلام قبل البدء في المفاوضات

التفصيلية. وقال عصفور، وهو رئيس دائرة شؤون المفاوضات بمنظمة التحرير الفلسطينية، خلال مناقشة عامة في جامعة بير زيت: "إن الهدف هو التوصل إلى اتفاق مع الإسرائيليين ثم مواصلة النقاش بشأن القدس، واللاجئين والمياه، والحدود". وكان من بين الانتقادات الرئيسية الموجهة إلى مفاوضي السلطة الفلسطينية، والتي أعرب عنها في بير زيت، أن عملية أوسلو قد عجزت عن تجميد النشاط الاستيطاني، بل وأرجأت المسألة لمدة خمس سنوات، واصلت إسرائيل في غضونها البناء ومصادرة الأراضي. واتفاقات أوسلو غامضة بشأن كيفية تشكيل محادثات الوضع النهائي، إذ تكتفي بأنه "... من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي المسائل المتبقية، بما فيها القدس، واللاجئون، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية، والحدود، والعلاقات والتعاون مع الجيران الآخرين، وغير ذلك من المسائل ذات الاهتمام المشترك". (جروسالم بوست، ٢٤ حزيران/يونيه)

١٠٠ - وفي ٦ تموز/يوليه، أفيد بأن المبادئ التوجيهية للحكومة الجديدة المتعلقة بالعمليات الدبلوماسية - السياسية شددت على ضرورة التعجيل بإجراء المفاوضات مع الفلسطينيين بغية التوصل إلى ترتيبات للوضع النهائي. ودعت المبادئ التوجيهية للحفاظ على مبدأ المعاملة بالمثل، فذكرت أن الحكومة سوف تلتزم بالاتفاقات السابقة ما دام الفلسطينيون يفعلون نفس الشيء. وبموجب هذه المبادئ التوجيهية، ستحاول الحكومة أيضا استئناف المفاوضات مع السوريين للوصول إلى اتفاق سلام. وتنص المبادئ التوجيهية على أن يعرض مثل هذا الترتيب للاستفتاء عليه. بيد أن هذه المبادئ تذكر بوضوح أن القدس ستظل عاصمة إسرائيل الموحدة. وفيما يتعلق بالمستوطنات في "يهودا والسامرة وغزة"، تنص المبادئ التوجيهية على عدم بناء أي مستوطنات جديدة قبل اتخاذ ترتيبات الوضع النهائي، مع عدم المساس بالمستوطنات القائمة. بيد أنه على الحكومة أن تعيد النظر في المركز الممنوح لمناطق معينة من حيث الأولوية الوطنية، وستمنح المستوطنات الكائنة في "يهودا والسامرة وغزة" مركزا مساويا للمستوطنات الواقعة داخل الخط الأخضر، باستثناء المعاملة التفضيلية الموجهة للاحتياجات الأمنية. (جروسالم بوست، ٦ تموز/يوليه)

١٠١ - وفي ١٠ تموز/يوليه، أفادت تقارير بأن وزارة الإسكان قامت بنشر مناقصة لتشييد ٥٨٩ وحدة سكنية في مستوطنة بيطار ايليت ذات الأغلبية الأورثوذكسية بالقرب من القدس، فيما وراء الخط الأخضر. ودعت حركة السلام الآن باراك إلى تجميد عمليات التشييد في ذلك الموقع. ويقيم في مستوطنة بيطار إيليت الآن حوالي ٠٠٠ ١٣ من السكان (هآرتس، ١١ تموز/يوليه).

١٠٢ - وفي ١١ تموز/يوليه، أفادت تقارير بأنه وقع الاختيار على أسرة يهودية رابعة للانتقال إلى حي شيمون هاسيديك بقلب منطقة الشيخ جراح في القدس الشرقية. وقد منح نائب وزير الإسكان السابق، مائير بروش شيمون هاسيديك "مركز حي يهودي جديد" خلال شهره الأخير في العمل. ويعني المركز الجديد أن وزارة الإسكان ستقوم بدفع ٠٠٠ ٤٠٠ شاقل إسرائيلي جديد كل سنة نظير تقديم الخدمات الأمنية الخاصة لحماية سكان الحي. وقد تعين إعطاء الأسرة التي تم اختيارها الشقة التاسعة في ذلك الحي. وتكفل معظم الشقق الأخرى الإقامة للرجال العزاب وليس هذا هو الحي الوحيد الذي يتلقى من الحكومة السابقة مركز معقل يهودي جديد في القدس الشرقية. إذ أن سلوان، ورأس العمود، وبيت أوروت والحي

الإسلامي في المدينة القديمة تتمتع جميعا بهذا المركز الخاص، والفوائد المتأتية المصاحبة له من وزارة الإسكان. (هآرتس، ١٢ تموز/يوليه).

١٠٣ - وفي ١٣ تموز/يوليه، أفادت تقارير بأن وزير الصناعة والتجارة الذي تم تعيينه مؤخرا، ران كوهين، وجه وزارته إلى أن تجمد جميع الاستثمارات الحكومية في المصانع في الضفة الغربية وغزة. وأوضح أن الاستثمارات التي تمت الموافقة عليها في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ - التي لم تكتمل المدفوعات المقدمة لها حتى الآن - لن يتم تجميدها. وينطبق التجميد فقط على طلبات الاستثمار المؤرخة بعد ذلك. وذكر كوهين أنه لا يوجد سبب يدعو وزارته إلى استثمار ملايين الشواقل فيما وراء الخط الأخضر، في الوقت الذي يوجد فيه ما يزيد عن ٠٠٠ ٢٠٠ مواطن عاطل في إسرائيل. وأضاف قائلا إنه يعتزم تحويل الاستثمارات إلى المناطق الإنمائية المحيطة بالمنطقة. وذكر وزير المالية أفرام شويات ردا على ذلك أن القرارات المتصلة بخارطة الأولويات الوطنية يلزم اتخاذها في اجتماع مع رئيس الوزراء نفسه، كما كان الحال في عام ١٩٩٢. (هآرتس، ١٣ تموز/يوليه)

١٠٤ - وفي ١٣ تموز/يوليه، أفادت تقارير بأن زعماء المستوطنين وافقوا قبل يوم واحد، خلال اجتماع مع رئيس الوزراء باراك، على الكف عن انتشار مخيمات جديدة في الضفة الغربية وغزة. كما تمت الموافقة على أن يكف الجانبان، الحكومة والمستوطنون، عن اتخاذ إجراءات من طرف واحد. وذكر قائد المستوطنين بني كاشرييل أن باراك وعد بالتحقيق في بيانات وزير الصناعة والتجارة ران كوهين التي دعا فيها كوهين إلى تجميد المساعدة المالية التي تقدم إلى المرافق الصناعية في مستوطنات الضفة الغربية. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٣ تموز/يوليه)

١٠٥ - وفي ١٤ تموز/يوليه، ذكر الوزير المكلف بشؤون القدس حاييم راهون في الكنيست أنه لا يمكن السماح بتنفيذ الخطط الخاصة ببناء حي يهودي في رأس العمود لأن ذلك ينطوي على تمييز ضد سكان القدس العرب. وقال "وإذا لم نحتفظ بسياسات متكافئة في القدس فإننا نقلل من شأن سيطرتنا وكفاحنا من أجل الاحتفاظ بوحدة القدس تحت السيادة الإسرائيلية". "إننا لا يمكن أن تكون لنا سياسات تميز بين العرب واليهود في القدس، إذ أن خطة رأس العمود واضحة بأسرها، التمييز بين اليهود والعرب". وأضاف رامون قائلا إن رئيس الوزراء السابق نتنياهو شعر أيضا بأن الخطة كانت سيئة. وفي إشارة إلى رسالة مؤرخة عام ١٩٩٧ موجهة من نتنياهو إلى رئيس الولايات المتحدة كلينتون، استشهد رامون بما قاله نتنياهو بأنه "ينبغي عدم توطين أسر ولا إقامة أحياء في ذلك المكان" لأن ذلك ليس في صالح وحدة القدس. غير أن نتنياهو، كما ذكر رامون، تخلى عن ذلك "بسبب ضغوط تعرض لها من المتطرفين". وفي الوقت ذاته، قال رامون إن عمليات البناء ستسير في هارهوما، حسب خطة سيتم بموجبها بناء ثلث المساكن للسكان العرب. (جروسالم بوست، هآرتس، ١٥ تموز/يوليه)

١٠٦ - وفي ١٥ تموز/يوليه، أفادت تقارير بأن وزير التعليم يوسي ساريد كان يعتزم إعادة النظر في معايير منح التلاميذ إعفاءات مجانية في المستوطنات. فقد ذكر ساريد أن "جميع المجتمعات المحلية في

إسرائيل وفيما وراء الخط الأخضر ستواجه بمعايير واحدة تتسم بالمساواة والعدالة والوضوح الكامل". "وأن أي مستوطنة تكون الحالة فيها مشابهة للحالة في كريات شمونة أو هاتزور أو شلومي أو أوفاكيم أو نتيفوت أو ييروهام أو كريات غات ... أو كثير من الأماكن الأخرى يحق لها تلقي الإعفاء بمقتضى القانون. وأضاف قائلا إن المستوطنات التي تكون في وضع أفضل ومشيدة تشييدا جيدا، والمجتمعات القوية في إسرائيل فلا يحق لها أن تتلقى ذلك الإعفاء". (هآرتس، جروسالم بوست، ١٦ تموز/يوليه)

١٠٧ - وفي ١٥ تموز/يوليه، أرجئ مؤتمر للأمم المتحدة لدراسة ما إذا كانت المستوطنات في الأراضي المحتلة تنتهك القانون الدولي بعد أقل قليلا من نصف الساعة، بعد الاتفاق على معاودة عقده فقط إذا ما تفجر الوضع على أرض الواقع. وحضر المؤتمر الذي ترأسته سويسرا ١٠٣ دول. ووافق بالإجماع على نص يشير إلى أن جزءا رئيسيا من اتفاقيات جنيف بشأن إدارة الحرب ينطبق على "... الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية". أما إسرائيل والولايات المتحدة اللتان تذرعتا بأن الاجتماع يضر بعملية السلام، فقد قاطعتا الجلسة، واختتم الاجتماع فورا تقريبا. وأشار بيان صدر بتوافق الآراء إلى أنه "نظرا لتحسن المناخ في الشرق الأوسط ككل، اختتم المؤتمر على أن يكون مفهوما أنه سيعقد مرة أخرى في ضوء المشاورات بشأن تطور الحالة الإنسانية في الميدان". (هآرتس، جروسالم بوست، ١٩ تموز/يوليه)

١٠٨ - وفي ٢٣ تموز/يوليه، أفادت تقارير بأن موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك من مستقبل الأراضي العربية المحتلة قد قوبل بتحفظ وتخوف من الطرفين الفلسطيني والمصري. ولم يدل باراك بأي بيان في تعهد واشنطون لوضع حد لبناء المستوطنات على هذه الأراضي. واقترح باراك تجاوز مذكرة واي ريفر والبدء، بدلا من ذلك، في محادثات الوضع النهائي. (ذا جروسالم تايمز، ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩)

١٠٩ - وفي ٢٦ تموز/يوليه، أفادت تقارير بأن رئيس الوزراء باراك أصدر أمرا بتفكيك خمس قوافل أقيمت بطريقة غير قانونية على قمة تل على بعد كيلو مترين من مستوطنة شافوت راحيل في الضفة الغربية. وهذه أول مرة تتخذ فيها حكومة باراك الجديدة إجراء من هذا القبيل. ومن مجموع حوالي ٣٠ مخيما (أكثر من ٤٠ كما جاء في هآرتس) أقيم على قمة التل إبان حكومة نتنياهو، يعتبر مسؤولو الإدارة المدنية أربعة منها غير قانونية، ومنها مخيم شافوت راحيل. ولم يتحدد بعد مصير المخيمات الأخرى. وقال بيان صادر عن مكتب رئيس الوزراء إن تلك المنشآت تنتهك اتفاقا مبرما بين باراك وقادة مجلس المجتمعات اليهودية في الضفة الغربية وغزة الذين وعدوا بالكف عن الاضطلاع بأي نشاط من طرف واحد وتنسيق جميع تحركاتهم مع الحكومة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٦ تموز/يوليه)

١١٠ - وفي ٢٨ تموز/يوليه، أفادت تقارير بأن الفلسطينيين قاموا بتعليق التنسيق الأمني والدوريات المشتركة مع إسرائيل في بيت لحم للاحتجاج على ما ذكروا أنه عمليات تشييد غير قانونية في مقبرة راشيل، خارج المدينة. وأنكر جيش الدفاع الإسرائيلي الادعاءات القائلة بأن عمليات التشييد تدمر المقبرة الإسلامية. وذكر ناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي أن الأعمال كانت تستهدف تحسين الترتيبات الأمنية

في المقبرة وتجري في المنطقة جيم، التي تقع بالكامل تحت السيطرة الإسرائيلية. (جروسالم بوست، ٢٨ تموز/يوليه)

١١١ - وفي ٥ آب/أغسطس، أفادت تقارير بأنه لم يتم حتى الآن تحديد مصير ٣١ من المخيمات التي شيدت على قمة التل في جميع أنحاء الضفة الغربية منذ عام ١٩٩٦. وبعد ذلك بأسبوع واحد، أدعى قادة المستوطنات أن قائد القيادة الوسطى اللواء موشى يالون ذكر في اجتماع مع أعضاء مجلس المستوطنين اليهود في الضفة الغربية أن جيش الدفاع الإسرائيلي لن يقوم بتفكيك غالبية المخيمات الواقعة على قمة التل. وبعد ردود سريعة من حركة السلام الآن ووزير التعليم يوسي ساريد، أنكر ناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي التقارير وقال إن وضع المخيمات ومستقبلها يخضعان لقرار من الحكومة الإسرائيلية وليس من جيش الدفاع الإسرائيلي. (جروسالم بوست، هآرتس، ٤ و ٥ آب/أغسطس)

١١٢ - وفي ٩ آب/أغسطس ، ألقى فلسطينيون الحجارة على قوات جيش الدفاع الإسرائيلي خارج مقبرة يوسف في نابلس بعد اكتشاف عمليات تشييد غير قانونية في المجتمع قام بها طلاب يشيفا. وتقع مقبرة يوسف تحت السيطرة الفلسطينية غير أن السيطرة الأمنية موكلة إلى إسرائيل في هذا الموقع. وبموجب الاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية، لا يسمح لأي من الطرفين أن يغير ذلك الترتيب. غير أنه توجد شكاوى متكررة من كلا الجانبين بشأن حدوث انتهاكات. (جروسالم بوست، هآرتس، ١٠ آب/أغسطس)

١١٣ - وفي ١٠ آب/أغسطس، أفادت تقارير بأن وزارة الإسكان أصدرت مناقصة في الأسبوع الماضي لتشييد ٦٥ شقة ومركز تجاري مساحته ٧٠٠ متر مربع في مستوطنة آرييل في الضفة الغربية. وبعد مرور عشرة أيام، نشرت الوزارة مناقصة لتشييد ٥٠٠ شقة في البيطار، وهي مستوطنة تقع بالقرب من القدس، وقبل ذلك نشرت مناقصتين أخريتين لعمليات تشييد في الضفة العربية: واحدة لتشييد ٥٨٩ شقة إضافية في البيطار، وأخرى لتشييد ١٨٥ وحدة سكنية في مستوطنة هار أدار. وفي المحصلة النهائية، نشرت الوزارة مناقصات لتشييد ٣٣٩ ١ وحدة سكنية في المستوطنات منذ تولي وزير الإسكان ليفي (زعيم الحزب الديني الوطني اليميني) منصبه. وحسب ما جاء على لسان السلام الآن أن ذلك يساوي وحدات سكنية بمعدل ٠٠٠ ١٦ وحدة في السنة، أي ما يزيد عن أربعة أضعاف المعدل تحت حكومة نتنياهو. وذلك يتناقض تماما مع سياسات الحكومة الجديدة، كما قالت الحركة. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٠ و ١١ آب/أغسطس)

١١٤ - وفي ١٢ آب/أغسطس، أفادت تقارير بأن مستشار القاضي قام بصياغة فتوى قانونية تبين أنه لا يمكن الدفاع إلا عن ١٢ مخفرا من المخافر الأمامية الساتلية الأمامية التي قام بتركيبها مؤخرا المستوطنون في الضفة الغربية أمام المحكمة العليا. وكانت الفتوى ستعرض على رئيس الوزراء باراك في اليوم التالي، لدى افتتاح الاجتماع الافتتاحي الأول لتناول مسألة المخافر الأمامية الساتلية القانونية التي قام المستوطنون بتركيبها خلال الأشهر العديدة الماضية بعد التوقيع على اتفاق واي. وأخبرت مصادر عليا من جيش الدفاع الإسرائيلي هآرتس أنه قبل إكمال هذه الفتوى، كانت أربعة مخافر فقط تعتبر غير قانونية (هآرتس، ١٢ آب/أغسطس)

الطرق

١١٥ - وفي ١١ آذار/ مارس، اشتكى الفلسطينيون من أن المستوطنين اليهود كانوا يقومون بتعبيد طريق غير مأذون به عبر حقول مملوكة للعرب في منطقة الخليل بغرض إنشاء طريق مختصرة بين مستوطنة كريات أربع وحي هارسينا في الخليل. وقال الفلسطينيون إن الطريق قيد التشييد يشكل خطرا لأراضي ٢٠ أسرة عربية. وأكد ناطق باسم الإدارة المدنية، بيتر ليرنر، أن الأمر ينطوي على أراض خاصة وقال إن الإدارة المدنية أمرت بأن يتوقف العمل في ذلك الطريق. (هآرتس، ١٢ آذار/ مارس)

١١٦ - وفي ١٦ آذار/ مارس ١٩٩٩، أفادت تقارير بأن مجلس المدينة الإسرائيلي في القدس كان على وشك تدمير طريق طوله ٤٥٠ مترا افتتحته السلطة الفلسطينية مؤخرا لمساعدة مواطني ولجه الذين صنفت أراضيهم على أنها جزء من القدس رغم أنهم أنفسهم يعتبرون رسميا من سكان الضفة الغربية. (ذا جروسالم تايمز، ١٩ آذار/ مارس ١٩٩٩)

١١٧ - وفي ٢٣ آذار/ مارس، أفادت تقارير أن ملاك الأراضي الفلسطينيين حول مطار كالانديا تلقوا إشعارات بأن أراضيهم قد صودرت وبأنهم منحوا مدة أسبوع واحد للاعتراض على المصادرة في المحكمة. وحسب أوامر المصادرة، تم اختيار عشرات الهكتارات من الأراضي الفلسطينية للمصادرة. وسيتم تشييد طريق التفافي جديد يتيح استمرار المستوطنات اليهودية ويقطع القدس الشرقية عن القرى الفلسطينية في الضواحي الشمالية للقدس. (ذا جروسالم تايمز، ٢٣ نيسان/أبريل)

١١٨ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه، أفادت تقارير بأن رئيس وزراء إسرائيل المنتخب باراك أبلغ صحيفة هآرتس الإسرائيلية اليومية في ١٨ حزيران/يونيه أنه يعتزم بناء جسر لربط الضفة الغربية وغزة من وقت قريب بعد توليه منصبه. وسيكون طول الجسر ذي الممرات الأربعة ٤٧ كيلو مترا وسيربط مدينة بيت حنون الواقعة شمالي غزة بمدينة دورا، التي تقع جنوب غربي الخليل، وسيستوعب الجسر أيضا خطا للسكك الحديدية وأنابيب لشبكة للمياه. (ذا جروسالم تايمز، ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩)

١١٩ - وفي ٢ تموز/يوليه، أفادت تقارير بأن مسؤولين من السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية تبادلوا اتهامات حول مشروع لبناء طرق إسرائيلية بعنوان "بيت لحم ٢٠٠٠". وتتضمن الخطة توسيع وصيانة طريق بيت لحم - القدس بين تقاطع غيلو ومقبرة راشيل، وبناء جزيرة بين جانبيه، وتركيب أنوار، وبناء باحات لوقوف السيارات. وكانت أكثر النواحي حساسية للمشروع، في نظر الفلسطينيين، هي توسيع نقطة التفتيش العسكرية رقم ٣٠٠ التي تقوم فيها قوات الأمن الإسرائيلية بتفتيش مركبات الضفة الغربية المتجهة شمالا. وكانت نقطة التفتيش تقع، على ما يزعم، على أرض تشكل جزءا من بلدية بيت لحم التابعة للأردن قبل أن تحتلها إسرائيل وتضمها إلى القدس في عام ١٩٦٧. وذكر جمال سلام، مدير بلدية بيت لحم "أنهم يحاولون خلق حقائق على أرض الواقع، كما يفعلون بالمستوطنات والطرق الالتفافية". وأضاف قائلا "إن قبول خطة الطريق هذه يعني قبول عملية الضم التي تقوم بها إسرائيل". وكان سيتم بناء ممر يمشي عليه العمال الفلسطينيون عدة مئات من الأمتار قبل أن يقوم جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بتفتيشهم، على غرار ما

كان يُفعل على نقطة عبور ايريتس بين إسرائيل وقطاع غزة. وثمة مسألة مؤلمة أخرى هي أن جزءا من أعمال الطريق سيتم داخل حدود بيت لحم (التي تعترف بها إسرائيل). (جروسالم بوست، ٢ تموز/ يوليه)

١٢٠ - وفي ٥ تموز/يوليه، ذكرت لجنة بيت لحم الشعبية للدفاع عن الأرض أن مواطني بيت لحم سيقاومون محاولة بلدية القدس الرامية إلى مصادرة المزيد من الأراضي في الجزء الشمالي من المدينة. وكان ذلك بمثابة رد فعل من جانب اللجنة على المشروع الإسرائيلي الجديد لتشييد ممر للمنشأة طوله ٦٠٠ متر يتجه من جنوب مزار كبير راحيل إلى القدس دون أن يمر عبر نقاط تفتيش الجيش الإسرائيلي. (ذا جروسالم تايمز، ٩ تموز/يوليه ١٩٩٩)

١٢١ - وفي ٢١ تموز/يوليه، وافقت الإدارة المدنية على تشييد قطاعات الطرق الالتفافية في الضفة الغربية. واستجابة لذلك، دعت السلام الآن إلى الغاء الخطة وإلى عرضها على لجنة وزارية في اجتماع يحدد موعده في الأسبوع القادم لبحث مسألة تشييد المساكن والطرق في الأراضي. وذكر متنحدث باسم السلام الآن أن الخطط تتصل بقطاع من الطريق الرئيسي العابر للسامرة من مفترق الطبوة نحو الشرق وإلى قطاعين مستقلين من الطريق الرئيسي ٦٠ بين نابلس ورام الله. وطالب المتحدث بمعرفة ما إذا كان رئيس الوزراء باراك قد أذن بالخطط، قائلا إن السلام الآن تتوقع منه أن يلغيها على الفور. وذكر متحدث باسم الإدارة المدنية أنه تمت الموافقة على الطرق تحت سلطة الحكومة السابقة، مضيفا بأنها تشكل جزءا لا يتجزأ من تنفيذ اتفاق واي. ورفض متحدث باسم رئيس الوزراء باراك التعليق على المسألة. (جروسالم بوست، ٢٢ تموز/يوليه - هآرتس، ٢٣ تموز/يوليه)

١٢٢ - في ٤ شباط/فبراير، قامت الإدارة المدنية بهدم منزلين يملكهما فلسطينيان لأنهما بنيا بصفة "غير مشروعة" وكان أحد المنزلين يقع في الخليل بالقرب من مستوطنة كريات أربع وكان موقع الآخر بالقرب من قرية بيت عمر. وقد جاء على لسان عيسى سمندر، وهو ناطق باسم اللجنة الفلسطينية للدفاع عن الأرض، أن منزل الخليل كان يأوي أسرة مكونة من ١٠ أشخاص وكان فلسطيني يعيش أخوه مع أسرته في خيمة، بعد أن هدم منزلهم للمرة الثالثة في العام السابق. ووفقا لما ذكره سمندر، فإن مالك منزل الخليل كان قد قام عدة مرات بتقديم طلب إلى الإدارة المدنية للحصول على ترخيص بالبناء إلا أن طلبه كان يرفض كل مرة. وقد أكد ناطق باسم الإدارة المدنية عملية الهدم وذكر أن "الإجراءات اتخذت بعد أن فرغنا من جميع الإجراءات القانونية ". (جروسالم بوست، ٥ شباط/فبراير)

١٢٣ - وقد تقرر هدم مسجد وما يربو على ٧٣ منزلا في قرية الولجة لأنها غير مرخصة. ويقع جزء من القرية في القدس والآخر في الضفة الغربية، ويقع المسجد ونحو ٥٠ منزلا بمنطقة كانت موقعا لمنازعات ومواجهات بين سكان القرية ومجلس بلدية القدس منذ الثمانينات. ويحصل سكان الولجة، الذين يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية على خدمات البلدية من مدينة بيت جالا في الضفة الغربية على أساس بطاقات هوياتهم الصادرة من الضفة الغربية. (ذا جروسالم تايمز، ٥ شباط/فبراير)

١٢٤ - وتفيد التقارير بأن المستوطنين الإسرائيليين في الخليل يقومون بترتيبات للقيام بحملة بناء جديدة في منطقتهم بعد أن لمسوا تشجيعا من وزير الدفاع الإسرائيلي، أرينز. وفي رواية تتصل بالأمر، قام مستوطنون من المعهد الديني لبيت أورون في ١٧ شباط/فبراير باحتلال منزل خال يقع في الشيخ جراح. وبعد مصادمات مع الجيران، أمرت الشرطة الإسرائيلية بإخلاء الموقع ريثما يصدر قرار المحكمة ليحدد من هو المالك الحقيقي. (ذا جروسالم تايمز، ١٩ شباط/فبراير)

١٢٥ - وفي ٢ آذار/ مارس، أفادت التقارير بأن وزارة الداخلية أصدرت ٢٠١ أمر في عام ١٩٩٨ بهدم المباني التي شيدت بصورة غير مشروعة بالقدس الشرقية، وقد نفذ ٩ من هذه الأوامر وفقا لتقرير أحد مفتشي المباني الحكوميين. وقد قام وزير الأمن العام افيغدور كاهالاني بإبلاغ الكنيسيت بأن عملية السلام كثيرا ما حالت دون قيام الشرطة بإجراءات صارمة ضد عمليات البناء غير المشروعة في القدس الشرقية. وتقوم بلدية القدس بإصدار أوامرها الخاصة بهدم المنازل - مستقلة عن وزارة الداخلية - وذكر مسؤول بالبلدية أن القدس أصدرت ٣٠ أمر هدم في فترة الأسبوعين الأخيرين وحدها. وتبلغ تكلفة الحصول على رخصة من البلدية للبناء في القدس الشرقية نحو ١٣٠ شاقل جديد. وقد أشارت اللجنة الإسرائيلية لمكافحة هدم المنازل إلى أن عدد مخالفات البناء في القدس الشرقية يدل على أن ثمة تمييزا إسرائيليا فيما يتعلق بإصدار التراخيص. وذكرت اللجنة أيضا أن سلطات القدس تتلاعب بقوانين تقسيم المناطق لتجعل البناء صعبا على الفلسطينيين، وتتقاعس عن تزويد الأحياء الفلسطينية بالهياكل الأساسية الكافية. وفيما يتصل بهذا العمل أفادت التقارير بأن اللجنة تزمع أن تعرض على بلدية القدس خطة بديلة لخطة تقسيم المناطق فيما يتعلق بحي جبل المكبر في القدس الشرقية. وذكر أحد أعضاء اللجنة أن خطة البلدية لا تلبي مصلحة السكان على نحو كاف. وإذا قبلت البلدية الخطة البديلة ستقوم اللجنة بتقديم طلب بإلغاء جميع أوامر الهدم التي لم تنفذ بعد حتى الآن في المنطقة. (هآرتس، ٢ آذار/ مارس)

١٢٦ - وفي ١٠ آذار/ مارس، عقدت اللجنة الإسرائيلية لمكافحة هدم المنازل مؤتمرا صحفيا في القدس أشارت فيه إلى أن على الإسرائيليين أن يقاوموا "استمرار الاحتلال بأن يساعدوا في إعادة بناء المنازل الفلسطينية التي يهدمها جيش الدفاع الإسرائيلي وفي إعادة غرس الأشجار التي يجتثها المستوطنون. وقال ناطق باسم اللجنة أيضا إن على الإسرائيليين أن يعارضوا تشييد طرق جانبية جديدة تقسم الضفة الغربية إلى جيوب معزولة. ووفقا لما ورد في تقارير اللجنة، فقد فرض بصورة منتظمة على الفلسطينيين هيكل احتلال وتشريد وفصل عنصري بغية إحكام السيطرة الإسرائيلية، وأضافت اللجنة قائلة إن السلطات الإسرائيلية صادرت عشرات الآلاف من الدونمات من الأراضي الزراعية. وزعمت اللجنة أيضا أن ٠٠٠ ٦ منزل عربي في الضفة الغربية والقدس هدمت منذ عام ١٩٦٧. وأكد ناطق باسم "الإدارة المدنية" بالضفة الغربية هدم ٣٠٠ ١ منزل منذ عام ١٩٩٠ في حين زعم ناطق باسم بلدية القدس أنه لم يهدم من المنازل العربية في السنوات الخمس الأخيرة سوى ٥٦ منزلا. (جروسالم بوست، ١١ آذار/ مارس)

١٢٧ - وفي ١٣ آذار/ مارس، قام نحو ٣٠٠ شخص من نشطاء السلام الإسرائيليين ينتمون إلى اللجنة، بمساعدة ثلاث أسر فلسطينية، في غناتا ويطا وكفل حارس على بناء منازلها التي هدمت. وقد احتجت

اللجنة على ما أسمته سياسة إسرائيلية لمنع الفلسطينيين من الحصول على تراخيص بناء. وقد ذكرت اللجنة أن هذا الأمر اضطر الفلسطينيين إلى بناء منازلهم من دون تراخيص. وزعمت اللجنة أن نحو ٦ ٠٠٠ منزل في الضفة الغربية وغزة هدمت منذ عام ١٩٦٧ بذريعة أنها بنيت بصورة غير مشروعة، وذلك دليل واضح على أن السكان كانوا مضطرين إلى خرق القانون حتى يكفلوا حقهم الأساسي في السكن. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٤ آذار/ مارس)

١٢٨ - وفي ١٩ نيسان/أبريل، أفادت التقارير بأن منزلين بنيا بصورة غير مشروعة في العيسوية هدما. وهدم أيضا منزل لم يكن قد اكتمل بناؤه. وصرح ناطق باسم بلدية القدس التي أذنت بعمليات الهدم بأنه "لم يصدر ترخيص بالبناء لأي من هذه المنازل ثم إنها بنيت على أرض مخصصة للاستخدام العام". وصرح عاطف عابد، أحد سكان العيسوية مفسرا عملية البناء غير المشروعة قائلا إن "معظم منازل القرية بنيت بدون تراخيص. والناس يقدمون الطلبات ولكن السلطات الإسرائيلية لا تقبل أيا منها". وقد انتقدت حركة "السلام الآن" عمليات الهدم قائلة إنها ترجع إلى دوافع سياسية. وصرحت حركة غوش شالوم إن "بنيامين نتنياهو" يشن باستخفاف حملة انتخابية على حساب تعساء الحظ من الفلسطينيين الذين هدمت منازلهم ... ليكسب المزيد من أصوات اليمين المتطرف". وفي عام ١٩٩٨، هدم ١٢ منزلا في القدس الشرقية و ١٣ منزلا في الجزء الغربي من المدينة. وحتى الوقت الحاضر من عام ١٩٩٩، صدر ٢٦ أمرا بالهدم في القدس الشرقية نفذ سبعة منها. أما في القدس الغربية، فقد نفذ الهدم في أحد المنزلين اللذين تقرر هدمهما. (جروسالم بوست، هآرتس، ٢٠ نيسان/أبريل)

١٢٩ - وفي ١٩ نيسان/أبريل، هدمت الجرارات الإسرائيلية منزلين في قرية العيسوية في القدس علاوة على منزل ثالث كان قيد البناء. وقد بنيت هذه المنازل بدون تراخيص صادرة عن السلطات الإسرائيلية على أرض تم تصنيفها بأنها "أرض خضراء". وقد أوعزت سلطات حفظ الطبيعة إلى أسرة فلسطينية تقيم في حاوية بالقرب من مستوطنة إيمانويل بإبعاد المقطورة السكنية. وتلقت خمس أسر أخرى إخطارا بأن منازلها ستهدم لأنها بنيت بدون تراخيص. (جروسالم بوست، ٢٣ نيسان/أبريل)

١٣٠ - وفي ٢٠ نيسان/أبريل، نفذت الشرطة الإسرائيلية حكما أصدرته المحكمة الإسرائيلية العليا بطرد أسرة كردية من منزلها في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية في خلاف قانوني بين فلسطينيين ومستوطنين يهود. وقد قاومت الأسرة الكردية عملية الطرد. واتهم الفلسطينيون الشرطة الإسرائيلية بأنها سمحت للمستوطنين بدخول المنزل قيد النزاع واستعماله. وقد أصيبت امرأة فلسطينية بجروح بسيطة وتعرض رجل للاعتقال. ويدعي المستوطنون ملكيتهم لـ ١٨ دونما من أرض الشيخ جراح، التي بني عليها ٢٧ منزلا في عام ١٩٥٣. ويعيش نحو ٧٠٠ شخص في هذه المنازل. ويزعم المستوطنون أن الأرض من الممتلكات اليهودية منذ فترة سابقة لعام ١٩٤٨. ويزعم الفلسطينيون من جانبهم بأن هذه أرضهم. والجانبان يقدمان وثائق لإثبات مزاعمهما. (ذا جروسالم تايمز، ٢٣ نيسان/أبريل)

١٣١ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل، أفادت التقارير أن عددا من الطلاب من يشيفا بيت أوروت احتلوا من جديد منزلا يقع بالقرب من ضريح شيمون هاسديك بحي الشيخ جراح من القدس الشرقية. وكانت المحكمة العليا قد أمرت في الأسبوع السابق بأن يبقى المنزل الذي كانت تقيم فيه أسرة عربية خاليا وإن كانت منظمة بيت أوروم قد زعمت أن المنزل ملكية يهودية. (جروسالم بوست، ٢٦ نيسان/أبريل)

١٣٢ - وفي ٣ أيار/ مايو، هدم منزلان فلسطينيان في حي جبل المكبر في القدس، على الرغم من اتفاق غير رسمي أبرم مؤخرا بين رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل وبلدية القدس بوقف عمليات هدم المنازل إلى حين. وأمرت وزارة الداخلية بهدم منزلي ابني عمومة وهما جمال وجميل صوري. وكان المنزلان قد شيدا بدون ترخيص بناء. (هآرتس، ٤ أيار/ مايو)

١٣٣ - وفي ٣ أيار/ مايو، هدمت السلطات الإسرائيلية منزلين يملكهما عرب في القدس الشرقية. وكان هذان المنزلان يملكهما جليلة سري وأخوها جمال سري وهما من جبل المكبر. وهدم أيضا عشرة منازل في القدس الشرقية وعشرة أخرى في الضفة الغربية منذ بداية هذا العام. (ذا جروسالم تايمز، ٩ أيار/ مايو)

١٣٤ - وفي ٦ أيار/ مايو، أفادت التقارير بأن بلدية القدس وممثلين عن سكان حي جبل المكبر وحي عرب السواحرة في القدس الشرقية توصلوا إلى "اتفاق ودي" بوقف عمليات الهدم والبناء غير المشروع مؤقتا في المدينة. وقد مثل سكان القدس الشرقية رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل وفريق من المهندسين المعماريين ومخططي المدينة. وقرر الطرفان عدم هدم أي منزل وعدم تشييد أي بناء بدون ترخيص إلى أن تفرغ أفرقة التخطيط من كلا الجانبين من دراسة خطط التقسيم الحالية للمناطق في المدينة. وعلى الرغم من الاتفاق هدم منزلان بالقدس في ٣ أيار/ مايو. وقد ذكرت بلدية القدس أن وزير الداخلية مسؤول عن عملية الهدم وهو ما كان ينبغي تجنبه. (هآرتس، ٦ أيار/ مايو)

١٣٥ - وفي ٩ أيار/ مايو، وافقت الحكومة الإسرائيلية على خطة كانت مثار خلاف على تخصيص ما يقرب من ١٠٠ مليون دولار لأنشطة الاستيطان في القدس الشرقية مقدمة حوافز مالية لمن يشترون شققا سكنيا هناك. وتفيد التقارير بأن نائبا لوزير الإسكان الإسرائيلي أخبر الصحيفة الإسرائيلية "معاريف" بأن اللجنة الإسرائيلية لدعم القدس قررت دفع ٥٠٠ ٦ دولار لكل إسرائيلي يشتري منزلا عربيا في المدينة. أما أولئك الذين يشترون شققا في جبل أبو غنيم، فسيستفيدون أيضا من هذا الحافز. (ذا جروسالم تايمز، ٩ و ١٠ أيار/ مايو)

١٣٦ - وفي ١٣ أيار/ مايو، أمرت الإدارة المدنية بهدم أربعة مبان شيدت "بصورة غير مشروعة" مبنيان منها في قرية يطا ومبنيان في بني نعيم بالقرب من الخليل. (جروسالم بوست، ١٤ أيار/ مايو)

١٣٧ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه، أفادت التقارير بأن المحامي بيلها بيرغ صرح بأن أمر وزارة الداخلية بهدم مبنى أقيم بصورة غير مشروعة في حي السواحرة الغربية في القدس الشرقية ينتهك انتهاكا صريحا

اتفاقا أبرم بين الوزارة ورابطة الحقوق المدنية في إسرائيل. وصرح بيرغ بأن متي هوتا، مدير التخطيط في وزارة الداخلية توصل إلى اتفاق مع بلدية القدس على عدم هدم المنازل في جبل المكبر والسواحرة الغربية قبل أن يناقَش الأمر فيما بين أفرقة تخطيط من كلا الجانبين وسكان الحي. وأصدرت وزارة الداخلية بيانا يزعم بأن البناء غير المشروع لم يتألف سوى من طابق سفلي وأرضية، ومن ثم فإنه لم يكن قابلا للسكنى، وأن الاتفاق مع هوتا لم يتناول سوى جبل المكبر. وقد فند بيرغ بيان الوزارة هذا. (هآرتس، ٢٣ حزيران/ يونيه)

١٣٨ - وفي ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩، هدمت السلطات الإسرائيلية منزلا مكونا من طابقين تعود ملكيته إلى محمد أبو خضر في شعفات. وكان أبو خضر قد طلب ترخيصا إلا أن طلبه رفض. (جروسالم بوست، ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩)

١٣٩ - وفي ٢٧ تموز/يوليه، أفادت التقارير بأن وزير الأمن الداخلي شلومو بن - آمي أصدر تعليماته إلى الشرطة بأن تبلغه شخصيا قبل القيام بهدم أي منزل عربي. وقد أبلغ بن - آمي صحيفة هآرتس بأنه تم تشييد ٣٥ ٠٠٠ وحدة سكنية لليهود في القدس الشرقية على مدى السنوات الـ ٣٠ الماضية ولم يبن بيت واحد للفلسطينيين. وصرح بن - آمي قائلا "علينا أن نتفهم العوامل التي تؤدي إلى البناء غير المشروع". وفي أنباء ذات صلة بالأمر، أفادت التقارير بأن كل من بن - آمي ويوسي بيلين، وزير العدل، عقد اجتماعا مشتركا مع موظفيهما لمناقشة مشكلة البناء غير المشروع. وذكر ناطق باسم وزارة العدل بأن ذلك الاجتماع كان تجربة مفيدة لموظفي كلتا الوزارتين الذين فضلوا الاستماع على الحديث. وقد شملت المناقشة البناء غير المشروع في مناطق من قبيل القدس الشرقية والأراضي المحتلة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٧ و ٢٩ تموز/يوليه)

١٤٠ - وفي ١١ آب/أغسطس، أفادت التقارير بأن وزارة الداخلية هدمت منزلي أسرتين فلسطينيتين في حي الولجة في القدس بالقرب من مستوطنة جيلو، الأمر الذي أدى إلى اندلاع العنف لدى السكان الفلسطينيين في الحي. وقد صرح مفوض وزارة الداخلية لمنطقة القدس، ماتي بوتا، أنه لا سبيل إلى البناء بصورة مشروعة في الولجة. وقال إنه كان على المالكين أن يشتريا شقتين في صور باهر (وهو حي عربي قريب من المنطقة) بدلا من بناء المنزلين في الولجة. ويعيش سكان الولجة داخل حدود القدس كما حددتها إسرائيل بعد حرب الأيام الستة إلا أن وزارة الداخلية لم تمنحهم قط هوية سكان القدس. وهم يحملون بدلا من ذلك بطاقات هوية صادرة عن الإدارة المدنية بالضفة الغربية. وقد سلم هوتا عندما استفسر منه عن مدى قابلية اقتراحه للتطبيق بأنه لم يكن بمقدور مالكي البيتين المهدمين أن ينتقلا إلى صور باهر لأنهما لا يحملان بطاقة هوية سكان القدس. وقال إن عدم حصول سكان الولجة على مركز المقيمين في القدس "خطأ ينبغي أن يصحح وأشار إلى أن هذه المسألة هي قيد المعالجة". وقد رفض مكتب رئيس الوزراء أن يعلق على عمليتي الهدم هاتين على وجه التحديد. وقال المكتب: "ليس ثمة من سياسة فيما يتعلق بهدم المنازل. فكل حالة تدرس على حدة". (هآرتس، جروسالم بوست، ١٢ آب/أغسطس)

١٤١ - وفي ١٦ آب/أغسطس، أعرب وزير الأمر الداخلي شيلومو بن آمي عن اعتراضه الشديد على هدم المنازل التي تبنى بدون ترخيص قائلا إنه ينبغي وقف ما تقوم به الشرطة وإيجاد "حل شامل" لهذه المشكلة. وقال بن آمي في رد على احتجاج قدمته حركة غوش شالوم بعد أن هدم منزلان في حي الولجة في جنوب القدس في الأسبوع السابق "إنني بكل قلبي أعارض هدم المنازل وأرى أن هذا ينبغي أن يتوقف". وأضاف قائلا إنه ووزير العدل يوسي بيلين شكلا لجنة لمناقشة هذه المسألة. وقال إنه يرى ضرورة إيجاد طريقة لحصول أولئك الذين اضطروا للبناء لأنهم لم يحصلوا على تراخيص، على موافقة بأثر رجعي للبناء. (جروسالم بوست، ١٧ آب/أغسطس)

١٤٢ - وفي ١٩ آب/أغسطس، أفادت التقارير بأن أخوين فلسطينيين من حي الولجة في القدس تسلما أمرا من وزارة الداخلية بوقف بناء منزلين جديدين كانا قد بدأ بناءهما بعد فترة وجيزة من قيام الجرارات التابعة للوزارة بتدمير منزليهما في الأسبوع السابق. وقد ظل الأخوان يعيشان مع أسرتيهما في خيام منذ أن دمر المنزلان اللذان ظلا يعيشان فيهما مدة أربعة أشهر. وأعرب متي هوتا، مفوض وزارة الداخلية لمنطقة القدس، عن أمله الشديد بهدم موقعي البناء الجديدين. وكانت أرض الولجة قد ضمت إلى القدس في عام ١٩٦٧ إلا أن سكانها لم يمنحوا بطاقات هوية خوفا من أن ذلك سيؤثر على التوازن الديمغرافي بين اليهود والعرب في القدس. وقد صرح ناطق باسم وزير الأمن الداخلي شالومو بن هامي قائلا إن اعتراض بن آمي الذي صرح به في الأسبوع السابق لا يعني أن بإمكانه الوقوف أمام أوامر المحاكم بهدم المنازل. وفي هذه الحالة، صرح هذا الناطق بأن الأخوين الفلسطينيين انتهكا القانون مرتين. (جروسالم بوست، ١٩ آب/ أغسطس)

المياه

١٤٣ - في ٢ آذار/ مارس، أصدر خبراء إسرائيليون وأردنيون ومعهم علماء أمريكيون تقريرا أعربوا فيه عن أملهم في أن يشجع هذا التقرير التعاون الإقليمي في معالجة مشكلة شحة المياه التي تتفاقم. وقد اتخذ التقرير جانب الحكمة وهو يتناول ظاهرة تتمثل في أن نصيب الفرد من المياه في إسرائيل يزيد على ثلاثة أضعاف نصيب الفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة - ٣٤٤ م^{٣} في السنة مقارنة بـ ٩٤ م^{٣} في السنة. وقال إن أحد الشواغل التي ستشغل بال الأجيال المقبلة يتمثل في "تحقيق مزيد من الانصاف في توزيع المياه في جميع أنحاء المنطقة" (جروسالم بوست، ٣ آذار/ مارس)

١٤٤ - وفي ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٩، أفادت التقارير بأن أزمة المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة ستكون حادة هذا العام نتيجة لقلة الأمطار. ويتوقع المسؤولون الفلسطينيون أن القرى النائية في شمال الضفة الغربية وجنوبها ستعاني كثيرا. وفي السنة الحالية، أصدر الإسرائيليون تراخيص إلى السلطة الفلسطينية بحفر ١٥ بئرا ارتوازية في جنوبي الضفة الغربية يبلغ عمق كل منها ٨٠٠ متر. وعلى الرغم من أن هذه الآبار ستوفر مياه الشرب للخليل وبيت لحم والقرى الشديدة الحاجة إلى المياه فإن ثلث هذه المياه تقريبا ستذهب إلى المستوطنين. ولن تكفي المياه المتبقية لتلبية احتياجات الزراعة والبيئة والصناعة. ولا يسمح للفلسطينيين حفر آبار ارتوازية في شمال الضفة الغربية لأنهم يقومون بضخ المياه هناك من مستودعات

طبيعية للمياه في الشمال والغرب. وتبيع إسرائيل إلى الضفة الغربية ١٣ مليون م٣ من المياه لأغراض الشرب. ويقل ذلك بمقدار ١٠ ملايين م٣ عن الكمية المطلوبة لحل الأزمة. ويدفع الفلسطينيون مقابل المياه أكثر مما يدفعه المستهلك الاسرائيلي لأن السلطة الفلسطينية لا تدعم إمدادات المياه، في حين تفعل ذلك الحكومة الإسرائيلية. ووفقا لما ذكره خبير المياه إهاب البرغوتي، فإن نحو ١٦٦ قرية في الضفة الغربية لا تصل إليها أنابيب شبكة المياه. والأزمة أكثر حدة في قطاع غزة لأن ما ينزل من أمطار في السنة هناك أقل مما ينزل في الضفة الغربية. علاوة على ذلك، فإن نوعية المياه في مستودعات المياه الطبيعية في غزة مهددة لأن المياه المالحة من البحر تنفذ إليها وتختلط بالمياه العذبة. وقد ظلت إسرائيل أيضا تزود الأردن بـ ٢٠ مليون م٣ من المياه من بحيرة طبرية، حسب ما هو منصوص عليه في معاهدة السلام. ونتيجة لذلك، قررت إسرائيل خفض هذه الإمدادات بنسبة ٣٥ في المائة الأمر الذي ولد أزمة مع الأردن (ذا جروسالم تايمز، ٢٦ آذار/ مارس)

١٤٥ - وفي ١٩ أيار/ مايو، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم عدة خزانات للمياه بناها فلسطينيون في منطقة الخليل، ووفقا لما ذكرة ناطق باسم الإدارة المدنية، فإن هذه الخزانات شيدت بدون تراخيص. وقد اشتكت الأسر التي شيدت هذه الخزانات من أنه لم يكن لديها مورد آخر مضمون للمياه وهي بحاجة إلى الخزانات لاستعمالها الشخصي. وقال السيد قايد جبر، مالك أحد الخزانات "ليس هذا بعدل، إننا نعاني من نقص في المياه ونفتقر إلى مياه الشرب في حين يأخذ المستوطنون حصتنا ويملؤون بها حمامات سباحتهم". وقد حاول جيف هالبر عضو اللجنة الاسرائيلية لمكافحة هدم المنازل منع هدم الخزانات فتعرض للاعتقال. وصرح رابي أريك أشرمان، وهو ناشط آخر في اللجنة الاسرائيلية لمكافحة هدم المنازل قائلا إنه يتوقع حدوث موجه من عمليات هدم المنازل في الأسابيع المقبلة وكانت الإدارة المدنية قد قامت في الأسبوع السابق بهدم أربعة منازل في منطقة يطا. (هآرتس، ٢٠ أيار/ مايو)

١٤٦ - وفي ٢٨ أيار/ مايو، أفادت التقارير بأن رئيس سلطة المياه الفلسطينية خيري الجمال، اتهم اسرائيل بقطع إمدادات المياه عن مئات الآلاف من السكان المقيمين في قطاع غزة. وقد زادت نسبة الملوحة في المياه نتيجة لقيام إسرائيل بضخ المياه بكميات تتجاوز الحد المقرر. ويزداد النقص في المياه حدة جراء انخفاض نسبة هطول الأمطار. (ذا جروسالم تايمز، ٢٨ أيار/ مايو)

١٤٧ - وفي ١ تموز/يوليه احتج نشطاء من منظمة بيت سلام لحقوق الإنسان على النقص في المياه في قرية بيت فوريك بالقرب من نابلس في الأراضي المحتلة. وهذه القرية التي يقطنها ٨٠٠٠ شخص هي من بين ١٨٠ قرية تقع في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة لم تربط بأي شبكة لتوزيع المياه. في حين أن مستوطنتي ألون موريه وإيتمامار اليهوديتين الواقعتين بالقرب منها موصولة بشبكات توزيع المياه. (هآرتس، ٢ تموز/يوليه)

١٤٨ - وفي ٩ تموز/يوليه، أفادت التقارير بأن دراسة أجراها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أظهرت أن سكان ١٩ مستوطنة إسرائيلية في قطاع غزة يستهلكون ٣٠ مليون قدم مكعب من المياه الفلسطينية

سنويا، مقارنة بـ ١١٠-١٣٠ مليون م٣ استهلكها سكان القطاع سنويا في المتوسط على مدى السنوات الخمس الأخيرة. وتشير تقديرات سلطة المياه إلى أن ٠٠٠ ٥ مستوطن في المنطقة استهلكوا في عام ١٩٩٦ ما يصل إلى ربع إجمالي ما يستهلكه مليون ونصف مليون ساكن في القطاع. ومتوسط استهلاك المياه في قطاع غزة هو من أدناها في المنطقة؛ وقد بلغ متوسط الاستهلاك الفرد في عام ١٩٩٦ ما مقداره ٧٠ لترا في اليوم مقارنة بـ ١٤٠ لترا في الأردن و ٢٨٠ لترا في إسرائيل. وفي تطورات تتصل بالأمر، تشير التقارير إلى أن الأسر البدوية والمزارعين الفلسطينيين سيعانون كثيرا من جراء الجفاف الذي وقع هذا العام. (ذا جروسالم تايمز، ٩ تموز/يوليه)

٢ - القيود التي تمس تنقل الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة وفيما بينها وفي خروجهم منها وعودتهم إليها

١٤٩ - في ١٤ شباط/فبراير، اتهم الشيخ صبري عكرمة، مفتي القدس، إسرائيل بمحاولة إقصائه عن المدينة. وقال الشيخ عكرمة إن الشرطة الإسرائيلية أبلغت الوقف (صندوق استئماني إسلامي) أن الشيخ محظور عليه من ذلك الحين فصاعدا الذهاب إلى مكتبه في القدس. وقد رفض الشيخ عكرمة ما أسماه تدخلا من جانب متطرفي اليمين الإسرائيلي في شؤون المسلمين الدينية. (هآرتس، ١٥ شباط/فبراير)

١٥٠ - وفي ١٦ شباط/فبراير، أفادت التقارير بأن إسرائيل طلبت من دينيس روس، مبعوث الولايات المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، استخدام النفوذ الأمريكي لمنع مفتي القدس، الشيخ صبري عكرمة من نقل مكتبه من القدس القديمة إلى حرم المسجد الأقصى. وقبل ذلك ببضعة أشهر بدأت عملية تشييد مكاتب جديدة في حرم المسجد الأقصى الذي يتوقع أن ينتقل عكرمة إليه. ووفقا لما ذكره مسؤولون إسرائيليون، فإن معاوني الشيخ انتقلوا بالفعل إلى هناك. ووفقا لما ذكرته جروسالم بوست، قال الشيخ صبري إنه لن يتزحزح عن المكاتب الجديدة في حرم قبة الصخرة. "لن أغادره. ونحن لا نقبل التفسير الإسرائيلي إنهم يشوهون الحقائق". واعتبر بار إيلان، مدير اتصالات رئيس الوزراء نتنياهو انتقال الشيخ عكرمة "تغييرا في الوضع الراهن". (هآرتس، ١٦ شباط/فبراير) (جروسالم بوست، ١٧ شباط/فبراير)

بطاقات الهوية، وتصاريح السفر

١٥١ - في ٣ شباط/فبراير، أذيع أن السلطات الإسرائيلية قد منعت السلطة الفلسطينية من استلام عربتين مدرعتين، اشتريت كل منهما من أجل الاستعمال الشخصي للرئيس عرفات. وقد وصلت العربتان إلى نقطة تفتيش رفح قبل عدة أسابيع. وبموجب الاتفاقات المختلفة المبرمة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، كان من حق إسرائيل تفتيش العربتين قبل السماح بدخولهما إلى قطاع غزه. ووفقا لما ذكرته المصادر الإسرائيلية، فوجئ ضباط قوة الدفاع الإسرائيلية باكتشاف أن العربتين مجهزتان بمعدات الكترونية متقدمة لإبطال مفعول القنابل الجانبية. (هآرتس، ٤ شباط/فبراير)

١٥٢ - وفي ٧ شباط/فبراير، رُوي أن خبراء النقل من مصر والسلطة الفلسطينية وإسرائيل الذين اجتمعوا في الأسبوع السابق اختلفوا بشأن مسارات الاقتراب الجوية إلى مطار غزه. ويجري توجيه النقل الجوي القادم إلى مطار ياسر عرفات الدولي بحيث يمر فوق مدينة العريش المصرية في شمال سيناء، وقد أعرب الفلسطينيون عن القلق إزاء عدم كفاية الأمن في المنطقة. ورد الإسرائيليون بأن أي تغيير في المسار من شأنه أن يعقد نظام تدريب القوات الجوية التابعة لإسرائيل. واتفق الجانبان على الاجتماع مرة أخرى لمحاولة الوصول إلى حل. (هآرتس، ٧ شباط/فبراير)

١٥٣ - وفي ١٧ شباط/فبراير، قام آلاف من الطلاب في الجامعات والكليات الفلسطينية بإضراب لمدة ساعة تأييدا للطلاب من قطاع غزة الملتحقين بجامعات الضفة الغربية. فلم يحصل سوى ٢٩٢ طالبا من ١ ٤٠٠ على تصاريح لدخول إسرائيل في طريقهم إلى جامعات الضفة الغربية. وأعطي اثنان وخمسون من التصاريح لأبناء وبنات مسؤولين وشخصيات فلسطينية من الذين يحملون بطاقات كبار الشخصيات التي تسمح لهم بحرية التنقل. وقد سافر بعض الطلاب عن طريق مصر والأردن للوصول إلى كلياتهم في الضفة الغربية. وكان هناك انخفاض كبير في عدد الطلاب من غزة الذين يدرسون في الضفة الغربية في العام الماضي، حيث لم يستطع تلقي الدروس سوى ٣٥٨ طالبا. (ذا جروسالم تايمز، ١٩ شباط/فبراير)

١٥٤ - وفي ٢٦ شباط/فبراير، ذكر أن وزارة الداخلية الإسرائيلية ستدافع عن سياستها العامة المتمثلة في إلغاء بطاقات الهوية للقدس الشرقية ببدء تنفيذ خطة جديدة. وقالت سهاد أغا المحامية الفلسطينية إن التكتيك الجديد هو تدابير داخلية يمارسه مكتب التأمين الوطني الإسرائيلي ولم تصبح قوانين بعد. ووفقا لتقرير أذاعه بيت الشرق، سيقسَّم مواطنو القدس الشرقية إلى خمس فئات:

(أ) الذين يعيشون داخل حدود المدينة وشملهم تعداد عام ١٩٦٨ لهم مركز دائم وسيتمتعون باستحقاقات اجتماعية كاملة. ويقدر عددهم بـ ٠٠٠ ٥٠. وهؤلاء هم الذين سيتلقون البطاقات المغناطيسية الإسرائيلية؛

(ب) الذين يملكون بطاقات هوية إسرائيلية ولكن يعيشون على مشارف القدس يحرمون من الاستحقاقات الاجتماعية. ويمكنهم الاحتفاظ بما يحملونه من بطاقات الهوية الصادرة من إسرائيل والتي ستستخدم كتصاريح لدخول إسرائيل. وتشمل هذه الفئة ٠٠٠ ٨٠ فرد؛

(ج) الذين أتوا للمعيشة في القدس كنتيجة لجمع شمل الأسر، يمكنهم الحصول على حقوق الإقامة لمدة خمس سنوات وثلاثة أشهر. وسيلغى مركز الإقامة المؤقتة الذي يتمتع به الفرد في حالة ارتكاب جرائم أمنية. والحكومة الإسرائيلية هي التي ستقرر ما اذا كانت ستمنحهم مركزا دائما بعد خمس سنوات. ولا يحق لهم الحصول على الاستحقاقات الاجتماعية؛

(د) الأفراد الذين يعيشون في الضفة الغربية ويمر طريق وصولهم إلى منازلهم بالقدس سيعطون بطاقات خاصة تساعدهم على مغادرة الأحياء الذين يعيشون فيها والدخول إليها. وهم ليسوا مواطنين ولا يتمتعون بأي استحقاق ولكن عليهم دفع ضرائب عن ممتلكاتهم؛

(هـ) يشمل السكان المندرجين في الفئة الخامسة من يعيشون في قرى الضفة الغربية المحيطة بالقدس. وسيعطون تصاريح لا تسمح لهم إلا بدخول القدس. وهم خاضعون لولاية السلطة الفلسطينية ولكن قراهم ما زالت تحت سيطرة إسرائيل. وستجري السلطات الإسرائيلية تعداد للسكان داخل حدود مدينة القدس قبل نهاية عام ١٩٩٩. (ذا جروسالم تايمز، ٢٦ شباط/فبراير)

١٥٥ - وفي ٢ آذار/ مارس ١٩٩٩، بررت متحدثة باسم وزارة الداخلية الإسرائيلية ما حدث في عام ١٩٩٨ من سحب ٧٨٨ بطاقة هوية من فلسطينيين من سكان القدس على أساس أن حائزي هذه البطاقات يعيشون خارج حدود مدينة القدس. ووصفت منظمة حقوق الإنسان الإجراء الذي اتخذته إسرائيل بوصفه "نقلا غير معلن". (ذا جروسالم تايمز، ٥ آذار/ مارس ١٩٩٩)

١٥٦ - وفي ٦ آذار/ مارس، احتُجزت امرأة فلسطينية لاستجوابها خلال مواجهة عند مفرق الرام على الحدود الشمالية للقدس، حيث حاولت ٥٠ امرأة فلسطينية المرور بالقوة من نقطة تفتيش في محاولة لدخول المدينة. وردت الشرطة المتظاهرات، اللواتي كن يحضرن حشدا نظمته حنان عشراوي عضو الهيئة التشريعية التابعة للسلطة الفلسطينية للاحتجاج على رفض السلطات الإسرائيلية منحهن تصاريح دخول. "وقالت أمل خوريشد، العضو البارز في الاتحاد النسائي الفلسطيني إن "هذه المظاهرة هي مظاهرة رمزية ضد جميع التدابير الإسرائيلية القمعية من قبيل استمرار احتلالهم للقدس وتجريدهم للفلسطينيين من تصاريح الإقامة في القدس، والإغلاق". وزعمت عشراوي أن الشرطة قد استخدمت قوة وحشية لتفريق المتظاهرين وقامت بضربهم في بعض الحالات. (ذا جروسالم بوست، ٧ آذار/ مارس)

١٥٧ - وفي ١١ آذار/ مارس، أعادت قوة الدفاع الإسرائيلية فتح الطريق الذي يمر تحت حي تل الرميدة اليهودي في الخليل أمام حركة مرور المركبات الفلسطينية. وكان قد أغلق منذ حادث إطلاق نيران وقعت هناك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وقال متحدث باسم المستوطنين أنهم سيواصلون ممارسة الضغط على الحكومة لإغلاق الطريق أمام حركة المرور الفلسطينية زاعمين أن فتح الطريق سيهدد الأمن. وقد أخبر أحد كبار ضباط قوة الدفاع الإسرائيلية صحيفة "هآرتس" أن الطريق أغلق في أيلول/سبتمبر كـ "جزاء عام، قصد منه إشعار المقيمين (العرب) بأنه سيتعين عليهم أن يدفعوا ثمنا لأي عمل إرهابي." ووفقا لما ذكرته مصادر قوة الدفاع الإسرائيلية، لم يكن هناك من الناحية الأمنية ما يبرر منع الفلسطينيين من استخدام الطريق. وأضافوا قائلين "إن هذا ليس هو الحل الذي سيمنع الهجمات الإرهابية". (هآرتس، جروسالم بوست، ١٢ آذار/ مارس)

١٥٨ - وفي ١٦ آذار/ مارس ١٩٩٩، جمعت شرطة الحدود الإسرائيلية بطاقات هوية صادرة عن إسرائيل في مسجد الرام، شمال القدس. وقامت شرطة الحدود أيضا بالهجوم على المنازل في الرام وبير نهالة لجمع بطاقات هوية أصحابها. وقد حُرم المواطنون المعنيون، الذين وصل عددهم إلى ما يزيد عن ٢٠٠ ٢ من التأمين الصحي والوطني (ذا جروسالم تايمز، ١٩ آذار/ مارس)

١٥٩ - وفي ١٩ آذار/ مارس، قام رئيس الوزراء نتنياهو بإلغاء بطاقة "كبار الشخصيات" التي يحملها زياد أبو زياد وتعليق امتيازات السفر الخاصة لحنان العشراوي وفيصل الحسيني. وقد اتُخذ القرار في أعقاب اجتماع في بيت الشرق في القدس بين مسؤولي السلطة الفلسطينية الثلاثة و ١٠ قناصل عامين أجانب. وكانت بطاقة "كبار الشخصيات" التي يحملها أبو زياد تسمح له بالدخول بحرية إلى إسرائيل؛ وكانت امتيازات الحسيني وعشراوي تسمح لهما بالمرور من نقاط التفتيش من الضفة الغربية وقطاع غزة. ووفقا لما ذكرته صحيفة "هآرتس"، انتقدت المصادر الأمنية الإسرائيلية القرارات بشدة، ووصفتها بأنها "استفزاز لا هدف له من جانب نتنياهو، ولا مبرر حقيقي له". وانتقدت المصادر بصفة خاصة توقيت القرارات، في الوقت الذي كانت السلطة الفلسطينية تزيد من جهودها لمكافحة الأنشطة الإرهابية لحماس والجهاد الإسلامي. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٩ آذار/ مارس)

١٦٠ - وفي ٢٢ آذار/ مارس، منع المسؤولون الفلسطينيين شاحنات محملة بالبضائع من عبور نقطة تفتيش كارني بين اسرائيل وقطاع غزة، احتجاجا على الضرائب الجديدة المفروضة التي بدأ سريانها في اليوم السابق. وتراوحت الضرائب المفروضة بين ١٥٠ و ٥٠٠ شاقل إسرائيلي جديد، حسب حجم المركبة، وكان يعتزم اقتسامها بالتساوي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. (هآرتس، ٢٣ آذار/ مارس)

١٦١ - وفي ٢٦ آذار/ مارس، ذكر أن السلطات الإسرائيلية رفضت السماح لشاحنات تحمل منتجات زراعية من قطاع غزة بالدخول إلى البلد عند نقطة عبور إيريتس. وقد اتخذ المسؤولون في وزارة الزراعة هذه الخطوة ردا على رفض الفلسطينيين السماح للشاحنات الاسرائيلية بدخول قطاع غزة عند نقطة عبور كارني. وقبل ذلك بأسبوع، قامت هيئة المطارات الإسرائيلية، التي تدير نقطة العبور عند كارني، بفرض تعريفة تتراوح بين ٢٠٠ و ٥٨٠ شاقلا إسرائيليا جديدا عن كل شاحنة تستخدم نقطة العبور في أي من الاتجاهين. وأعرب الفلسطينيون عن شكوى مؤداها من أن أرباحهم الصافية من شاحنة ما تقل عن مبلغ الرسوم الذين أجبروا على دفعها. وكنتيجة لذلك، قررت السلطة الفلسطينية إغلاق نقطة عبور كارني من جانبها. (هآرتس، ٢٦ آذار/ مارس)

١٦٢ - وفي ٢٩ آذار/ مارس، أعلن رئيس الوزراء نتنياهو أنه سيغلق مكاتب ثلاث مؤسسات فلسطينية في القدس الشرقية. نادي السجناء الفلسطينيين، ووكالة الأنباء الفلسطينية، (وفا)، ومكتب نائب وزير الشؤون المسيحية التابع للسلطة الفلسطينية. وقد أذاع نتنياهو إعلانه بعد اجتماع مع وزير الخارجية شارون، ووزير الدفاع أرينز، ووزير الأمن الداخلي كاهلاني. وإضافة إلى ذلك، كان من المقرر فرض قيود على سفر عدد من المسؤولين الفلسطينيين: فيمنع من دخول القدس زياد أبو زياد عضو مجلس الوزراء

الفلسطيني، الذي يعيش في العيزارية خارج القدس، وجميل عثمان، حاكم القدس المعين من قبل السلطة الفلسطينية. وقد وصف كل من كبير المفاوضين الفلسطينيين عريقات وأعضاء المعارضة الإسرائيلية قرار الحكومة إغلاق المؤسسات الفلسطينية الثلاث على أنه من مناورات الحملة الانتخابية. وخلال العامين الماضيين، أغلقت الحكومة نحو ٤٠ مؤسسة فلسطينية في القدس. (جروسالم بوست، ٣٠ آذار/ مارس)

١٦٣ - وفي ٣ نيسان/أبريل، قام عشرات من المؤيدين لحركة غوش شالون بمسيرة إلى بيت الشرق إظهارا لمساندتهم للمطالب الفلسطينية في القدس الشرقية. وقدموا إلى فيصل الحسيني، وزير السلطة الفلسطينية المسؤول عن القدس، بيانا موقعا من ٥٢٠ إسرائيليا يؤيدون فيه قيام دولة فلسطينية على أن تكون القدس هي "عاصمتها المشتركة". وقد وقع هذا الحادث بعد أيام قليلة فقط من إعلان الحكومة نيتها إغلاق ثلاثة مكاتب في القدس الشرقية على أساس أنها مرتبطة بالسلطة الفلسطينية. وقالت أيضا إنها ستمنع زياد أبو زياد وزير السلطة الفلسطينية، الذي يمثل القدس في المجلس التشريعي الفلسطيني، من دخول المدينة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٤ نيسان/أبريل)

١٦٤ - وفي ٥ نيسان/أبريل، أغلق طريق التجارة الرئيسي بين إسرائيل وقطاع غزة، وهو نقطة عبور ركارني، من جانب إسرائيل في أعقاب نزاع على الرسوم نشب بين إسرائيل والفلسطينيين. وذكر سالم أبو صفية، الذي يدير الجانب الفلسطيني من نقطة عبور كارني أن إسرائيل أغلقت البوابات بعد أن رفض الفلسطينيون دفع رسم جديد قدره ٢١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة عن كل شاحنة فارغة. وفرضت إسرائيل أيضا زيادة في الرسوم قدرها ٧٥ في المائة على الشاحنات المحملة بالبضائع. وذكر المسؤول الفلسطيني أن الاقتصاد الفلسطيني يخسر ٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة كل يوم نتيجة لإغلاق نقطة عبور كارني. (جروسالم بوست، هآرتس، ٦ نيسان/أبريل)

١٦٥ - وفي ٥ نيسان/أبريل، قامت السلطات الإسرائيلية، لثاني مرة في أسبوعين بإغلاق نقطة عبور مونتار (كارني) بين غزة وإسرائيل الذي لا تستخدمه سوى المركبات التجارية. وأغلقت أيضا جميع نقاط العبور إلى غزة أمام الاستعمال التجاري في أعقاب نزاع بشأن دفع الرسوم لهيئة المطارات والموانئ الإسرائيلية. واشتكى المسؤولون الفلسطينيون من أن السلطات الإسرائيلية تريد أن تحصل رسوما عن الشاحنات الفارغة وعن حاويات الموالح، فضلا عن شحنات الدقيق والقمح التي تمر من خلال نقطة العبور. ويقولون إن ذلك يشكل انتهاكا للاتفاقات السابقة. وقد أعربوا عن دهشتهم لإغلاق نقطة العبور التجارية، ولا سيما بعد أن جرى التوصل إلى اتفاق قبل أيام قليلة على خفض الرسوم المتنازع عليها بمقدار ٢٥ في المائة. (ذا جروسالم تايمز، ٩ نيسان/أبريل)

١٦٦ - وفي ١٠ نيسان/أبريل، أطلق زورق دورية تابع للبحرية الإسرائيلية النيران على صيادين فلسطينيين أمام ساحل خان يونس، مما أدى إلى جرح اثنين. وذكر المسؤولون الفلسطينيون أن النيران قد أطلقت دون مبرر، وذكروا أن الصيادين كانوا في المياه الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية. ومع ذلك، قال جيش الدفاع الإسرائيلي إن الصيادين كانوا في مياه مغلقة أمام السفن الفلسطينية. ووفقا لاتفاق القاهرة المبرم بين

إسرائيل والسلطة الفلسطينية، يُسمح للصيادين الفلسطينيين بالصيد إلى مسافة ٢٠ كيلو مترا من الشاطئ. ومع ذلك، هناك منطقة "معقمة" ضيقة نسبيا بين خان يونس ورفح، يحظر على السفن الفلسطينية عبورها. وزوارق الدورية التابعة للبحرية الإسرائيلية مرخص لها بإيقاف وتفتيش السفن المشتبه بها على طول شواطئ غزة. (هآرتس، جروسالم بوست، ١١ نيسان/أبريل)

١٦٧ - وفي ١٧ نيسان/أبريل، ذكر زياد أبو زياد عضو مجلس وزراء السلطة الفلسطينية أن الشرطة الإسرائيلية احتجزته وأخرجته تحت الحراسة من القدس بعد إخباره بأنه غير مسموح له بدخول المدينة بعد ذلك. وقال أبو زياد، الذي يعيش خارج حدود المدينة مباشرة، إن الحكومة كانت تحاول أن تجعله عبرة لغيره. وبعد أن قام باستضافة دبلوماسيين أوروبيين في بيت الشرق في الشهر الأخير، ألغى مركزه كأحد "كبار الشخصيات" الذي كان يسمح له بدخول القدس قانونيا بوصفه مقيما في الضفة الغربية. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٨ نيسان/أبريل)

١٦٨ - وفي ١٧ نيسان/أبريل، منعت الشرطة الإسرائيلية وزير السلطة الفلسطينية من دخول القدس. وقال زياد، "أنا مواطن فلسطيني أعيش في القدس منذ أن ولدت. ولا يمكن لأحد أن يمنعني من المعيشة في مسقط رأسي". (ذا جروسالم تايمز، ٢٣ نيسان/أبريل)

١٦٩ - وفي ٢٢ نيسان/أبريل، أمرت المحكمة القضائية العليا الإسرائيلية مكتب النائب العام باستعراض ملفات جميع المقيمين في شرق القدس الذين فقدوا مركز الإقامة الدائمة بين عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩١، لتحديد ما إذا كانت وزارة الداخلية قد طبقت نفس المعايير التي تطبق حاليا بالنسبة لسحب حقوق الإقامة. وقد صدر الأمر في جلسة الاستماع الافتتاحية لالتماسين يطالبان بأن تعيد وزارة الداخلية تصاريح الإقامة الدائمة للمقيمين الفلسطينيين في القدس الشرقية الذين انتهت صلاحية تراخيصهم. وقد حضر أربعة أعضاء من لجنة القانونيين الدولية بما فيهم راجيندار ساتشار كبير القضاة الهندي المتقاعد، جلسة الاستماع. وذكر ساتشار أن السياسة العامة للحكومة تشكل انتهاكا للقوانين الإسرائيلية وأن مسألة إلغاء الحكومة، لأي سبب، لحقوق الإقامة للأفراد المولودين في القدس الشرقية هو مسالة فيها نظر، وأعربت المشرعة الفلسطينية حنان العشراوي عن الارتياح من أن إجراءات المحكمة يقوم برصدها أربعة أعضاء من لجنة القانونيين الدولية. وقالت "إن ذلك له بعض الأثر الأدبي، بحيث لا يستطيعون أن يفعلوا أشياء في الخفاء، من قبيل إلغاء وجود الأفراد بعملية حاسوبية". وذكرت أن خطوات وزارة الداخلية "غير قانونية، وعنصرية وأدت إلى تشويه النظام القانوني لإسرائيل" (جروسالم بوست، ٢٣ نيسان/أبريل)

١٧٠ - وفي ٢٢ نيسان/أبريل، من المقرر أن تناقش المحكمة العليا في اسرائيل الممارسات القانونية التي يستخدمها المسؤولون الاسرائيليون لسحب المئات من بطاقات الهوية الصادرة عن اسرائيل من المقيمين الفلسطينيين في القدس الشرقية. وقد قامت خمس جماعات من جماعات حقوق الإنسان الإسرائيلية برفع دعوى مشتركة تطلب إلغاء التدابير القانونية التي لا أساس لها التي استخدمت لإلغاء مركز الإقامة لـ ٨٠٠٠ فلسطيني منذ عام ١٩٩٥، مما يجعلهم غير مستحقين للاستحقاقات الاجتماعية بوصفهم مواطنين

اسرائيليين، بما في ذلك الخدمات الصحية ذات الأهمية الحاسمة. وينظر إلى وجود وفد قانوني دولي داخل المحكمة من جانب المراقبين الخارجيين على أنه إشعار للقضاة الاسرائيليين بأن هذه مسألة خطيرة جدا ستؤثر على المجتمع القانوني الدولي فضلا عن شعب القدس الشرقية الفلسطينية. (ذا جروسالم تايمز، ٢٣ نيسان/أبريل)

١٧١ - وفي ٢٢ نيسان/أبريل، أعطت المحكمة القضائية العليا الاسرائيلية حكومة إسرائيل ثلاثة أشهر لتوضيح سياستهـــا العامة فيما يتعلَّق بحقـــوق الإقامة للفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية. (ذا جروسالم تايمز، ٣٠ نيسان/أبريل)

١٧٢ - وفي ٢٦ أيار/ مايو، احتُجز وزير السلطة الفلسطينية زياد واستجوب من جانب الشرطة في القدس وأخرج تحت الحراسة إلى خارج حدود المدينة. وكان قد تلقى المعاملة نفسها في وقت سابق. وقد صدر أمر يحظر الدخول إلى القدس على زياد وعدد من مسؤولي السلطة الفلسطينية في أواخر آذار/ مارس، بعد أن اجتمعوا بدبلوماسيين أجانب في بيت الشرق. (هآرتس، ٢٧ أيار/ مايو)

١٧٣ - وفي ٢٨ أيار/ مايو، ذكر أن فرص فتح ممر آمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة تتزايد قوة إلى حد ما مع وجود الحكومة الإسرائيلية الجديدة بقيادة رئيس الوزراء المنتخب باراك. والممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة هو أحد المسائل الرئيسية غير المحلولة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. لقد قطعت الأراضي الفلسطينية إلى كيانين جغرافيين منفصلين. ولا يستطيع سوى حاملي بطاقات "كبار الشخصيات" السفر بين المنطقتين. والفلسطينيون يريدون ممرا آمنا غير مقيد بين هذه الأراضي. وتريد إسرائيل أن يحصل المسافرون الفلسطينيون على التراخيص السليمة ويستخدموا حافلات في بعض الأوقات المحددة. ولا يمكن للسيارات الخاصة استخدام الطريق دون أن يكون لديها ترخيص. وقد اختلف الفلسطينيون والإسرائيليون أيضا بشأن المسار الشمالي للممر الآمن المقترح. فالفلسطينيون يريدون أن ينتهي هذا المسار في قرية بيت أور، على الخط الأخضر، بينما يريد الإسرائيليون أن ينتهي عند باتونيا في منطقة تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. وكنتيجة للقيود المفروضة على السفر في عام ١٩٩٦ من جانب حكومة العمل، انخفض عدد الطلاب الغزاويين الدارسين في جامعات الضفة الغربية من ١٢٠٠ في عام ١٩٩٦ إلى ٤٥٠ هذا العام. ولم يحصل سوى ٤٦ من ٧٠ طالبا من غزة يدرسون في جامعة النجاح على تراخيص مؤخرا للسفر بين الضفة الغربية وقطاع غزة. (ذا جروسالم تايمز، ٢٨ أيار/ مايو)

١٧٤ - وفي ١٦ حزيران/يونيه، ذكر أن وزارة الداخلية قد حرمت ١١٧ فلسطينيا من الإقامة في القدس خلال الشهور الخمسة الأولى من السنة الحالية. وقد فقد نحو ٧٨٨ من الفلسطينيين إقامتهم في القدس في السنة السابقة؛ و ٦٠٦ في عام ١٩٩٧ و ٦٨٩ في عام ١٩٩٦، وهي أول سنة قامت إسرائيل فيها بإلغاء حقوق الإقامة على نطاق واسع. وأي فلسطيني ينتقل إلى خارج العاصمة يمكن حرمانه من حقوق الإقامة، حتى إذا كان الانتقال لا يرجع إلا إلى عدم القدرة على العثور على مسكن في القدس. (هآرتس، ١٦ حزيران/ يونيه).

١٧٥ - وفي ١٨ حزيران/يونيه، روي أن أحمد البطش، وهو مشرع فلسطيني من القدس، ذكر أن انضمام حزب شاس اليميني المتطرف إلى الحكومة الائتلافية يشكل نكسة لعملية السلام. وقال إن "شاس قد يكون شريكا (لرابين وبيريز)، ولكننا في القدس، بصفة خاصة، قد شهدنا سياسات شاس". وذكر البطش أن القيام على نطاق واسع بمصادرة بطاقات الهوية من فلسطينيي القدس الشرقية على أساس أنهم يقيمون في مكان آخر وتدمير المنازل هي من الأعمال الرئيسية التي تذكر لإيلاي سويسا وزير الداخلية التابع لحزب شاس. وقالت توفا إلينسن المتحدثة الرسمية باسم وزارة الداخلية إن سياسات الوزارة بشأن بطاقات الهوية قد سبقت فترة ولاية سويسا. وقالت "لم يحدث تغيير في السياسة ولا تغيير في القانون. وحيثما أمكن سويسا أن يكون متساهلا، فعل ذلك". وقالت إن عدد أوامر تدمير المنازل التي أصدرتها الوزارة قد انخفض. (جروسالم بوست، ١٨ حزيران/يونيه)

١٧٦ - وفي ٣١ تموز/يوليه، ذكر أن متحدثا رسميا باسم رئيس الوزراء باراك ذكر أن باراك قد أعاد تصريح الدخول من فئة "كبار الشخصيات" للوزير الفلسطيني زياد. وكان الترخيص من فئة "كبار الشخصيات" الذي يحمله زياد، والذي لم يسمح له بالدخول بحرية إلى القدس، قد صودر في آذار/ مارس من جانب الحكومة السابقة. وذكر المتحدث الرسمي باسم باراك أن "السبب في إعادة الترخيص هو محاولة أخرى لبناء الثقة بين الجانبين." وذكر زياد أن إعادة ترخيص دخوله من فئة "كبار الشخصيات" أتى متأخرا جدا، ولا يمكن على أي حال اعتبار قرار باراك مجاملة نظرا لأنه له الحق الكامل في الدخول إلى القدس. وقال إن إسرائيل ينبغي أن تعيد دراسة سياستها المتعلقة بتراخيص الدخول للفلسطينيين. ووفقا لما ذكره زياد، كان الفلسطينيون يدخلون القدس وإسرائيل في حرية حتى آذار/ مارس ١٩٩٣ دون أي حاجة إلى تراخيص دخول. (هآرتس، جروسالم بوست، ١ آب/أغسطس)

١٧٧ - وفي ٩ آب/أغسطس، ذكر أن نقصا شديدا في مراقبي الجوازات الإسرائيليين قد أدى إلى التقاتل باللكمات لتزاحم جماهير الفلسطينيين على محطة جسر اللنبي للعبور إلى الأردن في عطلة نهاية الأسبوع السابق. وقد بدأت المشكلة عندما نقلت الشرطة الإسرائيلية عددا كبيرا من مراقبي الجوازات من الجسر إلى مطار بن غوريون للمساعدة في تسهيل إجراءات المسافرين الإسرائيليين إلى الخارج. وقد ناشد جميل طريفي وزير الشؤون المدنية التابع للسلطة الفلسطينية الميجور جنرال ياكوف أور، المنسق الحكومي لأنشطة الأراضي، إيجاد حل، وذلك وفقا لما ذكره مسؤولو الدفاع. (جروسالم بوست، ٩ آب/أغسطس)

١٧٨ - وفي ١٩ آب/أغسطس، أعاد جيش الدفاع الإسرائيلي بعد خمس سنوات فتح جزء من شارع الشهداء في الخليل، وهو الطريق الرئيسي في المدينة. وقد تظاهر المستوطنون للاحتجاج على أن الخطوة قد تهددهم بشكل خطير. وذكر المتحدث الرسمي باسم باراك أن إعادة فتح الشارع "تظهر أن حكومة إسرائيل تنوي الوفاء بجميع الاتفاقات الدولية التي وقعت عليها". وكان الشارع قد أغلق بعد مذبحة شباط/فبراير عام ١٩٩٤ التي راح ضحيتها ٢٩ من المصلين المسلمين والتي قام بها مستوطن من كريات أربع، يدعى باروخ غولدستاين، والذي فتح النيران عليهم وهم يصلون الجمعة. وساور مسؤولو الأمن في ذلك الوقت قلق من أن يصبح شارع الشهداء مكانا للعنف ضد المستوطنين، الذين يقيمون على طول جزء

من الشارع. وعلى ذلك منعوا حركة مرور السيارات الفلسطينية إلا بالنسبة لسيارات الإسعاف والمركبات البلدية، بينما كانت المركبات الإسرائيلية حرة في استخدام الشارع. ولم تشمل إعادة فتح الشارع الأجزاء من شارع الشهداء التي تمر أمام مساكن المستوطنين. وينص بروتوكول الخليل، الموقع خلال ولاية حكومة نتنياهو على إعادة فتح الطريق أمام حركة المرور الفلسطينية. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٠ آب/ أغسطس)

الإغـــلاق

١٧٩ - في ٢٨ شباط/فبراير، أفيد أن إغلاقا تاما قد فُرض على الضفة الغربية وقطاع غزة كرد على التحذير بأن حماس قد تحاول القيام بهجوم خلال عيد البوريم. ومنع هذا الإغلاق الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة من دخول إسرائيل، دون أن يشمل ذلك منطقة كارني الصناعية، مما يعني أن ٠٠٠ ١٥ فلسطيني يعملون هناك سيتمكنون من الذهاب إلى العمل. وحسب جيش الدفاع الإسرائيلي، تلقى الجنود على الحواجز التعليمات بالسماح للحالات الطارئة والإنسانية بالعبور. وقال شلومو دورور، الناطق باسم منسق الأنشطة في الضفة الغربية: "نحن نعلم أن الإغلاق فعال على المدى القصير. وبما أن الشركات ستكون مغلقة نظرا للعيد، فلن يكون التأثير كبيرا، ونأمل ألا يدوم الإغلاق طويلا". وحسب جريدة جروسالم بوست، لم يحدث إغلاقا خلال عيد البوريم في عام ١٩٩٨. ولم يدم الإغلاق أكثر من خمسة أيام بعد مقتل الأخوين عوض الله، وهما من كبار الناشطين في حركة حماس. وفي عام ١٩٩٧، بلغ مجموع أيام الإغلاق ٦٣ يوما، وذلك بعد العمليات الانتحارية بالقنابل في مقهى "أبرويو" في تل أبيب وفي شارع رهوف بن يهودا ومحانية يهودا في القدس. وفي عام ١٩٩٤، تم إغلاق الأراضي المحتلة لمدة ٩٤ يوما بعد موجة من التفجيرات، بما في ذلك الهجوم على مركز ديزنغوف في تل أبيب خلال عيد البوريم. (جروسالم بوست، هآرتس، ٢٨ شباط/فبراير)

١٨٠ - وفي ٢٨ شباط/فبراير، منعت شرطة الحدود الإسرائيلية صبيا معوقا في التاسعة من العمر من دخول القدس لتلقي العلاج. وهو ابن توفيق الطيراوي، رئيس الاستخبارات الفلسطينية في الضفة الغربية. وقال الطيراوي إن ابنه تعرض لحادث سيارة قبل ثلاثة أعوام ويأتي إلى القدس كل أسبوع للعلاج الطبيعي. وادعى أفراد الشرطة أنهم تصرفوا بموجب القانون لأنه لم يكن بحوزة أسرة الطيراوي تصاريح العبور اللازمة ولم يكن بحوزة والدة الصبي تصريحا خاصا بسبب الإغلاق الذي فُرض مؤخرا على الضفة الغربية وغزة. وادعى أفراد الشرطة أيضا أن الحالة لم تكن طارئة. وصرح جبريل رجوب، رئيس الأمن الوقائي الفلسطيني، أن الإغلاق قد فُرض على الشعب الفلسطيني كعقاب جماعي وليس لأن إسرائيل تلقت تحذيرا بحصول هجوم. (جروسالم بوست، هآرتس، ١ آذار/ مارس)

١٨١ - وفي ١ آذار/ مارس، أفيد أن رئيس الوزراء نتنياهو قد اختلف مع وزير الدفاع آرنز حول أسباب الإغلاق الذي فُرض على الضفة الغربية وغزة. وقال نتنياهو إن الإغلاق الذي دام أربعة أيام كان ضروريا لأن السلطة الفلسطينية لم تف بالتزاماتها بمكافحة الإرهاب، خاصة من جانب حماس، غير أن آرنز صرح أن هناك تعاونا أمنيا فعالا مع السلطة الفلسطينية وأنه "من الواضح أن السلطة الفلسطينية لا تنوي القيام بعمليات إرهابية". إلا أن آرنز أضاف أن السبب الرئيسي للإغلاق هو التحذير الذي ورد باحتمال حصول

هجوم إرهابي. وصرح نبيل شعث، وزير التخطيط في السلطة الفلسطينية، أن الدافع إلى الإغلاق هو رغبة نتنياهو التقرب من الناخبين الإسرائيليين. وأشار أيضا إلى أن إسرائيل لم توقف قط فلسطينيا يحمل تصريح عمل ساري المفعول للاشتباه في محاولته القيام بأنشطة إرهابية. وهذا يعني أن الإغلاق "عقاب للبريء"، بإبقاء حاملي تصاريح العمل بعيدا عن عملهم. (جروسالم بوست، هآرتس، ١ آذار/ مارس)

١٨٢ - وفي ٤ آذار/ مارس، أفيد أن وزير الدفاع آرنز أمر بإنهاء الإغلاق الذي كان قد فُرض على الضفة الغربية وغزة. وقال الناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي إن آرنز قد اتخذ قراره بعد مشاورات أجراها مع السلطات العسكرية والأمنية. وقد دام الإغلاق أربعة أيام. (هآرتس، جروسالم بوست، ٤ آذار/ مارس)

١٨٣ - وفي ١٠ آذار/ مارس، قامت نساء من حزب حداش، وهو الحزب العربي - اليهودي، ومن جمعية العمال الفلسطينيين بالاحتجاج على التمييز الذي يمارس ضد النساء الفلسطينيات. وتجمعن عند نقطة تفتيش الرام في شمال القدس. وصرحن أنه خلال الإغلاقات العام الفائت، توفيت امرأتان فلسطينيتان كانتا في حالة مخاض وسبعة أطفال لأنهم مُنعوا من دخول إسرائيل. (جروسالم بوست، ١١ آذار/ مارس)

١٨٤ - وفي ٢ نيسان/أبريل، أفيد أن جيش الدفاع الإسرائيلي أغلق مداخل قريتي بيت لقيا ودير أبو مشعل في منطقة رام الله، بعد أن جُرح إسرائيليان بحجارة ألقيت على سيارتيهما قبل يومين. وصرح الناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي أن مداخل القريتين ستبقى مغلقة حتى إشعار آخر. (جروسالم بوست، ٢ نيسان/أبريل)

١٨٥ - وفي ٥ نيسان/أبريل، أنهى جيش الدفاع الإسرائيلي الإغلاق الذي كان قد فرضه على قرية دير أبو مشعل بالقرب من رام الله، والذي دام خمسة أيام، بعد توقيف ستة فلسطينيين للاشتباه في أنهم ألقوا حجارة على سيارات إسرائيلية. وجرى توقيف ما مجموعه ١٨ فلسطينيا في القرية لاستجوابهم، وسُلموا إلى الشرطة. (جروسالم بوست، ٦ نيسان/أبريل)

١٨٦ - وفي ١٤ نيسان/أبريل، أعيد فتح نقطة عبور منتار (كارني) بعد إغلاقها لمدة ١٠ أيام. وقال مدير المعابر الحدودية لدى السلطة الفلسطينية إن التجار الفلسطينيين في قطاع الاستيراد والتصدير قد خسروا ما تقديره ٢٥٠ مليون شاقل بسبب إغلاق نقطة عبور المنتار. (جروسالم بوست، ١٦ نيسان/أبريل)

١٨٧ - وفي ١٣ حزيران/يونيه، أفيد أن مذكرة توقيف ألمانية صادرة بحق أحد الفلسطينيين المسؤولين عن مقتل ١١ رياضيا أولمبيا إسرائيليا في عام ١٩٧٢ قد تسببت في معضلة محرجة لإسرائيل. فقد كان متوقعا أن يدخل أبو داود (محمد داود عودة) إسرائيل في اليوم نفسه أو في اليوم التالي من نقطة عبور جسر اللنبي، متوجها إلى رام الله. وكان قد سُمح له بدخول الضفة الغربية في عام ١٩٩٦ لحضور اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني. وأشارت المصادر الأمنية الإسرائيلية إلى أن السماح لعودة بالدخول قبل ثلاث سنوات يدل على أنه لم يعد يعتبر مصدر تهديد للأمن. وأفيد أن عودة قد صرح لتلفزيون قطر بأن القصد

من عملية ميونيخ ... "كان احتجاز رهائن لتأمين الإفراج عن ٥٠٠ أسير فلسطيني". وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، أفيد أن رئيس الوزراء نتنياهو قد منع عودة من دخول المناطق التابعة للسلطة الفلسطينية، كما ألغى التصريح الخاص بكبار الشخصيات الذي يسمح له بالوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه)

١٨٨ - وفي ٩ حزيران/يونيه، قام سلاح الجو الإسرائيلي بمهام قتالية جوية وهمية في سماء البلد وأغلق المجال الجوي بأكمله لعدة ساعات في الصباح. واشتكى مسؤولون في السلطة الفلسطينية من القيود التي فُرضت وقالوا إنها أجبرتهم على إغلاق مطار غزة الدولي لمدة ٩٠ دقيقة ولإلغاء الرحلة الوحيدة المقررة لذلك اليوم، وهي رحلة مصر للطيران قادمة من القاهرة. (جروسالم بوست، ١٠ حزيران/يونيه)

١٨٩ - وفي ١٨ حزيران/يونيه، أفيد أن رئيس الوزراء المنتخب باراك أعلن في مقابلة أجرتها معه صحيفة هآرتس أنه يعتزم في القريب العاجل بناء جسر بين بيت حانون، على حدود قطاع غزة، ودورا في منطقة الخليل. إلا أنه رفض تأكيد أن الجسر سيعزز الدولة الفلسطينية أو حتى أنه سيربط رسميا بين المنطقتين الرئيسيتين فيها، أي قطاع غزة والضفة الغربية. واقترح باراك أن يتخذ الجسر "شكل طريق سريع على أعمدة طوله ٤٧ كم، بأربعة خطوط وخط للسكة الحديد وأنبوب مياه وكابل للاتصالات، وهذا جُل ما يلزم". وبموجب اتفاقات أوسلو، تعهدت إسرائيل بإقامة "ممر آمن" بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ولم تلتزم إسرائيل بهذا التعهد حتى الآن. وحث القادة الفلسطينيون باراك على تجميد خطة بناء الجسر. وقال عريقات، المفاوض الفلسطيني: "يجدر بباراك أن يركز على تطبيق ما التُزم به بشأن الشمال والجنوب في المرحلة الانتقالية". وهو يشير إلى بند في مذكرة واي ريفر لتطبيق فكرة تعود على الأقل إلى عملية أوسلو: فتح طرق مرور للفلسطينيين بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وجرى تجميد مسألة "الممر الآمن" عندما عُلق تنفيذ مذكرة واي قبل أشهر. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٨-٢٠ حزيران/يونيه)

١٩٠ - وفي ٤ آب/أغسطس، صرح محمد حوراني، الذي يمثل الخليل في المجلس التشريعي الفلسطيني، أن فرض الإغلاق ومنع التجول بعد إطلاق النار الذي حصل في الخليل قبل يومين يدلان على أن إسرائيل لم تغير موقفها من السكان الفلسطينيين، بالرغم من تغيير الحكومة. ونتيجة لإطلاق النار، أصيب إثنان من المستوطنين الإسرائيليين إصابة خفيفة. وقال حوراني: "إنه أسلوب بشع يزيد من سخط الناس ويدفع المزيد منهم إلى جانب الذين يؤمنون بالعنف" (جروسالم بوست، ٤ و ٥ آب/أغسطس).

١٩١ - وفي ١١ آب/أغسطس، أفيد أن جيش الدفاع الإسرائيلي عزل عددا من القرى الفلسطينية المحيطة بمستوطنة ميفو دوتان في الضفة الغربية، بعد انتقال عملية البحث عن المسلحين الذين كمنوا لمستوطن يهودي إلى المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية. ولم يسمح لأي شخص بالدخول أو بالخروج، باستثناء "الحالات الإنسانية". ويحظر على جيش الدفاع الإسرائيلي القيام بعمليات بحث في المنطقة ألف الخاضعة للسلطة الفلسطينية (جروسالم بوست، ١٢ آب/أغسطس)

جيم - كيفية تنفيذ القيود

١٩٢ - في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٩، قررت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون القدس إغلاق ثلاث مؤسسات فلسطينية في القدس الشرقية، مدعية أنها تعمل بطريقة غير مشروعة في المدينة. وقررت اللجنة عدم إغلاق بيت الشرق كلية، ولكن تقييد أنشطته. وقررت اللجنة أيضا إصدار أمر يمنع الوزير زياد، العضو في السلطة الفلسطينية، من دخول القدس. وكان قد صدر أيضا أمر بحق جميل عثمان، محافظ شؤون القدس لدى السلطة الفلسطينية. وفُرض الإغلاق أيضا على مكتب وكالة الأنباء الفلسطينية وفا في القدس الشرقية، وعلى نادي السجناء الفلسطينيين الذي يقدم المعونة المالية إلى أسر السجناء السياسيين الفلسطينيين والسجناء السابقين، وعلى إدارة الشؤون المسيحية لدى السلطة الفلسطينية. واعتُبرت هذه الإجراءات ضربة قاسية توجه ضد وجود السلطة الفلسطينية في القدس الشرقية. ويقيم أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ فلسطيني في القدس الشرقية ويحملون بطاقات هوية صادرة عن السلطات الإسرائيلية. (ذا جروسالم تايمز، ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩)

١٩٣ - وفي ٤ نيسان/أبريل، سلمت الشرطة الإسرائيلية أوامر إغلاق إلى المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية لكونها، على حد زعم الشرطة، تعمل بصورة غير شرعية في المدينة، بعد أن أعلن رئيس الوزراء نتنياهو ذلك. وشجب المسؤولون الفلسطينيون هذه الخطوة ووصفوها بأنها ضربة إعلامية. وتشمل المكاتب التي أغلقت وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، واللجنة الإسلامية المسيحية العربية، ونادي السجناء الفلسطينيين. ومنحت أوامر الإغلاق مهلة ١٢ ساعة للطعن فيها، على أن يسري مفعولها بعد ٢٤ ساعة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٥ نيسان/أبريل)

١٩٤ - وفي ٨ نيسان/أبريل، كان من المقرر أن تنظر المحكمة القضائية العليا في التماس لمنع إغلاق مكتبين في القدس الشرقية لما زعم أنهما يعملان بمثابة وكالتين تابعتين للسلطة الفلسطينية. وشمل أمر الإغلاق في الأصل مكتبا ثالثا، وهو وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. لكن الأمر سُحب بعد أن أثبتت وفا أن المكتب الصحفي الحكومي يعترف بها رسميا كوكالة أنباء. وقامت شعبة الأقليات في الشرطة الإسرائيلية بالتحقيق مع فيصل الحسيني، وزير شؤون القدس لدى السلطة الفلسطينية، قبل ذلك بأسبوع بحجة تنظيم تجمع لفتح في مسرح الحكواتي في القدس الشرقية. ورفض الحسيني الإجابة على الأسئلة، وأطلق سراحه. (جروسالم بوست، هآرتس، ٨ نيسان/أبريل)

١٩٥ - وفي ٦ نيسان/أبريل، أفيد أن نادي السجناء الفلسطينيين سينقل مكاتبه من القدس الشرقية إلى منطقة تابعة للسلطة الفلسطينية خلال أسبوع، بعد التوصل إلى اتفاق مع السلطات الإسرائيلية قبل أيام قليلة. وفي معرض الاتفاق نفسه، وعد إبراهيم قندلفت ممثل رئيس السلطة الفلسطينية عرفات لدى الطوائف المسيحية في القدس، بألا يجتمع وممثلي السلطة الفلسطينية على الأراضي الإسرائيلية دون إذن خاص من السلطات الإسرائيلية. (هآرتس، ٩ نيسان/أبريل - جروسالم بوست، ١١ نيسان/أبريل)

١٩٦ - وفي ٩ نيسان/أبريل، أفيد أن الشرطة الإسرائيلية أوقفت إجراءات إغلاق نادي السجناء ومكتب الشؤون المسيحية في القدس الشرقية بعد أن رفعت دعوى قانونية لدى المحكمة القضائية العليا. وكانت وكالة أنباء وفا، وهي المؤسسة الثالثة، قد استُثنيت من الإغلاق. وقال المحامي جواد بولس إن إغلاق المؤسسات الفلسطينية لم يكن له ما يبرره لأنها غير مرتبطة بالسلطة الفلسطينية. (ذا جروسالم بوست، ٩ نيسان/أبريل)

١٩٧ - وفي ١٣ نيسان/أبريل، أصدرت الشرطة الإسرائيلية أمرا بإغلاق مكتب اللجنة الإسلامية المسيحية لأنها، كما زعمت الشرطة، خرقت اتفاقا تم التوصل إليه قبل أسبوع بالامتناع عن الاتصال بالسلطة الفلسطينية. وفي الأسبوع نفسه، أصدرت الشرطة الأوامر بإغلاق ثلاث مؤسسات فلسطينية في القدس الشرقية لأنها، كما زعمت الشرطة، تعمل بصورة غير شرعية. وأدلى المحامي جواد بولس بإفادة خلال جلسة للمحكمة القضائية العليا قال فيها إن المؤسسات الفلسطينية لا تعمل لدى السلطة الفلسطينية ولن تقوم بذلك في المستقبل. وقالت الشرطة إن إبراهيم قندلفت، ممثل السلطة الفلسطينية لدى الطوائف المسيحية في القدس، قد عاد بعد ذلك إلى المكتب ويعمل لدى السلطة الفلسطينية. (جروسالم بوست، هآرتس، ١٤ نيسان/أبريل)

١٩٨ - وفي ١٥ نيسان/أبريل، ندد المجلس الإسلامي - المسيحي العربي بالسلطات الإسرائيلية لإغلاقها مكاتبه في المدينة. وقال المجلس في بيانه الأول "إننا جمعية خيرية غير ساعية للربح ولا علاقة لنا بأي دائرة من الدوائر". وإن المجلس أحد ثلاث مؤسسات فلسطينية أغلقتها الحكومة الإسرائيلية في الآونة الأخيرة قبل أن تلغي الشرطة الإسرائيلية الإغلاق. وتدعي الشرطة أن المجلس انتهك الاتفاق بعدم استخدام المجلس. (ذا جروسالم تايمز، ١٦ نيسان/أبريل)

١٩٩ - وفي ٢١ نيسان/أبريل، اجتمع أحد كبار الزعماء من منظمة التحرير الفلسطينية في القدس بالدبلوماسيين الأجانب ليتناقش معهم في التدابير الإسرائيلية المتخذة في المدينة. وهذه هي المرة الثانية التي يتحدى فيها الدبلوماسيون الفلسطينيون والأوروبيون حكومة نتنياهو فيجتمعون في القدس. وقد هدد السيد نتنياهو باتخاذ تدابير عقابية ضد المسؤولين الفلسطينيين الذين يجتمعون بالدبلوماسيون الأجانب في بيت الشرق في القدس الشرقية. (ذا جروسالم تايمز، ٢٣ نيسان/أبريل)

٢٠٠ - وفي ٢٢ نيسان/أبريل، هدد وزير الأمن الداخلي أفيغدور كاهالاني بإغلاق ما لا يقل عن أربعة مكاتب فلسطينية تعمل في بيت الشرق في القدس. وجاء ذلك بعد قرار اتخذه الوزراء المسؤولون عن الأمن بإغلاق أجزاء من بيت الشرق في القدس الشرقية حيث اجتمع مسؤول من منظمة التحرير الفلسطينية، فيصل الحسيني، وثلاثة أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني بثلاثين قنصلا عاما أجنبيا في اليوم السابق. واتهم أعضاء المعارضة في الكنيست والفلسطينيون الحكومة باللجوء إلى حيلة التهديد لزيادة الدعم المقدم إلى رئيس الوزراء نتنياهو وحزب الليكود في الانتخابات. ومن بين المكاتب المقرر إغلاقها مكتب الحسيني الذي يشغل وزارة القدس في السلطة الفلسطينية، ومكتب المسؤول عن مسح الأراضي، ومكتبان

آخران على الأقل يدعي المسؤولون الإسرائيليون أنهما بمثابة وكالتين وطنيتين فلسطينيتين. (جروسالم بوست، هآرتس، ٢٣ نيسان/أبريل)

٢٠١ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل، أفيد أن الشرطة الفلسطينية غيرت الأقفال على نادي السجناء الفلسطينيين الواقع بالقرب من بيت الشرق، وبيت الشرق نفسه مهدد بإغلاق جزئي. وذكرت الشرطة أنها أغلقت المكتب لأنه أعيد افتتاحه انتهاكا للأمر الصادر في وقت سابق من هذا الشهر. وحذر فيصل الحسيني، بوصفه مسؤولا في منظمة التحرير عن شؤون القدس، في مؤتمرات صحفية من اندلاع العنف إذا تم إغلاق بيت الشرق. ورد الحسيني على حجة الحكومة ومفادها أن المكاتب انتهكت اتفاقات أوسلو. وذكر أنها تمثل منظمة التحرير الفلسطينية ولا تمثل السلطة الفلسطينية. وذكر الحسيني كذلك أنه إذا تم إغلاق مكاتبه، فإن ذلك سيكون بمثابة نهاية ما يسمى بعملية السلام. ووفقا لجروسالم بوست، الإغلاق الحالي لمكاتب بيت الشرق يمكن أن يستغرق أكثر من ١٠ أيام، إلى حين إجراء مناقشات بين الشرطة الإسرائيلية والسلطات القانونية حول كيفية تنفيذ قرار الحكومة. (جروسالم بوست، ٢٦ نيسان/أبريل)

٢٠٢ - وفي ٢٦ نيسان/أبريل، أصدر وزير الأمن العام كاهالاني إنذارا بإغلاق ثلاثة مكاتب في بيت الشرق في القدس الشرقية. وأرسلت الشرطة رسائل إلى المسؤولين في بيت الشرق جاء فيها أن كاهالاني "ينظر في استخدام سلطته ... بإصدار أوامر إغلاق ضد هذه المكاتب ما لم يقم المسؤولون بإغلاق هذه المكاتب ووضع حد لنشاطهم". وأعطت هذه الرسائل للمكاتب الثلاثة مهلة ٢٤ ساعة للاستئناف. ورفض المسؤولون الفلسطينيون الادعاءات الإسرائيلية بأنهم يقومون بنشاط غير قانوني على أن ذلك من باب الترويج للانتخابات قبل استطلاع ١٧ أيار/ مايو، وذكروا أنهم سيعترضون على القرار. (جروسالم بوست وهآرتس، ٢٧ نيسان/أبريل)

٢٠٣ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أفيد أن وزير الأمن العام أفيغدور كاهالاني أزعج رئيس الوزراء نتنياهو عندما منح بيت الشرق تمديدا لعدة أيام لتقديم وثائق تبين أن المكاتب الثلاثة المقرر إغلاقها لا تعمل بصورة غير قانونية. وكان يتعين أن يجتمع كاهالاني أيضا بالمفاوض عن السلطة الفلسطينية صائب عريقات في هذا الصدد، ولكنه لم يتم تحديد تاريخ لذلك. والمكاتب المقرر إغلاقها هي مكتب المؤسسات الوطنية، ومكتب الجغرافي خليل توفقجي (الذي يحقق في بناء المستوطنات)، ومكتب فيصل الحسيني للأبحاث الوطنية. (جروسالم بوست، ٢٨ نيسان/أبريل)

٢٠٤ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل، تم الكشف عن أن نائب الوزير مايكل إيتان أجرى محادثات سرية لمدة شهور في بيت الشرق مع الزعيم الحسيني وأن رئيس الوزراء نتنياهو أذن له بإجراء مفاوضات نجم عنها اتفاق حول مجموعة من المسائل. وأكد إيتان أنه أجرى المحادثات، ولكنه رفض الكشف عن أي تفاصيل باستثناء أنه أجرى هذه المناقشات بصفة رسمية. (هآرتس، ٢٨ نيسان/أبريل)

٢٠٥ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل، أكد وزير السلطة الفلسطينية الحسيني أنه عقد مناقشات سرية لمدة تزيد عن سنة حول مستقبل القدس مع نائب الوزير إيتان. وأنكر رئيس الوزراء نتنياهو أنه أذن إلى إيتان بإجراء محادثات مع الحسيني. وقال نتنياهو للمراسلين إن "القدس غير خاضعة للمناقشة". ورفض الحسيني الإشارة إلى ما إذا كانت بعض هذه الاجتماعات قد انعقدت في بيت الشرق، وهو مجمع القدس الشرقية الذي يريد نتنياهو إغلاقه مدعيا أنه تم بحث شؤون السلطة الفلسطينية فيه. (هآرتس، ٢٩ نيسان/أبريل)

٢٠٦ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، أفيد أنه اتخذ قرار تأجيل جلسة الاستماع السابقة للإغلاق مع محامي بيت الشرق لمدة يومين. ومنح إذن التأجيل في نهاية اجتماع عقد بين رئيس الوزراء نتنياهو، ووزير الأمن العام كاهالاني، ومكتب المدعي العام. (هآرتس، ٣٠ نيسان/أبريل)

٢٠٧ - وفي ٥ أيار/ مايو، أفيد أن محامي بيت الشرق، جواد بولس، قدم وثائق إلى الشرطة الإسرائيلية جاء فيها أن بيت الشرق ليس جزءا من السلطة الفلسطينية. وقالت الشرطة إن الوثائق غير مقنعة. غير أن تنفيذ أمر إغلاق بيت الشرق تأجل إلى أن يعقد اجتماع بين كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات، ووزير الأمن العام الإسرائيلي كاهالاني. (ذا جورسالم تايمز، ٩ أيار/ مايو)

٢٠٨ - وفي ١١ أيار/ مايو، حكمت المحكمة القضائية العليا الإسرائيلية بإبقاء مكاتب بيت الشرق الثلاثة مفتوحة في القدس الشرقية. وكانت الحكومة الإسرائيلية قد حاولت إغلاق المكاتب قبل الانتخابات الإسرائيلية في ١٧ أيار/ مايو. وحال قرار مؤقت اتخذته الحكومة الإسرائيلية دون إغلاق المكاتب لمدة أسبوع على الأقل. (ذا جروسالم تايمز، ١٤ أيار/ مايو)

٢٠٩ - وفي ٢٨ أيار/ مايو، أفيد أن وزير الأمن العام كاهالاني قال إنه يميل إلى إغلاق المكاتب الثلاثة في بيت الشرق. وهناك مداولات جارية في المحكمة العليا الإسرائيلية حول مسألة بيت الشرق. (ذا جروسالم تايمز، ٢٨ أيار/ مايو)

٢١٠ - وفي ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٩، بعد اجتماع مع وزير الأمن العام الإسرائيلي الجديد، شلومو بن عامي، قال المسؤول عن ملف القدس، فيصل الحسيني، إن ملف بيت الشرق أغلق الآن. وكانت حكومة نتنياهو قد أصدرت في شهر أيار/ مايو الماضي أمرا بإغلاق المكاتب الثلاثة داخل بيت الشرق على أساس أنها مكاتب تابعة للسلطة الفلسطينية. (ذا جروسالم تايمز، ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٩)

١ - التأخير والصعوبات في منح الأذونات

٢١١ - في ١٠ أيار/ مايو، سلمت الشرطة أوامر إغلاق لثلاثة مكاتب في بيت الشرق في القدس الشرقية، بعد أن أخفقت الحكومة الإسرائيلية والمسؤولون الفلسطينيون في التوصل إلى حل وسط. وتم تسليم أوامر الإغلاق إلى جواد بولس، محامي الطرف الفلسطيني. ومنح الفلسطينيون مهلة ٢٤ ساعة للاستئناف. وذكر

بولس أن بيت الشرق لن يقدم استئنافا إلى المحكمة القضائية العليا الإسرائيلية لأن الفلسطينيين لا يعترفون بالولاية الإسرائيلية على القدس الشرقية. غير أنه أفاد أن مجموعة من ثمانية إسرائيليين أعلنوا أنهم سيقدمون التماسا إلى المحكمة القضائية العليا من أجل تأجيل تنفيذ أوامر الإغلاق. ومن بين المكاتب المقرر إغلاقها مكتب المؤسسات الوطنية، ومكتب خليل توفقجي الذي يحقق في بناء المستوطنات، ومكتب فيصل الحسيني المسؤول عن الأبحاث الوطنية. (جروسالم بوست و هآرتس، ١١ أيار/ مايو)

٢١٢ - وفي ٢٧ أيار/ مايو، أفيد أن محامي مكاتب بيت الشرق الثلاثة الخاضعة لأوامر الإغلاق في القدس الشرقية كتب في رده إلى المحكمة القضائية العليا أنه يأمل في أنه سيكون بالإمكان التوصل إلى حل وسط مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة. وكانت المحكمة القضائية العليا قد أصدرت أمرا مؤقتا منذ أسبوعين، أجلت فيه اتخاذ أي إجراء ضد بيت الشرق إلى بعد الانتخابات. وذكر المحامي في رده إلى المحكمة أن قرار إغلاق المكاتب له دوافع سياسية. (هآرتس، ٢٧ أيار/ مايو)

٢١٣ - وفي ٢٨ أيار/ مايو، أفيد أن مدير الوقف الإسلامي، عدنان الحسيني، قال إن سلطات الوقف في القدس الشرقية ينبغي ألا تسعى للحصول على تصاريح من البلدية للقيام بالتجديدات داخل مجمع المسجد الأقصى. وكان الحسيني يرد على الحكومة الإسرائيلية التي ناقشت هذا الموضوع في جلستها منذ يومين. (ذا جروسالم تايمز، ٢٨ أيار/ مايو)

٢ - نقاط التفتيش

٢١٤ - وفي ٣ شباط/فبراير، أفيد أن الدكتور أحمد الطيبي، وهو مستشار للرئيس عرفات رئيس السلطة الفلسطينية، كان سيحاكم في محكمة الصلح في القدس لتوجيهه الإهانات إلى شرطة الحدود ورفضه التعاون معهم بينما كانت تحاول تفتيش سيارته عند مفترق الرام في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨. وعندما تم توجيه التهمة إليه في كانون الأول/ ديسمبر، قال الطيبي للإذاعة الإسرائيلية إن لقرار اتهامه دوافع سياسية، وأضاف أن أفراد الشرطة هم الذين تصرفوا بشكل غير لائق. (جروسالم بوست، ٣ شباط/فبراير)

٢١٥ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، مدد قاض عسكري احتجاز مواطن فلسطيني من الضفة الغربية يعاني من مرض قلب وراثي وأصيب بجلطة في الدماغ قبل احتجازه بشهر. وقد احتجزت دائرة الأمن العام أمين أجبر وعمره ٢٧ سنة في ١٦ آذار/ مارس وهو يعبر نقطة تفتيش اللنبي. وبعد احتجازه مباشرة تم نقله إلى المستشفى، وتم استجوابه يوميا وهو في المستشفى. وبعد مغادرة المستشفى، وضع أجبر في السجن وفي ٢٧ نيسان/أبريل تم تمديد احتجازه لفترة ١٥ يوما أخرى. (هآرتس، ٣٠ نيسان/أبريل)

٢١٦ - وفي ٢ نيسان/أبريل، احتجزت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي ١٢ فلسطينيا من دير أبو مشعل بالقرب من رام الله اشتبه في أنهم ألقوا الحجارة على السيارات الإسرائيلية. واستجوبتهم الشرطة. وبسبب

زيادة حالات إلقاء الحجارة في هذه المنطقة، وضع جيش الدفاع الإسرائيلي حواجز على الطريق عند القرية. (جروسالم بوست، ٤ نيسان/أبريل)

٣ - الإجراءات المتعبة أثناء الاستجواب

٢١٧ - في ١١ شباط/فبراير، أفيد أن دائرة الأمن العام بدأت تستعمل نظارات سميكة لتقيد رؤية السجناء أثناء نقلهم بين غرف الاحتجاز وغرف الاستجواب، بدلا من تغطية رؤوسهم بأكياس من القماش كما كان يفعلون في الماضي. وهذا ما حدث على الأقل لجهاد شحادة، وكانت دائرة الأمن العام قد استجوبت منذ بضعة أيام مدرس الفيزياء شحادة وعمره ٢٣ سنة، بعد أن أمضى سنة ونصف السنة في السجن تحت الاحتجاز الإداري. ووفقا لمحامي شحادة كانت يدا وقدما شحادة مقيدة، وكان معصماه مربوطين بالكرسي الذي يجلس عليه، وهو ينتظر استجوابه. وذكر شحادة أنه أبقي في هذا الوضع المقيد لمدة ثلاثة أيـــام، إلا في الفترة التي أمضاها في غرفة الاستجواب. وأرغم أثناء فترة الانتظار على الاستماع إلى موسيقى صاخبة مصحوبة من حين إلى آخر بجملة إنكليزية مفادها "لن ينقذك أحد. وأنت معزول". وقدَّر شحادة أنه لم يتمكن من النوم أكثر من أربع ساعات خلال الأيام الثلاثة. (هآرتس، ١١ شباط/فبراير)

٢١٨ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أفيد أن قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في قطاع غزة طرد جنديا من الخدمة لأنه عذب محتجزين فلسطينيين في مركز احتجاز ايريز. وعـُرفت فضيحة التعذيب بعد أن كشف جندي زميل لرابطة الحقوق المدنية في إسرائيل ما حدث وقال إنه قرر أن يحيط الرابطة علما بذلك بعد أن قدم شكوى إلى قائد مركز الاحتجاز دون جدوى. ووفقا لما قيل فإن الجندي المذنب ضرب مثلا المحتجز الفلسطيني ضربا مبرحا لأنه ابتسم له. وخنق المحتجز وضرب رأسه في الحائط. وفي مناسبة أخرى، كسر الجندي المذنب ذراع المحتجز الفلسطيني وأصابه بجراح في رأسه. (هآرتس، ٢٧ نيسان/أبريل)

٢١٩ - وفي ٦ أيار/ مايو، قدمت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب التماسا إلى محكمة العدل العليا لكي تصدر تعليمات إلى قوة الأمن العام بالسماح لمحاميها بالالتقاء بأمين أجبر، وهو شخص مقيم في نابلس احتجز بتهمة ارتكابه جرائم مخلة بالأمن. ويدعي التماس اللجنة العامة أن أجبر، وعمره ٢٧ سنة احتجز منذ شهر ونصف الشهر ومنع منذ الوقت من الالتقاء بمستشاره القانوني. وتظن اللجنة العامة بشدة أنه تم تعذيب أجبر، وهو مصاب بمرض القلب وقد أصيب بنوبة قلبية قبل احتجازه بشهرين. واللجنة العامة قلقة كذلك لأن أجبر لم يعالج من الجلطة الدموية، وبذلك يمكن أن تكون حياته معرضه للخطر. وفي ٦ أيار/ مايو أيضا، قدمت اللجنة العامة التماسا إلى المحكمة القضائية العليا لمنع دائرة الأمن العام من "ممارسة ضغوط جسدية وعقلية" أثناء استجواب يوسف بايد. وبايد، وعمره ٣١ سنة، من المقيمين في قرية جفنة بالقرب من رام الله، وقد تم وضعه في الاحتجاز الإداري منذ ١٥ نيسان/أبريل للاشتباه في أنه عضو في الجهاد الإسلامي. (هآرتس، ٧ أيار/ مايو)

٢٢٠ - وفي ١٦ أيار/ مايو، أفيد أن أهارون باراك، كبير قضاة المحكمة العليا في إسرائيل فاز بجائزة رابطة الحقوقيين الدولية. وتمنح جائزة "العدل في العالم" سنويا للشخصيات التي تساهم في "حماية استقلال العدالة والحقوق والحريات الفردية ". وانتقدت منظمة العفو الدولية اختيار الرابطة للقاضي باراك، وعمره ٦٦ سنة، لأنه يؤيد من خلال الأحكام التي أصدرها استخدام التعذيب وسجن الأفراد لفترات غير محدودة لاستخدامهم في المساومة. (هآرتس، ١٦ أيار/ مايو)

٢٢١ - وفي ٢٦ أيار/ مايو أفيد أن فريقا مؤلفا من تسعة قضاة من المحكمة العليا برئاسة كبير القضاة باراك سيستأنفون الاستماع إلى الالتماسات التي تطلب من قوات الأمن العام إنهاء التعذيب لغرض الحصول على معلومات من المحتجزين. وقد استمعت المحكمة إلى كثير من الالتماسات الفردية بشأن هذا الموضوع في الماضي. غير أنها وافقت للمرة الأولى على النظر في شرعية بعض الأساليب التي تستخدمها قوات الأمن العام. وطلبت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، في التماسين قدمتهما، حظر استخدام أسلوب "الشبح" الذي ينطوي على تعليق المحتجزين في أوضاع ملتوية ومؤلمة. وينطوي أحد أساليب الشبح على جعل المحتجزين يجلسون على كراسي لها حجم الكراسي الموضوعة في رياض الأطفال وهم مقيدو اليدين والقدمين. ويوضع كيس على رأسهم، ويرغمون على الاستماع إلى موسيقى صاخبة تمنعهم من النوم. ويفيد التماس آخر قدمته اللجنة العامة أنه لا يوجد في القانون الإسرائيلي أساس يبرر أساليب الاستجواب التي تستخدمها قوات الأمن العام. وقالت مجموعة حقوق الإنسان "بتسيلم" إنه إذا رفضت المحكمة التماسها، فإن إسرائيل ستكون الدولة الديمقراطية الوحيدة التي يحمي فيها القانون التعذيب. (جروسالم بوست و هآرتس، ٢٦ أيار/ مايو)

٢٢٢ - وفي ٢٦ أيار/ مايو، كان المراقبون عن منظمات دولية لحقوق الإنسان حاضرين عندما أنهت المحكمة القضائية العليا الاستماع إلى الالتماسات وطلبت من القائمين على الاستجواب في قوات الأمن العام ألا يستخدموا "الضغوط الجسدية المعتدلة". وعرض ستة من المحامين المقدمين للالتماسات حججم على المحكمة. (جروسالم بوست و هآرتس ، ٢٧ أيار/ مايو)

٢٢٣ - وفي ٣ حزيران/ يونيه، قيل إن مكتب المدعي العام حاول أن يبرهن، في افادته أمام المحكمة القضائية العليا، أنه بموجب مبدأ "ضرورات الدفاع" فإن استخدام الضغوط الجسدية المعتدلة ضد المتهمين الذين ربما يكونوا على علم بهجمات إرهابية متوقعة ليس عملا إجراميا وله ما يبرره في مثل هذه الظروف. وتم تقديم الافادة بناء على طلب المحكمة، التي انتهت الأسبوع السابق من الاستماع إلى الالتماسات المقدمة ضد استخدام قوات الأمن العام أساليب الاستجواب المؤلمة. (جروسالم بوست، ٣ حزيران/يونيه)

٢٢٤ - وفي ٩ حزيران/ يونيه، أفيد أن محكمة العدل العليا رفضت عقد جلسة استماع بشأن التماس يدعي أن قوات الأمن العام عذبت سجينا، وبدلا من ذلك أعطت قوات الأمن العام مهلة أربعة أيام للرد على ذلك. وشكت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب دائرة الأمن العام بسبب نقضها لالتزامها أمام المحكمة بعدم استخدام

الضغط الجسدي ضد علي أبو راس. وكان قد قـُبض عليه منذ شهر. وقدمت اللجنة العامة التماسا باسمه إلى المحكمة منذ ثلاثة أسابيع.

٢٢٥ - وفي ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩، أفيد بأن أخوين من بيت فجار كانا محتجزين لجرائم أمنية منذ ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٩، تعرضا للتعذيب. وقد كشفت الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة النقاب عن هذه الحالة وهي تعتقد بأن أساليب التعذيب شملت استخدام الضغط الجسدي والنفسي. (ذا جروسالم تايمز، ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩)

٢٢٦ - وفي ٦ آب/أغسطس، أفيد بأن وزير العدل يوسي بيلين كان يدرس إمكانية قيام مستجوبي جهاز الأمن العام باستعمال "الضغط الجسدي المعتدل"، حسب ما ورد في مقابلة أجرتها معه صحيفة جروسالم بوست. وخلال السنوات القليلة الماضية كانت الحكومة الإسرائيلية تعمل على مشروع قانون يحدد المركز الرسمي القانوني لدائرة الأمن العام. ومن بين المشاكل التي تؤخر الموافقة على المشروع وجود فقرة فيه تسمح قانونا بأساليب الاستجواب التي تعتمدها الدائرة وهي أساليب وصمتها جماعات حقوق الإنسان بأنها من قبيل التعذيب. ويتمثل الأسلوبان الأكثر خلافية بالهز العنيف المعروف باسم "تلتوليم"، وباجبار المحتجزين على الجلوس بوضعية موجعة للغاية لفترات طويلة، وهو ما يعرف باسم "الشبح". كما أفاد بيلين بأنه يعتزم وقف العمل بالاحتجاز الإداري في إسرائيل واصفا إياه بأنه إجراء فات أوانه. وأضاف أنه سيحاول إنهاء الاحتجاز الإداري في الأراضي المحتلة أو تخفيف شروطه على الأقل. (جروسالم بوست، ٦ آب/أغسطس)

٤ - الاحتجاز الإداري وظروف الاحتجاز

٢٢٧ - في ٢٦ شباط/فبراير، عمد قاض في محكمة عسكرية إلى تمديد الاحتجاز الإداري الذي يخضع له جهاد شحادة لفترة ثمانية أيام إضافية وذلك لمزيد من الاستجواب من جانب دائرة الأمن العام، غير أن القاضي لم يمتنع عن الإعراب عن شكه في ضرورة الاحتجاز. ويخضع شحادة لأمر الاحتجاز الإداري منذ آب/أغسطس ١٩٩٧. وفـــي ٧ شباط/فبراير ١٩٩٩، أي قبل أسبوع من انتهاء مدة الأمر، نقل إلى سجن "بتاح تكفا"، لإجراء مزيد من الاستجواب. وذكر القاضي العسكري في قراره أن "الصلة بين الاشتباه وجزئيات المعلومات إنما هي واهية في نظري ومن المشكوك فيه تماما أنها تبرر الاحتجاز. وكان من المحتمل أن أصدر الأمر بالإفراج عنه لولا ما يلي: أن طبيعة الاشتباه الوارد في الجزء ٦ من تقرير دائرة الأمن العام تجعله يهدد السلامة العامة تهديدا كبيرا ولهذا السبب فإني سأسمح باستمرار احتجازه على أن يكون ذلك لفترة قصيرة جدا. وإذا لم يتحقق أي تقدم في استجوابه فإن من الأرجح أن يكون في حكم المستحيل إبقاءه قيد الاحتجاز على أساس المعلومات المعروضة عليّ في تقرير دائرة الأمن العام. (هآرتس، ٢٦ شباط/فبراير)

٢٢٨ - وفي ١ آذار/ مارس، قذفت قوات الأمن الإسرائيلية قنابل الغاز المسيل للدموع على المحتجزين الفلسطينيين الذين قاموا بالتظاهر في سجن "مجيدو" احتجاجا على التمديد العام لأوامر احتجازهم. واتهم المحتجزون السلطات الإسرائيلية بخرق اتفاق يقضي بإعطاء المحتجزين مهلة إخطار أطول عند تمديد احتجازهم. وتفيد المصادر الإسرائيلية بأن أربعة من المساجين تعرضوا لإصابات من جراء الغاز المسيل للدموع، بينما يفيد المحتجزون الفلسطينيون بأن عددا أكبر بكثير منهم أصيبوا بالمرض وفقد بعضهم الوعي. ويقول المساجين إنهم وعدوا بأن تعطيهم السلطات مهلة إخطار بين ١٠ أيام وأسبوعين قبل تمديد احتجازهم. أما في الواقع فإن السلطات الإسرائيلية أبلغتهم بتمديد أوامر الاحتجاز قبل بضعة أيام فقط. وفي شباط/فبراير تم تمديد أوامر الاحتجاز لتسعة من المساجين. (هآرتس، ٢ آذار/ مارس)

٢٢٩ - وفي ٧ آذار/ مارس مددت إسرائيل فترة احتجاز أسامة برهام، وهو فلسطيني كان موقوفا خلال السنوات الخمس الماضية دون محاكمة. وذكر محاميه أن احتجاز برهام، البالغ من العمر ٣٥ سنة وكان قد اعتقل عام ١٩٩٣ بسبب عضويته في الجهاد الإسلامي، قد مدد لفترة ستة أشهر بعد أن رفض عرضا بإخراجه من البلد. (جروسالم بوست، ٨ آذار/ مارس).

٢٣٠ - وفي ٢ نيسان/أبريل أفيد بأن محامية مختصة بحقوق الإنسان تعمل في مركز هموكيد للدفاع عن الفرد ذكرت أنها لاحظت تغيرا في معاملة المحتجزين إداريا. فقد تعرض ربع المحتجزين الثمانين على الأقل في سجن "مجيدو" للاستجواب من جانب دائرة الأمن العام وأعيدوا بعد ذلك إلى الاحتجاز الإداري. إضافة لذلك، ازداد عدد المحكومين الذين وضعوا قيد الاحتجاز الإداري فور الإفراج عنهم. وأشهر هؤلاء هو صلاح شحادة من بيت حانون في غزة، وقد أدين لدوره في تأسيس حماس وكان من المفترض أن يفرج عنه قبل ستة أشهر ولكنه أبقي قيد الاحتجاز الإداري. (هآرتس، ٢ نيسان/أبريل)

٢٣١ - وفي ١٧ نيسان/أبريل، أفيد بأن أربعين من الطلاب الجامعيين وضعتهم إسرائيل قيد الاحتجاز الإداري، وهو ما أفاد به أحمد حبيب الله، رئيس جمعية أصدقاء المساجين. ويقول حبيب الله إن هؤلاء الطلاب، وهم مسجلون في جامعتي النجاح وبير زيت، قد تعرضوا للتعذيب. ويُعرف عنهم أيضا أنهم من الناشطين في الحركة الإسلامية. (ذا جروسالم تايمز، ١٦ نيسان/أبريل)

٢٣٢ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، عمد قاض عسكري إلى تمديد فترة احتجاز مواطن فلسطيني من الضفة الغربية كان يعاني من مرض قلبي ولادي وقد تعرض لسكتة دماغية قبل اعتقاله بشهر. والمذكور هو أمين أجبر، وله من العمر ٢٧ سنة، اعتقلته دائرة الأمن العام يوم ١٦ آذار/ مارس أثناء عبوره نقطة تفتيش اللنبي. وقد أدخل المستشفى فور اعتقاله وتعرض للاستجواب أثناء وجوده في المستشفى. وعند خروج أجبر من المستشفى وضع في السجن وتم تمديد احتجازه بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل لفترة ١٥ يوما إضافية. (هآرتس، ٣٠ نيسان/أبريل)

٢٣٣ - وفي ١٦ حزيران/يونيه، أفيد بأن التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٨ أورد أن إسرائيل اعتقلت ٢٠٠ ١ من الفلسطينيين لجرائم أمنية وأصدرت ٢٧٠ من أوامر الاحتجاز الإداري. وبنهاية السنة كان ٨٣ من هؤلاء المحتجزين إداريا لا يزالون في السجن. كما يفيد التقرير بأن أكثر من ٥٠٠ ١ من الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية صدرت بحقهم أحكام في محاكمات لا تفي بالمعايير الدولية للعدالة. ومن المشاكل الأخرى أن الاعترافات التي تم الحصول عليها تحت التعذيب مقبولة كأدلة. كذلك أورد تقرير منظمة العفو الدولية أن أجهزة الأمن الإسرائيلية تستخدم التعذيب بصورة منتظمة أثناء الاستجواب وأن المحكمة القضائية العليا الإسرائيلية تستمر في رفض العرائض التي تطالب بمنع دائرة الأمن العام من استخدام القوة الجسدية ضد المحتجزين. كذلك يتهم التقرير قوات الأمن الإسرائيلية بأنها قتلت ٢٠ فلسطينيا على الأقل في العام الماضي وذلك في "ظروف مشتبه فيها" مما يعتبر، على الأفضل، حالات قتل غير مبرر، وعلى الأسوأ، إعدامات خارج إطار القضاء. (جروسالم بوست، ١٦ حزيران/يونيه)

٢٣٤ - وفي ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، تم الإفراج عن أسامة برهام، وهو أقدم الفلسطينيين المحتجزين إداريا في السجون الإسرائيلية، حيث بقي ست سنوات بدون محاكمة. وكان أسامة برهام قد اعتقل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ على أساس أنه "يشكل تهديدا لأمن إسرائيل". وقد اعتقل برهام للمرة الأولى، وهو نشيط في حركة الجهاد الإسلامي، عام ١٩٨٥ حيث حكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات. (ذا جروسالم تايمز، ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩)

٢٣٥ - وفي ١٩ تموز/يوليه، ورد أنه تم الإفراج عن أسامة برهام، الفلسطيني المحتجز إداريا لمدة خمس سنوات و ١٠ أشهر، وذلك بموجب اتفاق بين جيش الدفاع الإسرائيلي ومكتب المدعي العام. ووفقا للاتفاق وعد برهام البالغ من العمر ٣٥ سنة "بعدم اللجوء إلى أعمال العنف أو التهديد بالعنف مهما كان نوعه ضد أي شخص كان بغض النظر عن الدين أو القومية". وذكر محامي برهام، تمار بيليغ، بأن برهام تنصل علنا من أعمال العنف من زمن بعيد ولا يوجد جديد في الاتفاق الذي وقع عليه. وقد جاء هذا الاتفاق في أعقاب عريضة قدمت إلى المحكمة القضائية العليا تطالب بالإفراج عن برهام على أساس أن الدولة خلال سنوات سجنه الطويلة لم تتمكن من إجراء تحقيق يمكنها من تقديمه للمحاكمة. وكان برهام قد أدخل السجن في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ على أساس الاشتباه في أنه عضو في الجهاد الإسلامي. أما احتجازه فجاء بعد عام من إنهائه فترة الحكم البالغة سبع سنوات لنشاطه في فتح. وخلال السنوات الست الماضية، أصدر جيش الدفاع الإسرائيلي ١٣ أمرا بتمديد فترة احتجازه، كما أن المحكمة العسكرية رفضت الاستئناف الذي قدمه ثلاث مرات. وكانت المحكمة القضائية العليا، هي أيضا، قد رفضت عريضة سابقة. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٩ تموز/يوليه)

٢٣٦ - وفي ٢ آب/أغسطس، كشف النقاب عن قيام محكمة استئناف عسكرية بتخفيض حكم بالاحتجاز الإداري إلى النصف، وكان الحكم قد صدر بحق شخص منهم بالانتماء إلى حركة الجهاد الإسلامي، وتم التخفيض بسبب تحسن الأجواء بين إسرائيل والفلسطينيين نتيجة لتغير الحكومة. ووصف تمار بيليغ، محامي المحتجز، هذا القرار بأن "لا سابقة له". وكان المحتجز هاني هندي، من قرية صلات حرتية في

الضفة الغربية، قد احتجز لفترتين كل منهما أربعة أشهر، كما كان قد أمر بإبقائه قيد الاحتجاز الإداري لمدة ستة أشهر أخرى اعتبارا من ٤ تموز/يوليه ١٩٩٩. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣ آب/أغسطس)

٥ - السجن وظروف السجن

٢٣٧ - في ٢٨ شباط/فبراير، أفيد بأن تقرير حقوق الإنسان السنوي الصادر عن وزارة الخارجية في الولايات المتحدة أورد أن قوات الأمن لدى كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ارتكبت "انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان" في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويفيد التقرير أن قوات الأمن الإسرائيلية "أساءت" للفلسطينيين المشتبه في تورطهم بمسائل أمنية، "وعذبتهم في بعض الحالات"، كما ارتكبت عددا من انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة خلال السنة. كذلك واصلت إسرائيل احتجازها للفلسطينيين المشتبه بهم دون توجيه الاتهام لهم، غير أن هذه الممارسة "تراجعت كثيرا" خلال عام ١٩٩٨ فهبطت من ٥٦٥ ٣ حالة إلى ٦٣٤ ١ حالة. ومع ذلك فإن ظروف الاحتجاز والسجن للفلسطينيين المشتبه بتورطهم بمسائل أمنية "لا تتفق" في بعض الأحيان "مع أدنى المعايير الدولية". كذلك ذكر أن القوات الإسرائيلية كثيرا ما تُخضع المشتبه بتورطهم بمسائل أمنية "للاستجواب الطويل الشديد مستخدمة أساليب لا تترك على ضحاياها آثار الإساءة القابلة للكشف". ومن ممارسات الاستجواب إجبار المساجين على الوقوف أو قعود القرفصاء لفترات طويلة وتعريضهم لدرجات حرارة قصوى وتقييدهم في "وضعيات ملوية مؤلمة" فضلا عن ضربهم. (جروسالم بوست، ٢٨ شباط/فبراير)

٢٣٨ - وفي ١٥ آذار/ مارس، أفيد بأن الحكومة الإسرائيلية تنظر في الإفراج عن حوالي مائة من المساحين الفلسطينيين بمناسبة عيد الأضحى بنهاية الشهر ويدخل هؤلاء المساجين في عداد المساجين البالغ عددهم ٧٥٠ فردا، التزمت إسرائيل بالإفراج عنهم بموجب اتفاقات واي. (جروسالم بوست، ١٥ آذار/ مارس)

٢٣٩ - وفي ٢٢ آذار/ مارس، جددت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل جهودها الرامية إلى استصدار أمر تقييدي مؤقت من جانب المحكمة العليا ضد كل ما يدعى بأن دائرة الأمن العام قد ارتكبته من تعذيب للسجين الفلسطيني عيسى علي بطاط، وله من العمر ٣٤ عاما وهو من سكان مخيم الضاهرية للاجئين في الضفة الغربية ومشتبه في قيامه بأنشطة إرهابية. وكانت المحكمة قبل أربعة أسابيع قد رفضت عريضة قدمتها اللجنة العامة تدلل فيها على أن التعذيب إنما ينتهك القانون الإسرائيلي والقانون الدولي، وقبلت المحكمة ادعاء دائرة الأمن العام أن معاملته لبطاط تعتبر "دفاعا ضروريا". وفي العريضة الأخيرة، أوردت اللجنة الحجج الدالة على أن دائرة الأمن العام استمرت في تعذيب بطاط خلال الشهر الذي أعقب اعتقاله واحتجازه في سجن عسقلان، وقد زود الجهاز المحكمة بتقارير غير دقيقة عن معاملته. وتتهم العريضة بأن مستجوبي بطاط خلال الأيام الثمانية والعشرين الأولى بعد اعتقاله منعوه أيضا من مقابلة محاميه كما تم اعتقال خمسة من أفراد أسرته أفرج عن اثنين منهم فيما بعد. وتقول اللجنة العامة إن رفض المحكمة لعريضتها الأولى استُغل من جانب دائرة الأمن العام بهدف مواصلة تعذيب بطاط إلى ما بعد نفاذ فترة الأمر القاضي بمنع مقابلته لمحاميه. (هآرتس، ٢٣ آذار/ مارس)

٢٤٠ - وفي ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٩، أفيد بأن المساجين من حماس المحتجزين في إسرائيل أرسلوا رسالة إلى زعماء حركتهم طالبين فيها الترتيب لوقف إطلاق النار. ويبدو أن تزايد الإحباط لدى مساجين حماس يكمن خلف هذه الرسالة، ويمكن أن يعني تزايد التوتر داخل الحركة. (ذا جروسالم تايمز، ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٩)

٢٤١ - وفي ٢٩ آذار/ مارس، أفيد بأن من المتوقع أن تعلن الحكومة الإسرائيلية عن عزمها على الإفراج عن عدد من المساجين الفلسطينيين في اليوم التالي. وذكرت الإذاعة الإسرائيلية أنه سيجري الإفراج عن العشرات ولكن ممن "لا تلوث الدماء يديه". وقال مسؤولون فلسطينيون إن الإفراج عن المساجين، إن تحقق بالفعل، لم يخضع للتنسيق معهم وهو ليس حصيلة مفاوضات. وذكر هشام عبد الرازق، وهو وزير في السلطة الفلسطينية مسؤول عن شؤون المساجين أنه أطلع منذ أسبوع على تقارير في الصحافة الإسرائيلية حول خطط للإفراج عن المساجين، "ولكن العطلة جاءت وستمضي قريبا وكلنا يعرف أنه لم يفرج حتى عن شخص واحد". وقد اندلعت موجة من الاحتجاجات في الضفة الغربية في أواخر ١٩٩٨ بعد أن خابت التوقعات الشعبية بأن اتفاقات واي ستؤدي إلى إطلاق سراح عدد كبير من المساجين السياسيين. (جروسالم بوست، ٢٩ آذار/ مارس)

٢٤٢ - وفي ٣٠ آذار/ مارس، أفيد بأنه تم الإفراج عن ١٤ من المساجين السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية قبل ذلك التاريخ بيوم واحد. وردا على ذلك أعلن كبير المفاوضين الفلسطينيين عريقات "أننا لسنا بحاجة إلى تعبيرات عن حسن النية، بل بحاجة إلى الإفراج عن المساجين وفقا لاتفاق واي". (جروسالم بوست، ٣٠ آذار/ مارس)

٢٤٣ - وفي ٣٠ آذار/ مارس، أصيب شخص واحد بجراح أثناء مظاهرات بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين ليوم الأرض. وعلى الرغم من حوادث العنف المتفرقة اعتبر أن احتفال هذا العام الأكثر هدوءا في ذكرى يوم الأرض مما يذكر في السنوات الأخيرة. (ذا جروسالم تايمز، ٢ نيسان/أبريل)

٢٤٤ - وفي ٢ نيسان/أبريل، أفيد بأن الناشطين في مجال حقوق الإنسان والعاملين في إطار الجهود الرامية إلى مناهضة التعذيب قالوا، أثناء مداولات المحكمة القضائية العليا حول استخدام دائرة الأمن العام للتعذيب، إنهم لاحظوا زيادة في حالات التعذيب. وذكر هؤلاء أنه خلال الأشهر الثلاثة الماضية أفاد المشتبه فيهم بزيادة حدة ما واجهوه من التعذيب. وتقول جماعات حقوق الإنسان إن المساجين كانوا يمنعون من مقابلة مستشار قانوني لفترات زمنية أطول مما كان عليه الحال سابقا، كما لوحظت زيادة في عدد المحتجزين إداريا الذين يخضعون للاستجواب ثم يعادون إلى الاحتجاز. كذلك لوحظت زيادة في عدد المحكومين الذين أنهوا فترات سجنهم بالكامل وأحيلوا بعد ذلك فورا إلى الاحتجاز الإداري، فضلا عن زيادة في عدد المشتبه فيهم الذين أجبروا على التعاون مع السلطات لقاء منحهم حريتهم. ومع أنه يوجد أمر أمني يسمح لدائرة الأمن العام بحرمان المشتبه فيه من مقابلة محام لمدة تصل إلى ٩٠ يوما، فإن هذا الأمر لم يكن يستخدم في الماضي إلا نادرا. أما في الآونة الأخيرة، وفقا لما يقوله كل من اللجنة العامة لمناهضة التعذيب

في إسرائيل ورابطة مساندة المساجين والدفاع عن حقوق الإنسان وهي منظمة فلسطينية للدفاع عن المساجين السياسيين، فإن الأمر الأمني يستخدم على نطاق أكثر تكرارا لمنع حصول المساجين على المشورة القانونية لفترات متزايدة الطول. (هآرتس، ٢ نيسان/أبريل)

٢٤٥ - وفي ٢ نيسان/أبريل، أفيد بأن شريف دودين من قرية دورا حرم من الحصول على مشورة قانونية منذ اعتقاله بنهاية شهر كانون الثاني/يناير. وقد رفضت المحكمة القضائية العليا طلبا عاجلا قـُدم باسمه. كذلك فإن خالد فكوسه، وهو أيضا من دورا، كان قيد الاحتجاز منذ ٥ شباط/فبراير ولم يـُسمح له بمقابلة محاميه حتى نهاية آذار/ مارس. كذلك شأن عيسى بطاط الذي اعتقل بنهاية شباط/فبراير، فقد مـُنع من زيارة محاميه له لمدة ٢٨ يوما. وخلال الفترة نفسها، تم اعتقال خمسة من أفراد أسرة بطاط وقد أفرج عن اثنين منهم بتاريخ ٢ نيسان/أبريل دون توجيه أي اتهام لهم. وتفيد الشهادات التي جمعتها رابطة مساندة المساجين والدفاع عن حقوق الإنسان، وهي من جماعات الدعوة لحقوق الإنسان، واللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل بأنه قد ازدادت حدة ما تستخدمه دائرة الأمن العام من تعذيب. وذكر محامو حقوق الإنسان أن هذه الزيادة جاءت في أعقاب دورة المحكمة القضائية العليا في كانون الثاني/يناير المنعقدة حول استخدام دائرة الأمن العام للتعذيب. ويظهر من تصريح أدلى به المسجون عيسى بطاط، على سبيل المثال، أنه كان قد قـُيـّد إلى كرسي صغير لعدة أيام قضاها تحت الاستجواب. كما أجبر على الانحناء نحو الخلف بينما كان ساقاه مقيدين تحت الكرسي، فإذا وقع فإن المستجوبين كانوا يقفون على ساقيه لإجباره على النهوض. كما وضع على طاولة ووضع شيء ما تحت ظهره. وكان أحد المستجوبين يمسك بساقيه بينما يعمد آخر إلى الضغط على كتفيه، كأنما بهدف كسر ظهره. أما قيد اليدين فقد كان مشدودا بقوة مما يمنع وصول الدم إلى اليدين. وهذا كله، كما يقول بطاط، على الرغم من الوعود التي أطلقها ممثل مكتب المدعي العام الذي قال إن قيد اليدين سيـُبدل. وتقول السجينة منى قعدان من يعبد التي أطلق سراحها بنهاية شهر آذار/ مارس بعد ٢٨ يوما من الاحتجاز أضربت خلالها عن الطعام، إنها أبقيت لمدة خمسة أيام في وضعية يطلق عليها اسم "الشبح". وتتمثل هذه الوضعية في الجلوس على كرسي مع تقييد اليدين والساقين وتغطية الرأس بكيس أو العينين بنظارة سوداء وسماع الموسيقى بلا توقف منعا للنوم. (هآرتس، ٢ نيسان/أبريل)

٢٤٦ - وفي ٢ نيسان/أبريل، أفيد بأن ١٢ من المساجين الفلسطينيين في سجن نفحة عاقبتهم إدارة السجن بعد اشتباكهم مع حرس السجن. وقد أبقي السجناء في زنزاناتهم دون السماح لهم بالخروج منها كما صودر ما لديهم من معدات كهربائية. (ذا جروسالم تايمز، ٢ نيسان/أبريل)

٢٤٧- وفي ٥ نيسان/أبريل، أطلق سراح ثلاثة فلسطينيين كانوا مسجونين لأسباب أمنية من أحد السجون الإسرائيلية. ومن المفترض أن يكون السجناء الثلاثة قد أطلق سراحهم مع أربعة عشر سجينا آخر إبداء لحسن النية بمناسبة حلول عيد الأضحى. غير أن رئيس الوزراء نتنياهو طلب تأخير ذلك لإعادة النظر في الحالات. (جروسالم بوست، هآرتس، ٦ نيسان/أبريل)

٢٤٨- وفي ٢١ أيار/ مايو، قتل سجين فلسطيني يدعى نشأت شيريم يبلغ من العمر ٢٤ عاما في سجن رمله. وكونت لجنة تحقيق للتحقيق في ملابسات حادث القتل. وكان شيريم يقضي عقوبة مدتهـــا ثمان سنوات بتهمة محاولة قتل صاحب عمله الإسرائيلي. وهو من النشطاء المعروفين في حركة فتح. واتهمت فتح سلطات السجن الإسرائيلية بمسؤولية مقتل شيريم. (ذا جروسالم تايمز، ٢٨ أيار/ مايو)

٢٤٩- وفي ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩، أفيد أن السجناء الفلسطينيين في سجن عسقلان يعتزمون الدخول في إضراب مفتوح عن الطعام لضمان إطلاق سراحهم وفقـــا لاتفاقـــات الســـلام الموقعـــة مـــع إسرائيل. (ذا جروسالم تايمز، ٤ حزيران/يونيه)

٢٥٠- وفي ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩، أفادت التقارير أن السجناء الفلسطينيين المضربين في سجن جلامة يتعرضون لسوء المعاملة، بما في ذلك ضربهم وامتهان كرامتهم. وفي خطاب من السجن وصف ١٢٠ سجينا ظروفهم بأنها وحشية وغير إنسانية. (ذا جروسالم تايمز، ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩)

٢٥١- وفي ١٩ تموز/يوليه، أفيد أن الكنيست قد وافق في مرحلة القراءة الأولى على تشريع حكومي يمدد أنظمة الطوارئ التي تحكم علاقات الفلسطينيين بالأراضي المحتلة حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ويتيح حكم جديد في هذا التشريع، الذي ظلت مدته تُمدد كل بضعة أعوام منذ عام ١٩٦٧، للسجناء الفلسطينيين المسجونين في إسرائيل تقديم التماس إلى لجنة خاصة بغية تخفيض الأحكام الصادرة ضدهم وهي فرصة متاحة للسجناء الإسرائيليين. وذكر وزير العدل بيلين أن الأنظمة الجديدة ستصاغ إذا توصلت إسرائيل إلى اتفاق بشأن المركز النهائي مع السلطة الفلسطينية. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٠ تموز/يوليه)

٢٥٢- وفي ٢٢ تموز/يوليه، أدلى وزير العدل بيلين للإذاعة الإسرائيلية بتصريح بشأن مسألة إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين فقال: "إن معيار 'الملطخـــة أيديهـــم بالدمـــاء' يفتقـــر إلى المنطـــق ... وهذا المبدأ غير أخلاقي بطبيعة الحال". "فذنـب من يرسل قاتـلا يعادل على الأقل ذنـب مَـن يرسـَل للقتل؛ إن لم يكن أعظم منه. ولا ينبغي أن تكون عقوبة من يصدرون الأوامر أخف من عقوبة من ينفذونها. وقد تصالحنا مع القيادة الفلسطينية وعفونا عنها وصافح جميع رؤساء الوزراء الأربعة منذ عام ١٩٩٣ أيدي عرفات [رئيس السلطة الفلسطينية] والقيادات الفلسطينية". واقترح بيلين معيارين جديدين لعدم إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين هما: أولا، شـن هجمات إرهابية بعد توقيع اتفاقات أوسلو (أيلول/سبتمبر ١٩٩٣) وثانيا، عدم قبول عملية السلام واتفاقات أوسلو. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٣ تموز/يوليه)

٢٥٣- وفي ٢٨ تموز/يوليه، أفيد أن مسألة الإفراج عن السجناء تشكل أشد المسائل إلحاحا في جدول الأعمال الإسرائيلي - الفلسطيني بعد مسألة إعادة الانتشار. واتفق الإسرائيليون والفلسطينيون على عدد السجناء الذين سيفرج عنهم بموجب اتفاق واي - ٧٠٠ - ولكنهما لم يتفقا على نوع السجناء. وقد رفض رئيس الوزراء السابق نتنياهو إطلاق سراح من أسماهم بالسجناء "الملطخة إيديهم بالدماء"، أي كل فلسطيني يشارك في هجوم إرهابي قاتل. (جروسالم بوست، ٢٨ تموز/يوليه)

٢٥٤- وفي ١٨ آب/أغسطس، أفيد أن المحادثات مع الفلسطينيين بشأن مسألة الإفراج عن السجناء قد انهارت. بيد أن الحكومة الإسرائيلية أفرجت عن سجين واحد محكوم عليه لمدة طويلة "يداه ملطختان بالدماء"، متعللة بسوء صحته. وقد انهار الاجتماع بعدما أعلم مفاوض الحكومة، جيلاد شير، المفاوض الفلسطيني عريقات بأن المجلس الإسرائيلي للأمن قرر عدم تغيير معايير الإفراج عن السجناء التي وضعتها الحكومة السابقة، وأنها ستفرج من ثم عن عدد محدود من السجناء لأسباب أمنية. ووفقا للمعايير المطبقة، التي وضعتها حكومة رئيس الوزراء السابق نتنياهو، لن يطلق سراح أي سجناء يشاركون في هجوم قاتل، أو ينتمون إلى مجموعات المعارضة بغض النظر عن خطورة الجريمة. وبموجب اتفاق واي، تلتزم إسرائيل بالإفراج عن ٧٥٠ سجينا على ثلاث مراحل. بيد أن طرائق إطلاق سراحهم لم تدون كتابة قط وتم الاتفاق بأسره بشأن هذه المسألة شفاهة.

٦ - مسألة اللجوء إلى القوة

٢٥٥- في ٢ شباط/فبراير، أفيد عن وقوع صدامات بين بعض ملاك الأراضي الفلسطينيين والجنود والمستوطنين الإسرائيليين عندما اقتلعت الجرافات الأشجار من ١٨٠ دونما من الأراضي تنتمي إلى ست قرى تقع شمال رام الله. (ذا جروسالم تايمز، ٥ شباط/فبراير)

٢٥٦- وفي ٣ شباط/فبراير، هاجم بعض أعضاء مجموعة كاخ المحظورة مستشارا للرئيس عرفات هو أحمد طيبي عند مغادرته محكمة الصلح في القدس. وأصيب طيبي بكدمات خفيفة. (ذا جروسالم تايمز، ٥ شباط/فبراير)

٢٥٧- وفي ١١ شباط/فبراير، أصيبت طبيبة فلسطينية تبلغ من العمر ٤٨ عاما وتسمى نائلة عايد بطعنة في صدرها وهي في طريقها إلى بيتها في القدس الشرقية وتوفيت بعد ذلك بوقت وجيز. وقد اتهم التقرير الأولي بالقتل شخصا اشتهر بتوجيه سلسلة من الطعنات التي روعت المجتمع الفلسطيني. غير أن الشرطة الإسرائيلية أفادت في وقت لاحق أن رجلا يبلغ من العمر ٢٢ عاما ويدعى محمد شعلان من قرية أبو ديس قام بتسليم نفسه عندما علم أن القتيلة ليست يهودية. (ذا جروسالم تايمز، ١٩ شباط/فبراير)

٢٥٨- وفي ١٤ شباط/فبراير، سد مئات من الفلسطينيين ملتقى الطرق في غوش كاتف في قطاع غزة قبل أن تفرقهم الشرطة الفلسطينية بطلب من جيش الدفاع الإسرائيلي. وذكر ناشط فلسطيني يدعى وجيه أبو ظريفة أن سد الطريق كان يرمي إلى "إعلام المستوطنين بأننا قادرون على أن نجعل حياتهم صعبة إن هم واصلوا سياسات الاعتداء على أرضنا". وذكر الناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي أن الجيش منع مئات الفلسطينيين من الانضمام إلى المتظاهرين فَسَدّ الطريق بشاحنة عسكرية. وأفيد أن جيش الدفاع الإسرائيلي والشرطة الفلسطينية تبادلا اللكمات أثناء الحادثة. وبُعيد ذلك، حضر ضباط من الجانبين إلى مكان الحادث وأمروا قواتهم بخفض بنادقها. (جروسالم بوست، هآرتس، ١٥ شباط/فبراير)

٢٥٩- وكشف تقرير للشرطة الإسرائيلية النقاب عن أن حوادث الشغب التي تحركها دوافع وطنية ضد الشرطة الإسرائيلية قد ازدادت في القدس الشرقية منذ عام ١٩٩٨. ويشير التقرير الذي صدر مؤخرا أن القذف بالحجارة قد ازداد بنسبة ٢٤ في المائة وأن ٢٠٣ ٢ قنبلة يدوية قذفت على المركبات الإسرائيلية خلال عام ١٩٩٨، مقابل ٧٧٨ ١ في عام ١٩٩٧. (ذا جروسالم تايمز، ١٩ شباط/فبراير)

٢٦٠- وفي ٢٨ شباط/فبراير، أصيب فلسطيني بطلقات مطاطية أطلقتها القوات الإسرائيلية. وحدثت الصدامات عندما حاولت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي منع الفلسطينيين من تحطيم طريق عبَّده مؤخرا مستوطنون من مستوطنة أفني هيفيتس في شمال الضفة الغربية. (هآرتس، ١ آذار/ مارس)

٢٦١- وفي ١ آذار/ مارس، أصاب جنود جيش الدفاع الإسرائيلي فلسطينيا وأصابوه بجراح طفيفة عندما أطلقوا النار على سيارة تحمل لوحات قيادة فلسطينية قرب مافو هورون. وذكر الناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي أن السائق "حاول اختراق نقطة تفتيش عسكرية مهددا بذلك حياة الجنود". (جروسالم بوست، ٢ آذار/ مارس)

٢٦٢- وفي ٣ آذار/ مارس، ذُكِر أن عائلة زكي عبيد، الذي كان يقيم في القدس الشرقية وقتلته الشرطة قد رفعت دعوى إلى محكمة القدس المحلية مطالبة بالتعويض. وكان عبيد البالغ من العمر ٢١ عاما قد قتل قبل ستة أسابيع أثناء هدم منزل يقع في حي العيسوية في القدس الشرقية. وبعد إجراء تحقيق داخلي، خلصت الشرطة إلى أن إطلاق النار وقع خطأ وقدمت اعتذارها للعائلة. (هآرتس، ٣ آذار/ مارس)

٢٦٣- وفي ٣ آذار/ مارس، أفيد أن الشرطة المدنية الإسرائيلية وشرطة الحدود الإسرائيلية أعدتا خطة في حالة إعلان رئيس السلطة الفلسطينية عرفات، دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس. وأطلِق على هذه الخطة "سحر الألحان". وقد شرعت القوات فعلا في إجراء تدريبات مكثفة استعدادا لتنفيذ الخطة المحتمل. ويشمل التدريب دروسا للقناصة وتمارين إلزامية مدتها يومان لجميع وحدات شرطة الحدود تستدعي ممارسة السيطرة على الشغب وإطلاق نيران الأسلحة لتفريق المتظاهرين والقتال في العراء. (هآرتس، ٣ آذار/ مارس)

٢٦٤- وفي ٤ آذار/ مارس، أصيبت فلسطينية قرب قرية هلهول بعد أن انهالت عليها القنابل المسيلة للدموع التي أطلقها جيش الدفاع الإسرائيلي لتفرقة المتظاهرين. وحسب أقوال جيش الدفاع الإسرائيلي، حاول نحو ٥٠ فلسطينيا تحطيم المصابيح الكهربائية المقامة في الشوارع حول مخيمة كارمي تزور. (جروسالم بوست، ٥ آذار/ مارس)

٢٦٥- وفي ٧ آذار/ مارس، حسب ما ورد على لسان ناطق باسم شرطة القدس، طعن مهاجمون من غُلاة الأرثوذكس سائق سيارة أجرة فلسطيني بمدية. وذكرت الإذاعة الإسرائيلية أن السائق أصيب بجراح متوسطة. وحسبما ورد في صحيفة جروسالم بوست، ستدعم قوة شرطة القدس بمئات من رجال الشرطة

بعد حدوث سلسلة من عمليات الطعن بالمدي التي تحركها دوافع وطنية. وفي حادث آخر، أصيب شرطيان من شرطة الحدود بإصابات طفيفة من جراء الحجارة التي قـُذفا بها قرب مخيم قلندية للاجئين في منطقة رام الله. وقرب مستوطنة عفرة، أصيب أحد أفراد شرطة الحدود وإسرائيلي آخر وتسعة فلسطينيين في حادث سيارة يبدو أن القذف بالحجارة قد تسبب فيه. (جروسالم بوست، ٨ آذار/ مارس)

٢٦٦- وفي ٧ آذار/ مارس، رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية استئنافا تقدم به المستوطن أريح فيشير البالغ من العمر ٥٥ عاما، من نيف ديكاليم في مجمع مستوطنات غوش كاتيف إسقاط قرار إدانته لمحاولته قتل فلسطينيين، وتخفيض الحكم عليه بالسجن عامين ونصف العام. وكانت محكمة بئر سبع الجزئية قد أدانت فيشير بإشهار مسدسه وإطلاق ٧ طلقات على فلسطينيين كانا يمران قرب المستوطنة في سيارة من طراز جيب. (هآرتس، ٩ آذار/ مارس)

٢٦٧- وفي ٧ آذار/ مارس، أصدرت المحكمة العليا قرارا يعد بمثابة سابقة يقضي بأن رجلا من خان يونس أصيب بأضرار من جراء "نيران مفرطة" أطلقتها قوات جيش الدفاع الإسرائيلي السرية يستحق تعويضا من الدولة. ورفض القرار استئنافا قدمته الدولة بعد أن أنشأت محكمة القدس الجزئية سابقتها الخاصة بمنح تعويض قدره مليون شاقل إسرائيلي جديد. وقد وقع الحادث قبل ٥ سنوات عند حاجز أقيم على الطريق في قرية بيت عمر قرب الخليل. وكان ضحية إطلاق الرصاص، زايد بدار، متنكرا في زي "نينجا" ويقف على مقربة من كومة من الإطارات المشتعلة عندما أبصرته قوات جيش الدفاع الإسرائيلي. وعندما لاذ بدار بالفرار ناداه الجنود باللغة العربية طالبين منه أن يتوقف. وعندما لم يستجب لطلقات التحذير أطلق الجنود - في الظلام - نحوه عشر رصاصات على الجزء الأسفل من جسمه. وأصيب بدار بإصابات معوقة منها إصابته بشلل جزئي في ساقه. وقال القضاة في رفضهم الاستئناف أن إطلاق عدد من الجنود النار في وقت واحد لم يكن له ما يبرره. (هآرتس، ٨ آذار/ مارس)

٢٦٨- وفي ٨ آذار/ مارس ١٩٩٩، كشفت اللجنة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطنين النقاب في تقريرها عن أن ٣٧ فلسطينيا قد قـُتلوا في عام ١٩٩٨ من قِبل جيش الدفاع الإسرائيلي أو المستوطنين أو من جراء التعذيب في السجون. وتضمن التقرير أيضا أبوابا عن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان. (ذا جروسالم تايمز، ١٢ آذار/ مارس)

٢٦٩- وفي ١١ آذار/ مارس، أفيد أن سكان إحدى القرى في الضفة الغربية طلبوا من محكمة القدس الجزئية، في أول دعوى من نوعها، أن تأمر الدولة بأن تدفع لهم عشرات الألوف من الشواقل تعويضا لهم عن هجوم شنه عليهم المستوطنون قبل خمسة أعوام. وذكر الشاكون أن الدولة كانت مهملة لأن الشرطة عجزت عن التحقيق في الحادث. ويدعي الشاكون أن المستوطنين هاجموهم احتجاجا على مقتل مستوطن يهودي اسمه حاييم ميزراحي. وقد خربت سيارتهم وأصيب أحدهم بجروح. ومع أنهم تقدموا بشكوى، فإن الشرطة أخبرتهم بعد مضي خمسة عشر شهرا بإغلاق القضية لعدم العثور على من يشتبه فيهم. واتضح فيما بعد أن الشرطة لم تفعل شيئا سوى الاستماع إلى شهادة الضحايا بشأن الأضرار رغم أن أحد كبار

ضباط جيش الدفاع الإسرائيلي سجّل لوحة قيادة إحدى المركبات الإسرائيلية المشاركة في الحادث وقدمه إلى الشرطة. (هآرتس، ١١ آذار/ مارس)

٢٧٠- وفي ٢ نيسان/أبريل، أفيد أن الحكومة الإسرائيلية قد استأنفت قرارا أصدرته مؤخرا المحكمة العليا يفسر قواعد الشروع في القتال. فقبل أسبوعين من ذلك، منحت المحكمة العليا أكثر من مليون شاقل إسرائيلي جديد تعويضا لفلسطيني يدعى بدر أهليل كانت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي قد أصابته بجروح في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وأصيب الجزء الأسفل من جسم أهليل بأربع أو خمس طلقات عندما كان يحاول الفرار من وحدة من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي السريين. وفسر قرار المحكمة العليا قواعد الشروع في القتال لجيش الدفاع الإسرائيلي بأنها تبيح إطلاق النار على مثيري الشغب المشتبه فيهم في الأراضي المحتلة بطلقات منفردة فقط. وأعلنت المحكمة أن إصابة أهليل بأربع طلقات على الأقل توضح أنه أصيب بطلقات متعددة. (هآرتس، ٢ نيسان/أبريل)

٢٧١- في ١٤ نيسان/أبريل، صال الجيش الإسرائيلي وجال في عشرات من المنازل والمتاجر في ضاحية الشويك الواقعة في طولكرم أثناء عملية تفتيش عن السيارات المفقودة دامت أربع ساعات. وأفادت الصحف الفلسطينية عن وقوع أضرار بالغة في الممتلكات. (ذا جروسالم تايمز، ١٦ نيسان/أبريل)

٢٧٢- وفي ١ أيار/ مايو، أصيب طفلان فلسطينيان قرب مغارة الأولياء (المسجد الإبراهيمي) في الخليل، وكانت إصابات أحدهما خطيرة. وقد وقع الحادث حينما أطلق أحد رجال شرطة الحدود المرابط خارج المغارة نار سلاحه. وبينما ذكر الناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي أن إطلاق النار وقع عرضا، أخبر أحد الضحيتين، جواد محتسب، البالغ من العمر ثلاثة عشرة عاما الأسوشيتيد بريس قبل أن يؤخذ إلى المستشفى أن الشرطي أطلق عليهما النار عمدا. (جروسالم بوست، ٢ أيار/ مايو)

٢٧٣- وفي ٤ أيار/ مايو، رشق شبان فلسطينيون في الخليل ورام الله نقاط التفتيش العسكرية الإسرائيلية بالحجارة. وأصيب نحو ١٧ شابا بالرصاصات المطاطية التي أطلقها الجنود الإسرائيليون أثناء مناوشات نظمتها مجموعات معارضة لاتفاقات أوسلو. وترفض منشورات وزعت في قطاع غزة أي تأخير في إقامة دولة فلسطينية. (ذا جروسالم تايمز، ٧ أيار/ مايو)

٢٧٤- في ١٢ أيار/ مايو، أفيد أن جيش الدفاع الإسرائيلي قد بدأ يتدرب، خلال الشهر السابق، في مرفق جديد يشابه قرية من قرى الضفة الغربية. وقد أقيم المرفق بغرض تمكين القوات من التدرب على الاستيلاء على القرى الفلسطينية. وبالإضافة إلى تخيل مواجهات مع أعداء مسلحين، تتيح مواقع التدريب إجراء تمارين في التعامل مع النساء والأطفال والصحفيين. وخلال العام المنصرم، كثّف جيش الدفاع الإسرائيلي التدريب لجميع وحداته استعدادا لمواجهة محتملة مع السلطة الفلسطينية في ٤ أيار/ مايو أو في تاريخ قريب منه؛ وهو التاريخ الذي يفكر الفلسطينيون أن يعلنوا فيه قيام الدولة. (هآرتس، ١٢ أيار/ مايو)

٢٧٥- وفي ١٥ أيار/ مايو، أفيد أن ٤ فلسطينيين من ضمنهم مصور قد أصيبوا بجروح من جراء طلقات مطاطية عندما اندلعت صدامات بين ١٥٠ فلسطينيا وقوات جيش الدفاع الإسرائيلي قرب تقاطع الطرق في عيوش الواقعة على أطراف رام الله. وأفيد أيضا بنشوب صدامات قرب قرية بوركين المتاخمة لنابلس. وتظاهر نحو ١٠٠ فلسطيني احتجاجا على البيوت المتنقلة التي وضِعت في الآونة الأخيرة تمهيدا لإقامة مستوطنة يهودية في ذلك الموضع. (جروسالم بوست، هآرتس، ١٦ أيار/ مايو)

٢٧٦ - وفي ٢٣ أيار/ مايو، فقدت امرأة فلسطينية حامل من قرية دير قاديس جنينها بعد أن استنشقت الغازات المسيلة للدموع التي أطلقتها قوات جيش الدفاع الإسرائيلي خلال مواجهة مع المتظاهرين الفلسطينيين. وحاولت مجموعة من سكان دير قاديس إيقاف الجرافات على بعد ٥٠ مترا من أطراف قريتهم الواقعة في غرب رام الله. وكانت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي موجودة في موقع البناء الذي اختير لإقامة مستوطنة يهودية جديدة في كيريات سيفِر. وذكر نشطاء حركة غوش شالوم أن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي دخلت القرية وأطلقت الغازات المسيلة للدموع التي تسربت إلى المنازل. وقال عدد من الأطفال أنهم شعروا بالمرض من جراء الغازات. (هآرتس، ٢٤ أيار/ مايو)

٢٧٧- وفي ٢٤ أيار/ مايو، أفيد أن المحكمة العليا قد نقضت خلال الأسبوع الماضي قرارا أصدرته محكمة أدنى يعفي الجيش الإسرائيلي من مسؤولية جرح فتاة فلسطينية عمرها ١٧ عاما في عينها بعبوة من الغازات المسيلة للدموع. وكانت الفتاة قد جُرحت قبل ١١ عاما عندما كانت تحمل طفلا من أقربائها عمره سنتان في مدخل مستوصف تديره الأمم المتحدة في مخيم العماري قرب رام الله. وادعت الفتاة أن الجنود الإسرائيليين أطلقوا عليها النار بقصد إيذائها. وقبلت المحكمة العليا حجة الدولة بأن الفتاة لم تقِم الدليل على دعواها بسوء القصد. (هآرتس، ٢٤ أيار/ مايو)

٢٧٨- وفي ٢٥ أيار/ مايو، رفض رئيس قضاة المحكمة العليا باراك طلبا من المدعي العام إدنا أربيل بعقد جلسة ثانية للمحكمة قبل انعقاد مجموعة موسعة من القضاة للنظر في قرار اجتزائي أصدرته المحكمة. وينص هذا القرار الاجتزائي على حق أحد سكان الضفة الغربية في الحصول على تعويض من جيش الدفاع الإسرائيلي بسبب إهمال مخبرين عسكريين سريين إسرائيليين قبل خمس سنوات. ورأى القاضيان اللذان رجحا كفة الحكم أن المخبرين السريين لم يطلقوا طلقة إنذار واحدة وهم يطاردون زياد أهاليل بل أطلقوا ١٠ طلقات منذ البداية. وحكمت المحكمة بأن هذا العمل لا مبرر له في ضوء الملابسات. وأصيب أهاليل بشلل نصفي من جراء الطلقات. ورفع دعوى بالتعويض عن الأضرار ومنحته محكمة القدس الجزئية مليون شاقل إسرائيلي جديد. (هآرتس، ٢٦ آيار/ مايو)

٢٧٩- وفي ٢٧ آيار/ مايو، أفيد بإلقاء القبض على ضابط من ضباط دوريات الحدود بتهمة الاعتداء على ثلاثة قصر فلسطينيين في الشهر الماضي ومحاولة الاعتداء عليهم جنسيا. وكان القصر الثلاثة (الذين تبلغ أعمارهم ١٤ و ١٥ و ١٦ عاما) قد اعتقلوا على انفراد في منطقة رام الله بتهمة قذف الحجارة. ويُدعى

أن الضابط اعتدى عليهم بعد أن رفضوا ممارسة فعل شائن عليه. ويُدعى أن جنديين آخرين كانا بمسرح الحادث تجاهلا سلوك الضابط. (هآرتس، ٢٨ أيار/ مايو)

٢٨٠- وفي ٢ حزيران/يونيه، أفيد أن مستشفى هاداسا أكّد أنه سيواصل علاج صبي فلسطيني يبلغ من العمر ١٤ عاما أصابه شرطي من شرطة الحدود الإسرائيلية بطلقة في ساقه في الشهر الماضي عندما كان يلعب خارج منزله في الخليل قبالة غار الأولياء (المسجد الابراهيمي). وادعى والد جواد محتسد أن المستشفى أبلغه أن العلاج الإضافي سيكون رهنا بقدرته على الدفع لأن إسرائيل أو السلطة الفلسطينية لم يسددا حتى الآن فاتورة قدرها ٠٠٠ ٣٤٠ شاقل لعلاجه. وكان جواد وأخته يلعبان بكرة في ١ أيار/ مايو عندما حدث إطلاق النار. وأصيبت ساقه بجروح خطيرة كما أصيبت أخته بشظايا الرصاص. وأجريت له عملية جراحية في مستشفى هاداسا وأقام في المستشفى ١٢ يوما. (هآرتس، ٢ حزيران/يونيه)

٢٨١- وفي ٣ حزيران/يونيه، تقدم مكتب المدعي العام بلائحة اتهام ضد إيران نقاش وهو شرطي في شرطة الحدود متهم في ثلاث تهم تتعلق بالضرب وارتكاب أفعال شائنة ضد محتجزين فلسطينيين من بينهم ثلاثة قصر خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وفي الحادث الأول كان نقاش وشرطيان آخران من شرطة الحدود يحرسان ثلاثة قُصر فلسطينيين محتجزين وأيديهم مقيَّدة. وحسب لائحة الاتهام، لكم نقاش الصبيان وصفعهم وركلهم ثم فتح أزرار لباسه وأمر أحدهم بأن يمارس الجنس الفموي. وعندما رفض الصبي ضربه. وأجبر نقاش الصبيان الثلاثة أيضا على غناء أغنية تسيء إلى العقيدة الإسلامية وإلى النبي محمد. وكلما كفوا عن الغناء، يدعى أنه كان يقوم بضربهم حتى يستأنفوا الغناء. وفي حادث آخر، أمر نقاش أحد الفلسطينيين بالخروج من سيارته لأنه لم يكن يحمل أوراق هويته. وعندما توجه أخوه بالسيارة إلى المنزل لإحضار الوثيقة، يدعى أن نقاش ضربه وقرَّب لفافة تبغ مشتعلة من فمه وحرقه فعلا في إحدى المرات. (هآرتس، جروسالم بوست، ٤ حزيران/يونيه)

٢٨٢- وفي ٣ حزيران/يونيه، قُتل فلسطيني وجرح آخرون في الضفة الغربية وقطاع غزة أثناء احتفال الفلسطينيين بيوم الغضب ضد التوسع في المستوطنات. ووقعت الإصابة القاتلة في صباح ذلك اليوم عندما أطلق جندي النار عند الحاجز المقام على الطريق قرب الخليل على علاء أبو شرخ البالغ من العمر ٢٢ عاما والمقيم في الضاهرية. وتوفي أبو شرخ متأثرا بجراحه في مستشفى سوروكه في بئر سبع. وأصيب فلسطيني آخر بجراح خطيرة في صدام وقع قرب بوركين في الضفة الغربية. وانفجر يوم الغضب بسبب القرار الذي اتخذته في الأسبوع الماضي الحكومة المنتهية مدتها بتوسيع معاليه أدوميم إلى حدود القدس. وأدى إجراء الأعمال الأساسية لإقامة قطاع يهودي في ضاحية رأس العمود في القدس والشروع في أعمال التشييد في ضاحية هارهوما في القدس الغربية إلى احتجاج الفلسطينيين. (جروسالم بوست، هآرتس، ٤ حزيران/يونيه)

٢٨٣- وفي ٥ حزيران/يونيه، أفيد أن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي فرقت أعدادا من الفلسطينيين قذفوا قوات جيش الدفاع الإسرائيلي المرابطة في قبر راحيل قرب مدخل بيت لحم بالحجارة والزجاجات. وكان

الفلسطينيون قد نظموا قبل ذلك مسيرة احتجاج في بيت لحم. وتفيد التقارير أن امرأة فلسطينية أصيبت بجراح خطيرة من جراء طلقات مطاطية. وجرح ١٥ فلسطينيا في صدامات متفرقة مع جيش الدفاع الإسرائيلي خلال يوم الغضب، الذي ادعت السلطة الفلسطينية أنها دعت إليه لإرسال رسالة إلى باراك مفادها أن السلام يتعارض مع بناء المستوطنات. بيد أن المظاهرات كانت بصفة عامة سلمية وشارك فيها عدد ضئيل. وذكر مجلس وزراء السلطة الفلسطينية أن "الشعب الفلسطيني اتسم بضبط النفس أثناء عمليات الاحتجاج في يوم الغضب وأظهر قلقه بشأن السلام، ولكنه أشار أيضا بوضوح إلى أنه لن يتنازل عن ذرة واحدة من أرضه" (جروسالم بوست، ٦ حزيران/يونيه)

٢٨٤- وفي ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩، يبدو أن جيش الدفاع الإسرائيلي قد أصاب علاء أبو شرخ البالغ من العمر ٢٠ عاما إصابة مميتة بعد أن سلك طريقا التفافيا لتفادي نقطة تفتيش عسكرية. وتشير التقارير الفلسطينية إلى أن مستوطنا مسلحا ببندقية آلية من طراز أوزي أطلق النار صوب السيارة وهي تسير على الطريق غير المعبَّد. (ذا جروسالم تايمز، ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩)

٢٨٥ - وفي ٢٠ تموز/يوليه، فتحت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي النار حيث أطلقت الأعيرة المطاطية لتفريق المتظاهرين الفلسطينيين الذين رشقوا القوات والمركبات الإسرائيلية المارة بالحجارة، وسدوا تقاطع طرق نيتزاريم في شمالي قطاع غزة. وقال الناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي إنه لم تحدث أي إصابات، غير أن المراسلين الفلسطينيين أفادوا أن تسعة أشخاص قد أصيبوا. وذكر عاملون طبيون في موقع الحادث أن اثنين من المتظاهرين أصيبا بجروح بسيطة، بينما عولج سبعة آخرون في موقع الحادث من إصابات طفيفة. وقال شفيق التلولي، وهو من منظمي المظاهرة، إن "مظاهرة اليوم تأتي احتجاجا على أنشطة الاستيطان الإسرائيلية، ولتوجيه رسالة إلى رئيس الوزراء باراك بأنه ينبغي وقف أنشطة الاستيطان". (جروسالم بوست، هآرتس، ٢١ تموز/يوليه)

٢٨٦ - وفي ٢١ تموز/يوليه، أفيد أن رجال الشرطة الفلسطينية احتجزوا اثنين من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي قالوا إنهما فتحا النار على ضابط فلسطيني في قطاع غزة، ثم أطلقوا سراحهما بعد ذلك. وذكر شهود ومسؤولون فلسطينيون أن الجنديين، اللذين كانا ضمن داورية مشتركة مع رجال الشرطة الفلسطينية بالقرب من نيتزاريم، أطلقا النار في اتجاه شرطي فلسطيني بعد نشوب جدال بينهم. ولم يصب أحد في الحادث. (جروسالم بوست، ٢٢ تموز/يوليه)

٢٨٧ - وفي ٢٢ تموز/يوليه، أوقف البريغادير جنرال يوعاف غالانت في غزة أحد أفراد شرطة الحدود لقيامه بإطلاق النار بصورة غير مناسبة، وأمر باتخاذ إجراءات تأديبية ضد عدة ضباط لإخفاقهم في إعداد قواتهم على النحو السليم. وجاءت هذه الإجراءات التي اتخذها غالانت عقب التحقيق في مشادة نشبت في اليوم السابق بين أفراد شرطة الحدود وأفراد الشرطة الفلسطينية عند تقاطع طرق نيتزاريم، وأصيب فيها اثنان من أفراد شرطة الحدود بإصابات طفيفة، وانتزع أفراد الشرطة الإسرائيلية سلاح أحد أفراد

شرطة الحدود عندما أطلق النار في الهواء لتفريق الفلسطينيين. وقال الناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي إن فرد شرطة الحدود لم يتبع القواعد المتعلقة بإطلاق النار. (جروسالم بوست، ٢٣ تموز/يوليه)

٢٨٨ - وفي ٢٠ تموز/يوليه، أصيب ١٣ فلسطينيا في قطاع غزة عقب مصادمات مع جيش الدفاع الإسرائيلي. ووقعت المصادمات بالقرب من نيتزاريم، وهي مستوطنة إسرائيلية قريبة من غزة، بعد أن قامت حركة شباب فتح بتنظيم مظاهرة ضد سياسة الاستيطان الإسرائيلية. وأصيب الفلسطينيون الثلاثة عشر بإصابات تتراوح بين المتوسطة والطفيفة بعد أن أطلق الجنود الإسرائيليون النار عليهم بالطلقات المطاطية. (ذا جروسالم تايمز، ٢٣ تموز/يوليه)

٢٨٩ - وفي ٢٢ تموز/يوليه، أغلقت الأوقاف الإسلامية الحرم الشريف في وجه جميع الزوار طوال اليوم، عقب حدوث مشادة بين الفلسطينيين ومجموعة من المؤمنين بجبل الهيكل. وخلال المشادة، قام العديد من الناشطين في حركة "كاخ" السابقة بإلقاء منشورات في حرم المسجد تدعو إلى "طرد جميع الأجانب". وألقت الشرطة القبض على ثلاثة بتهمة التحريض، وطلبت حبسهم احتياطيا في محكمة التحقيقات بالقدس. وقال مدير الأوقاف، عدنان الحسيني، إن قرار إغلاق الحرم جاء بعد تدفق "مئات" من المصلين اليهود الذين حاولوا "مهاجمة المسجد". وقال، "أوقفهم حراسنا ورجالنا، وبقوا هناك طوال الليل لحماية الحرم". وقال غرشون سالومون، زعيم المؤمنين بجبل الهيكل، إنه ليس مقبولا أن يمنع اليهود من دخول الموقع. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٣ تموز/يوليه)

٢٩٠ - وفي ٨ آب/أغسطس، ذكر نائب وزير الدفاع إفرايم سنيه، أثناء زيارة قام بها المستوطنين اليهود في الخليل، أن أعداد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي الذين يقومون بداوريات في الخليل تزيد عن أعدادهم في مجمل "المنطقة الأمنية" التي أقامتها إسرائيل في جنوب لبنان. وحسب التقارير الأجنبية، فإن إسرائيل تنشر ما يتراوح بين ١ ٠٠٠ و ١ ٥٠٠ جندي في جنوب لبنان. ورد المستوطنون بأن الجنود ليسوا موجودين فحسب لحماية الجيب الذي يضم نحو ٤٠٠ شخص وسط ١٠٠ ٠٠٠ فلسطيني، وإنما أيضا لحماية "مئات الآلاف" من الزوار الذين يأتون إلى الخليل كل عام. (جروسالم بوست، هآرتس، ٩ آب/أغسطس)

٢٩١ - وفي ١٠ آب/أغسطس، أصيب جندي إسرائيلي بجروح خطيرة، بينما أصيب خمسة آخرون ومدني واحد بإصابات تتراوح بين المتوسطة والطفيفة عندما دهمهم فلسطيني بمركبته عند تقاطع طرق ناحشون. وأفادت الأنباء أن الفلسطيني قد لقي مصرعه. غير أنه لم يتضح ما إذا كانت الشرطة قد قتلته رميا بالرصاص، أو أنه لقي مصرعه عندما اصدمت مركبته بشاحنة كانت تقف عند تقاطع الطرق. وقال ناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي إن "الأفراد المسلحين أطلقوا النار على الإرهابي وقتلوه، خشية أن تكون مركبته 'سيارة ملغومة'". وفي هجوم آخر وقع في وقت متأخر من المساء، تعرض إسرائيلي لإطلاق النار عليه وأصيب إصابة متوسطة عند مدخل مستوطنة ميفو موتان، إلى الجنوب الشرقي من جنين في الضفة الغربية. (هآرتس، جروسالم بوست، ١١ آب/أغسطس)

٢٩٢ - وفي ١١ آب/أغسطس، أفادت الأنباء أن اثنين من الفلسطينيين وشرطي إسرائيلي أصيبوا خلال مصادمات وقعت بينما كان أفراد الشرطة الإسرائيلية ينفذون أمرا بهدم منزلين فلسطينيين في حي الولج بالقدس الشرقية. وقال شهود عيان إن رجال الشرطة ضربوهما بالبنادق وهما يقتربان من المنزلين في محاولة لوقف هدمهما. وقال صاحب أحد المنزلين إن اثنين من الفلسطينيين قد أصيبا. وألقت الشرطة القبض على صبي في الثالثة عشرة من عمره لقيامه بإلقاء الأحجار. (جروسالم بوست، هآرتس، ١٢ آب/ أغسطس)

٢٩٣ - وفي ١٥ آب/أغسطس، ذكرت الأنباء أن تحقيقا أجرته وزارة العدل انتهى إلى أن أخطاء وقعت فيها قيادات الشرطة أثناء هدم منازل في قرية العيسوية في القدس الشرقية أدت إلى مقتل رجل فلسطيني، فقد لقي زكي عبيد، وهو أب في الثانية والعشرين من عمره من قرية العيسوية، حتفه بعد أن أطلقت عليه شرطة الحدود النار أثناء الحادث. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وصل إلى القرية الواقعة في القدس الشرقية رجال وزارة الداخلية برفقة الجنود وأفراد شرطة الحدود، وهم يحملون أمرا بهدم المباني غير القانونية. وحسب شهادة قامت بتجميعها منظمة "بيتسيلم" المعنية بحقوق الإنسان، فإن إطلاق النار جاء من مسافة تتراوح بين ١٠ أمتار و ١٥ مترا، وليس من المسافة الدنيا التي تبلغ ٤٠ مترا؛ وبالتالي، يكون غير قانوني. ولم يكن بمقدور التحقيق التوصل إلى الجندي الذي أطلق الطلقة القاتلة، حيث أنه لا يمكن من الناحية الفنية لعلم المقذوفات تحديد البندقية التي تطلق منها الطلقات المطاطية، غير أن التحقيق ألقى بالمسؤولية الجنائية على القيادات المسؤولة عن العملية لعدم تقيدها بالقواعد المتعلقة بالمسافة التي يمكن إطلاق الطلقات المطاطية منها. (هآرتس، ١٥ آب/أغسطس)

٢٩٤ - وفي ١٦ آب/أغسطس، برأت روث أور قاضية المحكمة الجزئية بالقدس ضابط الأمن بإحدى المستوطنات ناحوم كورمان من التهم الموجهة إليه في حادث قتل الصبي الفلسطيني حلمي شوشه، الذي كان في الحادية عشرة من عمره. وكتبت أور أنه ليست هناك أية أدلة يوثق بها تثبت أن كورمان قد ضرب الصبي حلمي شوشه، وهو من سكان قرية حوسان، أو لمسه بأي صورة مادية قبل أن يصاب. وفي إصدارها هذا الحكم، رفضت أور شهادة شابين فلسطينيين، هما إبراهيم وطاهر شوشه، قالا إنهما رأيا كورمان يركل ابن عمهما في فخذه وجبهته، ثم داس على رقبته قبل أن يضربه بمسدسه. كما رفضت النتائج التي انتهى إليها كبير الأطباء الشرعيين يهودا هيس، الذي قال إنه يعتقد، بعد أن شاهد إعادة تمثيل الواقعة حسب رواية الشهود، أن علامتي العنف اللتين كانتا واضحتين على الجسم، واللتين أدت إحداهما مباشرة إلى مصرع الصبي، قد نتجتا عن ضربة المسدس والدوس على الرقبة.وقال كورمان إن شوشه قد سقط أرضا بينما كان يقترب منه. وقال ضابط الأمن بمستوطنة حدار بالقرب من القدس إنه دخل القرية لمنع الشبان من رشق السيارات الإسرائيلية التي تسير على الطريق أسفلها بالحجارة. ووجهت منظمة "بيتسيلم" المعنية بحقوق الإنسان، التي قامت بتجميع شهادات عقب مصرع شوشه مباشرة، انتقادات إلى الحكم، وقالت إنه جزء من اتجاه التهاون في التعامل مع قضايا المواطنين الإسرائيليين الذين يعتدون على الفلسطينيين. وقال عضو الكنيست أحمد الطيبي إن الحكم "ألقى ظلالا سوداء على نظام العدالة الإسرائيلية. فالعرب، فيما يبدو لا يموتون قتلا على الإطلاق، حتى عندما تكون هوية القاتل معروفة". (هآرتس، جروسالم بوست، ١٧ آب/أغسطس)

٧ - القانون المقترح بإعفاء الأشخاص من المسؤولية عن التعويض

٢٩٥ - في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩، أفادت الأنباء أن يعقوب خليل، وهو سائح في الثامنة عشرة من العمر من أصل فلسطيني، طلب تعويضا قدره مليون شاقل عن الإصابات التي لحقت به عندما فتحت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي النار عليه. وقد حدث إطلاق النار في قرية عين يبرود في ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٢، عندما فتحت مجموعة من الجنود الإسرائيليين النار عليه دون إنذار. وترتب على ذلك أن اضطر الأطباء إلى بتر ساق خليل اليسرى. وطلب خليل، في شكواه المقدمة إلى المحكمة المركزية، تعويضا عن الأضرار النفسية التي لحقت به والعلاج الباهظ التكلفة الذي تلقاه في الولايات المتحدة. (جروسالم بوست، ٢ تموز/يوليه)

٨ - جوانب من إقامة العدل

٢٩٦ - في ٣ شباط/فبراير، أعلن الرئيس الإسرائيلي عيزرا وايزمان قراره بتخفيف الأحكام الصادرة على ثمانية يهود يقضون فترات سجن طويلة لقيامهم بقتل أو محاولة قتل فلسطينيين. واتخذ وايزمان قراره قبولا لتوصيات وزير العدل تزاحي هانيغبي المقدمة إليه في الأسبوع السابق. وتضم قائمة اليهود المدانين: (أ) أمي بوبر، الذي قتل سبعة من العمال الفلسطينيين من قطاع غزة رميا بالرصاص في أيار/ مايو ١٩٩٠؛ وكان الحكم الصادر أصلا على بوبر يقضي بسجنه مدى الحياة سبع مرات متتالية ثم خفض إلى السجن ٤٠ سنة؛ ثم منح حقوقا في الإجازات والزيارات وإمكانية تخفيض الحكم بمقدار الثلث لحسن السلوك، بحيث لا يقضي سوى ٢٠ سنة في السجن؛ وأصبح بوبر من غلاة اليهود المتطرفين أثناء فترة سجنه؛ (ب) يورام شكولنيك، الذي حكم عليه بالسجن مدى الحياة عام ١٩٩٣ لقيامه بقتل فلسطيني وهو موثق اليدين والساقين؛ وفي عام ١٩٩٧، خفض الحكم الصادر عليه إلى ١٥ سنة؛ ثم خفضه وايزمان ٤٥ شهرا أخرى بحيث يغادر السجن خلال عام؛ (ج) دانييل مورالي، المحكوم عليه بالسجن مدى الحياة لقتله فلسطينيا، لن يقضي في السجن سوى ٢٠ سنة فحسب بعد قرار وايزمان الأخير؛ (د) أفراهام فاكنين، المحكوم عليه بالسجن مدى الحياة عام ١٩٩١ لقتله فلسطينيا، خفضت فترة سجنه إلى ١٥ سنة، وقد أعربت السلطة الفلسطينية عن غضبها إزاء قرار الرئيس وايزمان بتخفيف الأحكام الصادرة على الإسرائيليين السبعة (الثمانية وفقا لما جاء في صحيفة هآرتس) المدانين بتهم قتل الفلسطينيين. وقالت إن ذلك سيشجع غيرهم من المتطرفين على مهاجمة الفلسطينيين، واتهمت إسرائيل بازدواجية المعايير فيما يتعلق بإطلاق سراح السجناء. (هآرتس، جروسالم بوست، ٤ شباط/فبراير)

٢٩٧ - وفي ٣ شباط/فبراير، نشبت مشادة في محكمة التحقيقات بالقدس بين الدكتور أحمد الطيبي، مستشار الرئيس عرفات رئيس السلطة الفلسطينية، وحفنة من الناشطين اليمينيين على رأسهم نوعام فيدرمان الذي ينتمي إلى حركة "كاخ" المحظورة.ووقع الحادث بعد أن انتهى قاضي التحقيقات من قراءة عريضة اتهام ضد الطيبي ادعت قيامه بمهاجمة أحد أفراد شرطة الحدود قبل عام عند نقطة تفتيش بالقرب من قرية سردا في الضفة الغربية. وفي حديثه مع الصحفيين بعد المشادة، قال الطيبي إنه من

"المشين" أن حراس المحكمة لم يتدخلوا للدفاع عنه، وأنه اضطر إلى الاعتماد على حرسه الخاص لحمايته. ومن الناحية الأخرى، قال فيدرمان "... إننا تعاملنا معه فحسب بطريقة كاهانا. لقد جئنا هنا لنقول إن الطيبي قاتل وجاسوس". (هآرتس، جروسالم بوست، ٤ شباط/فبراير)

٢٩٨ - وفي ٦ شباط/فبراير، رفضت المحكمة الجزئية بالقدس استئنافا مقدما من الدولة ضد حكم أصدرته محكمة تحقيقات بإطلاق سراح اثنين من ناشطي حركة "كاخ". وكان قد ألقي القبض على الاثنين في الأسبوع السابق عقب تطورهما في مشادة مع أحمد الطيبي، مستشار الرئيس عرفات رئيس السلطة الفلسطينية، الذي وجهت إليه تهمة تدعي أنه هاجم أحد أفراد شرطة الحدود. غير أن المحكمة فرضت على المشتبه فيهما الإقامة الجبرية في منزليهما حتى ٩ شباط/فبراير. (هآرتس، ٧ شباط/فبراير)

٢٩٩ - وفي ٩ شباط/فبراير، وجه المدعي العام بالقدس اتهامات لثلاثة أعضاء سابقين في حركة "كاخ" للهياج الذي أثاروه في قاعة المحكمة قبل بضعة أيام، عندما تشاجروا مع أحمد الطيبي، مستشار الرئيس عرفات رئيس السلطة الفلسطينية، وجاء في عريضة الاتهام أنه لو كان الطيبي قد أصيب في الحادث، لكان ذلك قد أحدث "ضجة بالغة ... في المنطقة بأسرها". (جروسالم بوست، ١٠ شباط/فبراير)

٣٠٠ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، قررت المحكمة العليا بالقدس أنه ينبغي التوصل إلى حل وسط فيما يتعلق بالالتماس المقدم من أسرة باروخ غولدستاين للإبقاء على قبره في موقعه الحالي. وكان غولدستاين قد قتل ٢٩ فلسطينيا في الحرم الإبراهيم (مغارة الأولياء) عام ١٩٩٤. وتقدمت أسرة غولدستاين بالالتماس بعد أن قرر جيش الدفاع الإسرائيلي إزالة المزار وكل الرموز التي تمجد المذبحة التي ارتكبها غولدستاين، وهي الرموز التي تكاثرت حول مدفنه في مستوطنة كريات أربع. وكان جيش الدفاع الإسرائيلي قد اتخذ قراره بعد أن أصدر الكنيست قانونا يحظر إقامة نصب تذكارية للإرهابيين. وفي نبأ يتصل بذلك، أفيد أن حركة السلام الآن ستنظم احتجاجا عند قبر غولدستاين، تطالب من خلاله بإزالة النصب التذكاري من المكان. وقال ناطق باسم حركة السلام الآن أنه من غير المعقول ألا ينفذ قانون بهذا الصدد صادر عن الكنيست. (هآرتس، ٢٣ شباط/فبراير، جروسالم بوست، ٢٥ شباط/فبراير)

٣٠١ - وفي ٢٣ شباط/فبراير، وفي انتقاد يندر صدوره علنا، وجه ثلاثة من قضاة المحكمة العليا انتقادا شديدا إلى محكمة جزئية، عندما ألغوا حكما بالإدانة وصفوه بأنه "إساءة لتطبيق قواعد العدالة". وفي ذلك الحكم البالغ الأهمية، أبرأت المحكمة العليا ساحة المحتجز الفلسطيني نضال أبو سعدة من تهمة القتل. وكانت القضية تتضمن اتهامات مفادها أن أبو سعدة، بينما كان محتجزا إداريا في سجن مغيدو، اشترك مع مجموعة من ناشطي حركة "حماس" في قتل سجين آخر، هو عبد الرحمن الكيلاني، للاشتباه في تعاونه مع سلطات السجن. واستعان الادعاء بأحد المسجونين ليكون شاهدا للدولة في القضية، غير أنه على مدار عدة شهور غير هذا الشاهد روايته للأحداث عدة مرات. وفي نهاية المطاف، تقدم الادعاء بآخر رواياته إلى المحكمة، وأصدر وزير الأمن العام أمرا بحظر إذاعة الروايات السابقة التي أدلى بها الشاهد في شهادته.

وقد ظل أبو سعدة محتجزا لمدة سنتين في السجن قبل أن تلغي المحكمة العليا حكم المحكمة الجزئية. (هآرتس، ٢٤ شباط/فبراير)

٣٠٢ - وفي ١١ أيار/ مايو، أمرت المحكمة العليا بإبقاء المكاتب الثلاثة التابعة لـ "بيت الشرق"، التي كانت الحكومة قد أمرت بإغلاقها، مفتوحة إلى ما بعد الانتخابات القادمة. وأعطت القاضية داليا دورنير للجانبين مهلة حتى ١٨ أيار/ مايو للرد على التماس مقدم من تسعة يهود من سكان القدس يقولون فيه إن قرار الإغلاق هو مجرد مناورة سياسية محضة من جانب رئيس الوزراء نتانياهو عشية الانتخابات. وانتقد أولمرت عمدة القدس الطريقة التي عالج بها نتانياهو المسألة. وقال للإذاعة الإسرائيلية إنه حذر نتانياهو من إغلاق "بيت الشرق" قبل الانتخابات بهذه الفترة القصيرة. (جروسالم بوست، ١٢ أيار/ مايو)

٣٠٣ - وفي ٩ حزيران/يونيه، رفضت المحكمة الجزئية في تل أبيب التماسا من الأخوين يهويادا وايتان كحلاني للإفراج عنهما قبل الموعد المحدد لذلك. وكان الأخوان قد أدينا بمحاولة قتل فلسطيني في شباط/فبراير ١٩٩٤ وبحيازة أسلحة بصورة غير قانونية. وحكم على الاثنين بالسجن لمدة ١٢ سنة، غير أن الرئيس عيزرا وايزمان خفف الحكم بعد ذلك إلى ثماني سنوات لكل منهما. (هآرتس، ١٠ حزيران/يونيه)

٣٠٤ - وفي ١٣ تموز/يوليه، قام وزير العدل يوسي بيلين، في أول إجراء رئيسي له كوزير، بتعيين لجنة لبحث إلغاء حالة الطوارئ المفروضة في إسرائيل منذ قيامها قبل ٥١ سنة. وقال بيلين، "من الملائم القول اليوم بأنه ... لا تزال هناك قوانين قد تكون ملائمة للحكومة، غير أنه ليس هناك أي مبرر لأن تظل موجودة". وما لم يجدد الكنيست العمل بحالة الطوارئ، فإنها ستنقضي بصورة آلية في ١ شباط/فبراير سنة ٢٠٠٠. وإذا ما ألغيت حالة الطوارئ، سيتعين الاستعاضة عن حوالي ١٤ قانونا تتصل بحالة الطوارئ. وسيستعاض عن خمسة قوانين بصورة آلية دون إمكانية تجديدها. وتشمل القوانين التسعة التي يمكن تجديدها مع إعلان حالة طوارئ جديدة تعليمات الطوارئ المتعلقة بالاعتقال، التي تسمح بالاحتجاز الإداري؛ والقانون المنظم لحالات التفتيش في حالات الطوارئ؛ وقانون مكافحة الإرهاب؛ وقانون ينظم توريد اللوازم والخدمات؛ وقانون يتيح مصادرة الأراضي أثناء حالة الطوارئ. (هآرتس، ١٤ تموز/يوليه)

المحاكم العسكرية

٣٠٥ - في ١٢ نيسان/أبريل، أصدرت المحكمة العسكرية في اللد حكما على الناطق باسم حركة "حماس"، جمال أبو حجة، من جنين، بالسجن ١٣ شهرا، وبغرامة ٣٥٠ دولارا، بتهمة عضوية حركة "حماس". (جروسالم بوست، ١٦ نيسان/أبريل)

٣٠٦ - في ٢٨ نيسان/أبريل، أفادت صحيفة "هآرتس" أن جيش الدفاع الإسرائيلي قرر إغلاق محكمة اللد العسكرية ونقل ما لديها من قضايا إلى نظام المحاكم المدنية. وكانت محكمة اللد تنظر في التهم الموجهة إلى فلسطينيين من الأراضي المحتلة بالقيام بأعمال إرهاب في إسرائيل. وقال المدعي العام العسكري، الجنرال إيلان شيف، إنه "... في بلد بلغ الحادية والخمسين من العمر"، وفي نظام العدالة كالموجود في

إسرائيل، "ليس من اللائق محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، حتى ولو ادعي بأنهم من الإرهابيين. غير أن ذلك لا ينطبق على الأراضي المحتلة، حيث يقضي القانون الدولي بمحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية. وكانت محكمة اللد العسكرية تعمل بموجب قواعد حالات الطوارئ العسكرية لعام ١٩٤٥ الصادرة أثناء فترة الانتداب البريطاني. وقد خولت محكمة اللد سلطة النظر فيما يدعى أنه من الجرائم الإرهابية، مثل استخدام المتفجرات أو عضوية منظمات غير مشروعة داخل حدود إسرائيل. وقد نظرت المحكمة آلاف القضايا منذ حرب عام ١٩٦٧، أساسا ضد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة، غير أنها نظرت أيضا قضايا ضد دروز من مرتفعات الجولان. (هآرتس، ٢٨ نيسان/أبريل)

مسألة تمثيل محامين فلسطينيين للمتهمين

ملفات الاستخبارات التي لا يمكن الاطلاع عليها

دال - الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتركها نظام التحكم العام هذا وكيفية تنفيذه في حياة أهالي الأراضي المحتلة

١ - مقدمة

٣٠٧ - في ٥ آذار/ مارس، أفيد بأن حياة المقيمين في القرية الفلسطينية، طورا الغربية، المتاخمة للخط الأخضر في يعبد، أضحت لا تطاق نظرا لوجود آلة قطع حجارة إسرائيلية في الجوار. وتسبب الغبار الذي تولده أنشطة مقلع الحجارة بشيوع أمراض صدرية مزمنة لدى السكان وألحق الضرر الجسيم بأشجار الزيتون والماشية. وأفيد عن حصول حوادث سيارات عدة بفعل عدم وضوح الرؤية في المنطقة. وتتأثر أساسات المنازل المجاورة على نحو بليغ بالتفجيرات الجارية في مقلع الحجارة. وناشد سكان طورا السلطة الفلسطينية ومؤسسات حقوق الإنسان التدخل بغية إغلاق المصنع ووضع حد لأثره المتلف للصحة العامة. كما أفاد السكان بأنهم يتعرضون تكرارا لمضايقات من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين اليهود الذين يريدون منهم مغادرة أرضهم. وتحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلية، يمنع المستوطنون اليهود المزارعين والرعاة من الوصول إلى مزارعهم بإعلان الأرض "منطقة عسكرية مغلقة". ونتيجة لذلك، تدهور مستوى الماشية، والخضار المحلية والمراعي. وشكا السكان المحليون أيضا من حالة الهياكل الأساسية الرديئة للغاية بفعل الاحتلال الإسرائيلي. وعلاوة على ذلك، منع جيش الدفاع الإسرائيلي المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والتعمير من تعبيد طريق يربط عدة قرى فلسطينية بحجة وقوعه في المنطقة جيم التي تسيطر عليها إسرائيل. (ذا جروسالم تايمز، ٥ آذار/ مارس ١٩٩٩)

٣٠٨ - في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩، أفيد بأن القاضية في المحكمة الإسرائيلية العليا، داليا دورنر، قد طلبت من الحكومة الإسرائيلية إشعار المحكمة في غضون ١٤ يوما ما إذا كانت لا تزال مصرة على إغلاق بيت الشرق وما إذا كان هناك أي مسوغ لتقديم عريضة ضد الإغلاق. (جروسالم بوست، ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩)

٣٠٩ - في ٤ تموز/يوليه، أفيد بأن عضو الكنيست، يوسي بيلين (أحد الأحزاب الإسرائيلية) أشار في مقابلة أجرتها معه صحيفة عربية دولية إلى أنه ينبغي السماح للسلطة الفلسطينية، في إطار اتفاق الوضع النهائي، بالسيطرة على منطقة جبل الهيكل، بينما تبقى إسرائيل خاضعة للسيادة الإسرائيلية. وأوضح أن من شأن هذا الأمر أن يضفي الطابع الرسمي على حالة قائمة أصلا. وعقب نشر المقابلة، طلب حزب الليكود من رئيس الوزراء المنتخب باراك إدانة تصريحات بيلين، ومنعه من تبوؤ أي منصب وزاري. وأعلن مكتب باراك بدوره أن الوزارة العتيدة ستلتزم بـ "... وحدة القدس وكليتها وسيادتها... وستعمل حكومة باراك، تمشيا منها مع المبادئ الأساسية التي حددتها لنفسها، على تطوير القدس وتحسين وضعها، وستواصل بناء المدينة لما فيه مصلحة المواطنين". وأصر بيلين على تصريحاته، موضحا بأن "إسرائيل سوف تضمن وحدة القدس في أي اتفاق على الوضع النهائي، غير أنها في الوقت ذاته ستحافظ على حساسية الاحتياجات البلدية، والدينية والرمزية الموجودة لدى غير اليهود داخل المدينة". (هآرتس، جروسالم بوست، ٤ تموز/يوليه)

٣١٠ - في ١٥ تموز/يوليه، أفيد بأن موظفي أمن رسميين رافقوا مجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين ضمت ٤٠ شخصا بجولة في ميناء حيفا وعرفوهم على الموظفين العاملين فيه أملا في تشجيع الصادرات الفلسطينية. وصرح متحدث رسمي إسرائيلي بأن الزيارة استهدفت تقليص الاعتماد على الوسطاء لما يشتمل عليه من ارتفاع في التكلفة وتبديد للوقت. وأعلن المتحدث الرسمي بأنه تم أيضا بذل جهود لتشجيع رجال الأعمال الفلسطينيين على استخدام ميناء أسدود. وتعتزم السلطة الفلسطينية فتح ميناء في مدينة غزة. (جروسالم بوست، ١٥ تموز/يوليه)

٣١١ - في ٢٠ تموز/يوليه، صرح وزير الأمن الداخلي، شلومو بن عامي، بأنه ينوي التوصية بإبقاء مكاتب بيت الشرق الثلاثة التي أمرت الحكومة السابقة بإغلاقها، مفتوحة. وصرح بن عامي بأنه تأكد من عدم اضطلاع الفلسطينيين بأي نشاط سياسي انطلاقا من المكاتب ومن عدم دفع السلطة الفلسطينية أي رواتب لها وعدم منحها أي دعم مالي آخر. غير أنه لدى تحدثه إلى المراسلين، أعلن بن عامي أن الحكومة الحالية تؤيد سياسة الحكومة السابقة في التأكيد بأنه لا يمكن لبيت الشرق أن يكون مركزا لأي نشاط سياسي. وقبيل انتخابات ١٧ أيار/ مايو، أمر رئيس الوزراء حينذاك بنيامين نيتنياهو بإغلاق المكاتب. وفي ١١ أيار/ مايو، أصدرت المحكمة القضائية العليا حكما بإبقائها مفتوحة إلى ما بعد الانتخابات. (جروسالم بوست، ٢٠، ٢٢ تموز/يوليه)

٣١٢ - في ٢٠ تموز/يوليه، أصدرت المحكمة القضائية العليا حكما يقضي بأن تسمح الشرطة الإسرائيلية لمجموعات صغيرة من اتباع المنظمة اليمينية مؤمني جبل الهيكل بزيارة موقع جبل الهيكل. إذ طلب رئيس

هذه المنظمة الإذن بأداء الصلاة العامة وتلاوة سفر المراثي يوم ذكرى تدمير المعبدين، (جروسالم بوست، ٢١ تموز/يوليه)

٢ - الراشدون

٣١٣ - في ٢ شباط/فبراير، أفيد بأن إسرائيل هددت بوقف سير العمليات في مطار غزة الدولي إذا ما واصل موظفو الأمن الفلسطينيون عرقلة مهام موظفي الأمن الإسرائيليين. قال الموظفون الرسميون الفلسطينيون بأنهم لم يخرقوا البروتوكول المتعلق بالمطار. (جروسالم تايمز، ٥ شباط/فبراير)

٣١٤ - في ٤ شباط/فبراير، اجتمع في رام الله زهاء ٥٠ رئيسا لما يربو على ٢٠ لجنة فرعية فلسطينية وإسرائيلية تعالج المسائل المدنية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وأنشئت اللجان بموجب اتفاق أوسلو وأعيد إنشاؤها بموجب مذكرة واي ريفر لمعالجة مسائل معينة مثل البيئة، والكهرباء، والمياه، والاتصالات، والنقل. والمسائل التي تم التطرق إليها في هذا التجمع اشتملت، في جملة أمور، على: الهيكل الأساسي المائي (ستوافق إسرائيل على مد خمسة أنابيب مياه مركزية ستمكن الفلسطينيين من ربط حوالي ٥٠ قرية في الضفة الغربية بخط المياه الرئيسي)؛ واستيراد السيارات المستعملة (إن وزارة النقل الإسرائيلية بصدد سن قوانين للسماح للفلسطينيين باستيراد السيارات المستعملة الذي كان محظورا في السابق؛ وهي تأمل بأن يؤدي تمكين الفلسطينيين من استيراد السيارات المستعملة إلى انخفاض سرقة السيارات)؛ والاتصالات (ثمة مشكلة واضحة نجمت عن منح السلطة الفلسطينية رمزها الهاتفي الدولي الخاص بها؛ فأصبحت مكالمة هاتفية من رام الله إلى القدس مكالمة دولية). (جروسالم بوست، هآرتس، ٥ شباط/فبراير)

٣١٥ - في ١٥ شباط/فبراير، منعت إسرائيل ضباط الشرطة الفلسطينية من تحصيل الضرائب من سائقي الشاحنات الذين يمرون عبر معبر كارني. إذ وصفت إسرائيل الضرائب كـ "أموال حماية" لآليات الأمن الفلسطينية. ونتيجة للخلاف، أغلق المعبر لعدة ساعات. وبعد عمليات تأخير عديدة فتحت محطة الشحن الجديدة في شهر كانون الأول/ ديسمبر الماضي. وهي حلت محل محطة تجاوزها الزمن إذ كان على كل شاحنة عابرة تفريغ كامل حمولتها لفحصها لدواع أمنية قبل إعادة تحميلها. والمحطة الجديدة مجهزة بآلات الأشعة السينية التي تمكن من فحص الشاحنات بدون تفريغ حمولتها. أعيد فتح المحطة لاحقا، غير أنه أفيد بأن الجو السائد في الموقع لا يزال معكرا. (هآرتس، ١٦ شباط/فبراير)

٣١٦ - في ١ آذار/ مارس، أفيد، وفقا لمنسق الأنشطة الحكومية في الضفة الغربية والقطاع، شلومو درور، بأنه سُمح لزهاء ٠٠٠ ١٠٠ فلسطيني من الضفة الغربية والقطاع - من مجموع السكان البالغ حوالي ٢,٥ مليون فلسطيني - دخول إسرائيل أثناء فترات الإغلاق "غير المحكمة" الروتينية، من أصلهم زهاء ٠٠٠ ٥٠ عامل مياوم، و ٠٠٠ ٢٠ إلى ٠٠٠ ٣٠ تاجر، ومن تبقى هم من السائقين، والتلامذة، والموظفين لدى السلطة الفلسطينية وما شابه. وأثناء فترات الإغلاق الروتينية، يدخل إسرائيل حوالي ٠٠٠ ٥٠ إلى ٠٠٠ ٦٠

عامل مياوم "غير شرعي". وأثناء الإغلاق، تنجح نسبة مئوية كبيرة من هؤلاء العمال في الوصول إلى إسرائيل. وصرح درور بأن معظم هؤلاء العمال "غير الشرعيين" يظهرون مجددا في إسرائيل. وأضاف بأن إسرائيل قررت الكف عن استخدام برنامج "الاستخدام المتواصل" الذي استخدمته في الماضي، والذي يمنح حاملي الرخصة الحصانة من حالات الإغلاق. وأعلن أنه لا لزوم للبرنامج لأنه من المتوقع أن يبقى الإغلاق الحالي ساري المفعول فقط حتى نهاية عيد البوريم. ووفقا لأحد مراسلي هآرتس، يشكل الفلسطينيون الذين يعملون في إسرائيل قسما هاما من القوى العاملة الفلسطينية التي تبلغ حوالي ٠٠٠ ٥٥٠ شخص، بحيث يبدأ الأثر الاقتصادي للإغلاق يأتي مفعوله في غضون أيام قليلة. ويتيح الإغلاق "المحكم" عبور غالبية الأغذية وغيرها من السلع عن طريق نقاط العبور الحدودية الفلسطينية - الإسرائيلية.

٣١٧ - في ٢ آذار/ مارس، أفيد بأن وزارة الداخلية قد جردت ٧٨٨ فلسطينيا مقدسيا في عام ١٩٩٨ من حقوقهم في الإقامة. وبينما يعتبر الفسطينيون سياسة الوزارة "ترحيلا صامتا"، يدعي موظفو وزارة الداخلية الرسميون أنهم لا يقومون إلا بالتقيد بالقانون. وفي ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ أصدر فريقا بيت السلام وهاموكو المعنيان بحقوق الإنسان، ومركز الدفاع عن الفرد تقريرا بعنوان "الترحيل الصامت يتواصل"، أوضحوا فيه أن السياسة الإسرائيلية تستهدف خفض عدد الفلسطينيين في المدينة. وثمة طرائق محددة لذلك تشتمل مصادرة الأراضي والتمييز في الاستثمار في الهياكل الأساسية الحضرية في الأحياء الفلسطينية. وأدت القيود المفروضة على منح الفلسطينيين في القدس تراخيص البناء إلى نقص هائل في المساكن، مما أرغمهم على مغادرة المدينة للانتقال إلى مناطق لم تضمها إسرائيل بعد. وبدأت هذه السياسة في عهد إدارة حزب العمل، عقب اتفاق أوسلو الثاني، حينما جرد مواليد في القدس قضوا بضع سنين خارج البلد من حقوقهم في الإقامة. ومنذ نهاية ١٩٩٥، تم تعريف المقادسة الذين انتقلوا من المدينة بفعل نقص المساكن على أنهم أناس "انتقل محور حياتهم ليتجاوز حدود القدس" وبالتالي سقط "حقهم" في الإقامة في المدينة. كما أن الأشخاص الذين أمضوا وقتا في الخارج إما للعمل أو للدراسة قد جردوا أيضا من حقوقهم في الإقامة في المدينة، في حين أن حاملي الجنسيتين قد أرغموا على الاختيار بين جواز سفرهم الأجنبي وحقهم في العيش في القدس. (هآرتس، ٢ آذار/ مارس)

٣١٨ - في ٥ آذار/ مارس أفيد، وفقا للمدير الفلسطيني لشؤون اللاجئين، أسعد عبد الرحمن، بأن خدمات وكالة الأونروا إلى اللاجئين الفلسطينيين قد انخفضت بنسبة ٣٥ في المائة منذ توقيع اتفاقات أوسلو. وحذر أسعد من مغبة زعزعة الاستقرار التي يحتمل أن تتسبب بها مثل هذه التخفيضات. (جروسالم تايمز، ٥ آذار/ مارس ١٩٩٩)

٣١٩ - في ٢٣ آذار/ مارس، أفيد بأن وزير الدفاع، أرينز، قد أعلن عن اتخاذ عدة تدابير للتخفيف من وطأة الوضع على سكان الضفة الغربية، بمناسبة قدوم عيد الأضحى لدى المسلمين. وخلال فترة العيد، كانت ستسمح مؤسسة الدفاع بزيادة عدد الأقارب الآتين من الضفة الغربية وقطاع غزة لزيارة الأسرى في السجون الإسرائيلية. وإضافة إلى ذلك، حصلت حوالي ٦٠٠ ١ أسرة فلسطينية على تراخيص للم شمل

العائلات، وحوالـــي ١٧٠ طالبا على إذن بدخول الضفة الغربية من غزة. (جروسالم بوست، هآرتس، ٢٣ آذار/ مارس)

٣٢٠ - في ٢٤ آذار/مارس، كشف النقاب عن أن تقارير استخبارات رفعت مؤخرا إلى رئيس الوزراء نتنياهو وصفت وجود "حكومة موازية" تعمل في القدس العربية بالتوازي مع الحكومة الإسرائيلية. ويزعم أن الدافع وراء بعض النشاط الذي تضطلع به الحكومة الفلسطينية السرية هو رغبة السلطة الفلسطينية في إقامة السيادة على المدينة. ووفقا للتقارير، فإن رد الفعل الإيجابي الذي يبديه العرب في القدس الشرقية إزاء أنشطة "الحكومة الموازية" ناشئ في المقام الأول من الفراغ الهائل الذي خلقته إسرائيل على مدى العقود القليلة الماضية في مجال الخدمات والهياكل الأساسية في القسم الشرقي من العاصمة. وقدم بيت الشرق في القدس الشرقية برنامج تأمين صحيا لما يقرب من ٣ ٠٠٠ أسرة، أي ما يقدر بزهاء ٠٠٠ ١٥ شخص. واستهدف التأمين في أول الأمر الفلسطينيين الذين رفض منحهم بطاقات هوية أو الذين أضاعوها، أو الذين خسروا أهليتهم في الحصول على التأمين الصحي من معهد التأمين الوطني الإسرائيلي. كما أن بيت الشرق يقدم اعتمادات مالية للتعليم الخاص والإسلامي لسكان القدس الشرقية المفتقرين. (هآرتس، ٢٤ آذار/ مارس)

٣٢١ - في ٢٦ آذار/ مارس، أفيد بأن فلسطينيين أبدوا احتجاجا على بناء منطقتين صناعيتين إسرائيليتين في جنين وقلقيلية كونهما أقيمتا على حساب الأراضي الزراعية. كما أن وزير الصناعة في السلطة الفلسطينية قد رفض فكرة إنشاء منطقة صناعية إسرائيلية في الرام، إذ اعتبرها تدبيرا استفزازيا ينتهك اتفاقات أوسلو. وتقوم إسرائيل كذلك بإعاقة سير الأعمال في منطقة جنين الصناعية. (ذا جروسالم تايمز، ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٩)

٣٢٢ - في ١١ نيسان/أبريل أفيد بأن معهد التأمين الوطني قد قرر أن يمنح المزايا الطبية فورا إلى الفسطينيين الذين يعودون للعيش في القدس بعد الإقامة في المجتمعات المحلية المجاورة في الضفة الغربية، مما يسجل تغييرا في السياسة التي اتبعها في السنوات الأربع الماضية. فيما مضى، كانت حقوق الإقامة في القدس - مع المزايا الاجتماعية التي ترافقها - تزول بعد مضي سبعة أعوام على مغادرة الفرد المدينة. وتجسد تغيير السياسة في استجابة وزير الداخلية إيلي سويسا لاستئناف قدمته إلى محكمة عليا خمس منظمات معنية بحقوق الإنسان و ١٤ فلسطينيا، طعن في إلغاء حقوق آلاف الفلسطينيين في الإقامة. حدد موعد الاستئناف في ٢٢ نيسان/أبريل. وأعلن سويسا في رده بأنه "فيما لو انتقل فلان من السكان إلى مستوطنة مجاورة شديدة القرب من الحدود البلدية للقدس - أي، أنه عاش في القدس الكبرى - وما زال محور حياته في كل جوانبها (العمل، والعلاج الطبي، والتعليم إلى ما هنالك) في إسرائيل، حينئذ لن تقول وزارة الداخلية إن إقامة فلان قد انتهى مفعولها". والفلسطينيون المولودون في القدس معترف بهم كمقيمين دائمين عقب ضم المدينة عام ١٩٦٧. وبخلاف المواطنية، يمكن لوضع الإقامة الدائمة أن ينتهي. وفي عام ١٩٩٥، أصدر المدعي العام حكما بأن الضفة الغربية وقطاع غزة يقعان خارج إسرائيل لأغراض حقوق

الإقامة الدائمة. وبذا، فإن العديد من الفلسطينيين الذين انتقلوا خارج الحدود البلدية للقدس بفعل النقص الشديد في المساكن فقدوا حقوقهم في الإقامة بعد انقضاء سبعة أعوام. (هآرتس، ١١ نيسان/أبريل)

٣٢٣ - في ١٤ نيسان/أبريل، أفيد بأن عشرات المتظاهرين قد تجمعوا مقابل البوابة الجديدة في القدس القديمة للاحتجاج ضد سياسة وزارة الداخلية في مصادرة هويات الفلسطينيين المقدسيين. وكان من المقرر أن تستمع المحكمة القضائية العليا في الأسبوع التالي إلى عريضة تقدمت بها في نيسان/أبريل ١٩٩٨ مجموعات معنية بحقوق الإنسان بشأن ١٥ حالة من مصادرة بطاقات الهوية. وادعى مقدمو العريضة بأن سياسة المصادرة هذه قد زادت بنسبة قريبة من ٦٠٠ في المائة في السنوات الأربع الماضية. وصرحت عضو المجلس التشريعي حنان عشراوي بأنه "في الوقت الذي يتحدث العالم أجمع عن التطهير الإثني في كوسوفو، ها هو يجري هنا بالتحديد، في القدس". وأعلنت منظمات حقوق الإنسان أن وزارة الداخلية لا تفتأ، منذ عام ١٩٩٦، تزيد من العقبات أمام الفلسطينيين لإثبات صلاتهم بالمدينة. فالسلطات تطلب الآن دليلا على أن القدس تشكل محور حياتهم، بما في ذلك الإثبات بأن جميع افراد العائلة قد ولدوا، أو أقاموا، أو عملوا أو ارتادوا المدارس في القدس. كما يجب تقديم إثبات على دفع تكلفة الخدمات العامة والضرائب على الملكية. وبين عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٨، صودرت بطاقات هوية خاصة بـ ٢ ٠٨٣ أسرة. وأعلن ماثيو بروباكر من "بديل"، وهو مركز البحوث المعني بإقامة الفلسطينيين وحقوق اللاجئين بأن "هذه السياسة تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على أنه لدى احتلال قوة أجنبية أي أراض، يجب عليها منح سكانها الإقامة المتعذر إلغاؤها". (جروسالم بوست، ١٥ نيسان/أبريل)

٣٢٤ - في ١٤ نيسان/أبريل، وكجزء من "الحملة لإنهاء مصادرة بطاقات الهوية"، شارك زهاء ٥٠ شخصا في تظاهرة نظمت قرب البوابة الجديدة في القدس تحت رعاية عدة منظمات فلسطينية وإسرائيلية معنية بحقوق الإنسان. وتنشد الحملة تحفيز عامة الناس للتنبه لقرار المحكمة القضائية العليا المقرر أن تصدره الأسبوع التالي، والذي سيبت في مستقبل عدة عائلات فلسطينية مهددة بالطرد من منازلها في القدس. وسعيا منها لإنقاص عدد السكان العرب، صادرت الحكومة الإسرائيلية ٢ ٠٨٣ بطاقة هوية مقدسية لفلسطينيين. وهذه البطاقات التي سحبت منذ عام ١٩٩٥، تؤهل كل شخص بالتمتع بالمزايا الاجتماعية الكاملة التي يتمتع بها مواطنو إسرائيل. ومن خلال التلاعب بالقوانين القديمة، لا يسمح لأي مواطن فلسطيني كان قد غادر القدس للعيش إما في الخارج أو في الضفة الغربية لمدة سبع سنوات أو ما يزيد، بالعودة للعيش في المدينة التي ولد فيها. (ذا جروسالم تايمز، ١٦ نيسان/ابريل)

٣٢٥ - في ٣ أيار/ مايو، أفيد بأن الحكومة الإسرائيلية قد وافقت مبدئيا على خطة لإقامة منطقة صناعية مشتركة جنوبي نابلس. وأعلن منسق الأنشطة الحكومية، ياكوف أور، عن وجود خطط لمناطق صناعية أخرى قيد الإعداد، مثل منطقة صناعية للتكنولوجيا المتقدمة في طولكرم وآخر في رفح. وتحدث أور أثناء جولة قام بها لمعبر كارني ومنطقة غزة الصناعية المتاخمة، حيث استخدم ٤٠٠ شخص للعمل في صناعات نسيج بسيطة التكنولوجيا أنشئت في إطار مشاريع تجارية فلسطينية إسرائيلية مشتركة. (جروسالم بوست، ٣ أيار/ مايو)

٣٢٦ - في ٥ أيار/ مايو، أفيد بأن وزير الأمن العام، كحلاني، طلب من الفريق المسؤول عن التحقيق في موضوع بيت الشرق إعداد تقرير عن التبعات القانونية التي تنجم عن إغلاق ثلاثة مكاتب فلسطينية عاملة في موقع القدس الشرقية. وأعلن فيصل الحسيني أنه لن يقدم عريضة للمحكمة القضائية العليا الإسرائيلية إذا ما قررت الشرطة إغلاق بيت الشرق، لأن الفلسطينيين لا يعترفون بسلطة المحكمة. (جروسالم بوست، هآرتس، ٦ أيار/ مايو)

٣٢٧ - في ٢١ أيار/ مايو، أفيد بأن مختلف رؤساء الكنائس المسيحية في القدس رفضوا بشدة الاقتراح الذي قدمته وزارة الشؤون الدينية في إسرائيل بفتح بوابة جديدة تؤدي إلى الأماكن المقدسة في القدس القديمة. فبطريرك اللاتين وبطريرك الأرثوذكس الشرقيين وبطريرك الأرمن يؤمنون جميعا بأن فتح البوابة الجديدة ستضر بالوضع الراهن السائد في الكنيسة. ويتوقع أن يزور عدد واسع من السياح الأماكن المقدسة في العام ٢٠٠٠. (ذا جروسالم تايمز، ٢١ أيار/ مايو)

٣٢٨ - في ٢٧ أيار/ مايو وجه كبير قضاة المحكمة العليا باراك انتقاده الشديد للحكومة لرفضها إعادة المواطنية لإسرائيليات من أصل فلسطيني، سحبت منهن حينما تزوجن فلسطينيين وانتقلن إلى الأراضي المحتلة في الضفة الغربية أو قطاع غزة. وقد أمهل وزارة الداخلية ٩٠ يوما لإعادة النظر في سياستها "المخزية". ومبديا نفاذ صبره سأل باراك "لم قامت الحكومة أصلا بسبحب جنسيتهن؟" "أنا لا افهم ذلك. إن هذا لا يتطابق مع أي معايير في الإنصاف. هل يجرؤ أي كان على الطلب من إسرائيلي يهودي التنازل عن جنسيته لو انتقل إلى إحدى المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي؟". خلال العام الماضي، استمعت المحكمة إلى ثلاث عرائض احتجاج على سياسة الوزارة. وزعمت العريضة بأن الإسرائيليات الفلسطينيات قد أبلغن بأنه لو أردن الحصول على بطاقة هوية صالحة للأراضي - التي يحتجن إليها بغية الحصول على الخدمات الأساسية، بما فيها تسجيل أطفالهن - عليهن توقيع وثيقة يتنازلن فيها عن مواطنيتهن. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٨ أيار/ مايو)

٣٢٩ - في ١٣ حزيران/يونيه، أفيد بأنه كان من المتوقع أن يتدخل النائب العام، إلياكيم روبنشتاين، نيابة عن ربّي عمل إسرائيليين في الضفة الغربية، في نزاع نشأ مع عمال فلسطينيين. وحققت محكمة العمل الوطنية في النزاع الذي قام على أجور هؤلاء المستخدمين وحقوقهم. وقام المجلس المحلي لمستوطنة شعفاط زئيف ومصنع أبير للنسيج في منطقة بركان الصناعية كليهما باستئناف أحكام منفصلة أصدرتها محكمة العمل اقتضت دفع أجور العمال الفلسطينيين وفقا للقانون الإسرائيلي بدلا من القانون الأردني. واستند الاستئناف الذي قدمته شعفاط إلى أن النظم الأمنية في الضفة الغربية تتقدم على غيرها من التشريعات، إلا إذا تم النص على خلاف ذلك، فالأجور التفاضلية مباحة بموجب هذه النظم الأمنية. والنائب العام مخول التدخل في مثل نزاعات العمل هذه إذا كانت تتصل بحقوق دولة إسرائيل أو إذا كانت تهم المصلحة العامة. وكانت المنظمة غير الربحية "خط العمال الساخن" (Kav La'oved) تمثل العمال الفلسطينيين الذين شكوا من تقاضي أجور تقل عن أجور زملائهم الإسرائيليين. (هآرتس، ١٣ حزيران/يونية)

٣٣٠ - في ٢٠ حزيران/يونيه، أفيد بأن القادة الفلسطينيين عقدوا سابقا اجتماعا دام ثلاثة أيام دعوا فيه سكان الضفة الغربية وقطاع غزة إلى التوقف عن العمل في المستوطنات اليهودية "لأن المستوطنات تشكل تهديدا لوجودنا الوطني". وجاءت هذه الدعوة بعد مضي أقل من أسبوع على بدء منع الشرطة الفلسطينية العمال من الوصول إلى أعمالهم في قطاع البناء في مستوطنات قطاع غزة. وفي حين أن هذا التدبير اقتصر على غزة ولم يشمل العمال الزراعيين، فإن البيان الذي صدر إثر اجتماع القادة الفلسطينيين كان يستهدف جميع أنواع العمل في المستوطنات في كافة أنحاء الضفة الغربية وغزة وأولئك العاملون في المستوطنات - البالغ عددهم ٠٠٠ ١١ عامل وفقا لوزارة العمل في السلطة الفلسطينية - يقولون إنهم يعملون بغية إعالة أسرهم. وهم يتقاضون أجورا تزيد على أجور عمال البناء في المناطق الفلسطينية. وأعرب الموظفون الرسميون الفلسطينيون عن أملهم إيجاد أعمال بديلة للعمال، لكن ما من دلائل تشير إلى اتخاذ أي خطوات لتحقيق هذا الغرض. وقدرت وزارة العمل أن نسبة البطالة في الضفة الغربية تبلغ ٢٠ في المائة، وفي قطاع غزة ٢٦ في المائة. (جروسالم بوست، ٢٠ حزيران/يونيه)

٣٣١ - في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩، نظم القادة الفلسطينيون "يوم الغضب" للاحتجاج ضد أنشطة الاستيطان الإسرائيلية. ونظمت مسيرات إلى أراض حددت للمصادرة وعم القدس الشرقية إضراب تجاري. وكثفت الشرطة الإسرائيلية من وجودها في المدينة لمجابهة المحتجين الفلسطينيين. ودعت منظمة فتح المواطنين الفلسطينيين إلى التصدي للجرافات الإسرائيلية في جبل أبو غنيم ورأس العامود. ووفقا لصحيفة معاريف الإسرائيلية، حذر موظفو الأمن الإسرائيليون من احتمال اندلاع العنف في الضفة الغربية في ضوء تصاعد النشاط الاستيطاني مؤخرا في الضفة الغربية والقدس الشرقية. (ذا جروسالم تايمز، ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩)

٣٣٢ - في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩، حاول رجل أداء أحد شعائر الصلاة اليهودية داخل مجمع المسجد الأقصى ولكن حراس المسجد قاموا بطرده. وكرد فعل لهذه الحادثة، قامت هيئة الأوقاف بإقفال بوابات المسجد وهددت بإلغاء جميع زيارات السياح للمجمع. ومؤخرا، برأت المحكمة القضائية العليا الإسرائيلية ساحة عدد من الإسرائيليين الذين اتهموا بدخول مجمع المسجد الأقصى بصورة غير مشروعة. كما طلبت المحكمة من المدعي الإسرائيلي تفسيرا كاملا لسبب عدم مشروعية دخول الإسرائيليين المتدينين المسجد وأداء شعائر الصلاة فيه. (ذا جروسالم تايمز، ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩)

٣٣٣ - في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، أفادت التقارير أن قوات الأمن الفلسطينية بدأت في منع العمال الفلسطينيين من العمل في المستوطنات اليهودية في قطاع غزة. وتشير التقارير إلى أن الشرطة الفلسطينية تعمد إلى إيقاف العمال وهم في طريقهم إلى العمل في ثلاث مستوطنات هناك. وهذه الخطوة ينظر إليها باعتبارها تدبيرا جديدا لتوطيد الموقف الفلسطيني إزاء المستوطنات وتوجيه رسالة إلى الحكومة الإسرائيلية فحواها أن قضية المستوطنات ستظل ذات أولوية عليا بالنسبة للسلطة الفلسطينية. وحسب التقديرات الفلسطينية الرسمية، يعمل في المستوطنات اليهودية ما يقرب من ٠٠٠ ١١ عامل وأجر العامل الفلسطيني في المستوطنات اليهودية يزيد بمقدار ثلاثة أضعاف عن متوسط أجر العامل في الضفة

الغربية وقطاع غزة. وتتراوح أرقام البطالة بين الفلسطينيين ما بين ٢٠ و ٢٦ في المائة. (جروسالم بوست، ١٨ و ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩)

٣٣٤ - في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩، أفادت التقارير أن السيارات التي تحمل ألواح تراخيص تابعة للسلطة الفلسطينية غير مسموح لها بدخول نابلس عن طريق مبنى ضخم تابع للجيش الإسرائيلي وذلك كإجراء انتقامي اتخذ بسبب منع الإسرائيليين من زيارة قبر يوسف في نابلس. ومن ثم، أوقفت عشرات السيارات التي كانت تمر على الطريق. (ذا جروسالم تايمز، ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩)

٣٣٥ - في ٢٠ تموز/يوليه، قال وزير الداخلية، ناتان شارانسكي، إنه يحبذ وضع نهاية لإلغاء حقوق إقامة الفلسطينيين الذين انتقلوا من القدس الشرقية. فقد صرح للصحفيين أثناء زيارة لمكاتب الوزارة في القدس الشرقية: "أرى أن الوقت قد حان لتغيير هذه السياسة ووضع حد لإلغاء حقوق إقامة المقيمين في القدس الشرقية"، وأضاف أنه سوف يناقش هذه المسألة مع رئيس الوزراء ايهود باراك. ووصف وزير البنية التحتية الوطنية، إليي سويصا، الذي كان وزيرا للداخلية في الحكومة السابقة اقتراح شارانسكي بأنه اقتراح "غير مسؤول"، وحذر من أنه يمكن "أن يعرض مركزنا في القدس للخطر". وعلى حد قول مجموعة بيت سيليم لحقوق الإنسان، فقد ٧٨٨ شخصا حقوق الإقامة في عام ١٩٩٨، وأعربت المجموعة عن أملها في أن يلغى القانون الذي لم ينفذ بحزم حتى أوائل عام ١٩٩٦. وخلال السنوات الثلاث الماضية، فقد ما يزيد على ٠٠٠ ٢ شخص حق الإقامة في خطوة اعتبرها الفلسطينيون محاولة لتغيير التوازن الديموغرافي للمدينة وأطلق عليها البعض وصف "التطهير العرقي". وقالت السيدة حنان عشراوي، المشرعة التابعة للسلطة الفلسطينية "إنه من المؤسف أن [شارانسكي] لم يفكر في ذلك من قبل عندما كان يخدم في الحكومة السابقة. ولكنها خطوة نسعى إلى تحقيقها، فوضع نهاية لتلك السياسة يعد تدبيرا إيجابيا ونأمل أن يعيدوا بطاقات الهوية لكل من صودرت بطاقاتهم". (هآرتس، جروسالم بوست، ٢١ تموز/يوليه)

٣٣٦ - في ٢٢ تموز/يوليه، أفادت التقارير أن جمعية الدفاع عن الحقوق المدنية في إسرائيل ناشدت الوزارات التابعة للحكومة أن تعمل على تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد، وأن يبدأ ذلك بوضع اللمسات الأخيرة للدستور. ووفقا للجمعية، فإنه رغم التحسن الذي طرأ في السنوات الأخيرة على القرارات التشريعية والقضائية المتعلقة بحقوق الإنسان فلا يزال هناك تمييز بين الإسرائيليين اليهود والإسرائيليين العرب. فحقوق الفلسطينيين تنتهك انتهاكا جسيما، والسياسات والإجراءات الحكومية المتخذة فيما يتعلق بحقوق الإنسان ظلت ساكنة بلا حراك أو تراجعت. وقالت جمعية الدفاع عن الحقوق المدنية في إسرائيل إن وزارة الداخلية انتهجت على مدى السنوات القليلة الماضية سياسة تمييزية ضد من لا يعتنقون اليهودية. ومجال لم شمل الأسر هو من أكثر المجالات التي يلاحظ فيها ذلك. ويتعين حتى على المواطنين الإسرائيليين الذين يتزوجون من فلسطينيات أو المواطنات الإسرائيليات المتزوجات من فلسطينيين من الضفة الغربية أو غزة أن يعيشوا بعيدا عن أزواجهم لسنوات عديدة بسبب اللوائح الوزارية، وكثيرا ما يفقد الفلسطينيون الذين يولدون في القدس الشرقية حقوق إقامتهم فيها. وأكدت الجمعية على انتهاك

حقوق الإنسان في القطاع الفلسطيني، بما في ذلك استعمال العنف ضد المحتجزين الفلسطينيين من جانب المستجوبين في دوائر الأمن العام. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٢ تموز/يوليه)

٣٣٧ - وفي ١٥ آب/أغسطس، أعلن نائب وزير الدفاع، افراييم سنيح، أن إسرائيل ستزيد من عدد العمال الفلسطينيين المسموح لهم بدخول البلد من قطاع غزة. وأكد أن أمن إسرائيل يتعزز عندما يزيد عدد الفلسطينيين الذين يكسبون رزقهم من وظائف في إسرائيل. وأثناء جولة قام بها سنيح لقواعد جيش الدفاع الإسرائيلي في مجموعة مستوطنات غوش كاتيف ونقاط الاحتكاك بين الإسرائيليين والفلسطينيين قال: "كلما كانت الحالة الاقتصادية في القطاع أفضل، فإن استعداد المقيمين فيه لشن هجمات يكون أقل. ومن ثم، فإن لدينا مصلحة وراء ارتفاع مستوى المعيشة هناك. وفي الوقت نفسه، سنحافظ على معايير أمننا المتعلقة بدخول إسرائيل". وذكر سنيح أن نحو ٢٥ ٠٠٠ شخص من المقيمين في غزة لديهم تصاريح للعمل في إسرائيل. وقال "يتعين علينا أن نحافظ على هذا العدد، وزيادته في المستقبل إن أمكن، حتى يكون مستوى المعيشة معقولا ويرتفع تدريجيا". وقال المسؤولون عن الدفاع إنهم يريدون التوصل إلى وضع يمنح فيه تصريح عمل لأي فلسطيني متزوج يزيد عمره عن ٢٢ سنة ولديه تصريح رسمي من الجهات الأمنية. وفي الوقت الحالي، يحمل نحو ٦٠ ٠٠٠ شخص من قطاع غزة والضفة الغربية تصاريح عمل، ولكن عددا آخر يبلغ ٤٠ ٠٠٠ شخص يدخلون بطريقة غير مشروعة دون تصاريح. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٦ آب/أغسطس)

٣ - الأطفال

٣٣٨ - وفي ٢٠ آذار/ مارس، أصيب ثلاثة من الأطفال الفلسطينيين بجروح خطيرة عندما انفجرت عبوة ناسفة في منطقة تدريب عسكري بالقرب من قرية رانتيس بالضفة الغربية. وهرع إلى المستشفى للعلاج شقيقان عمر أحدهما ١٢ سنة والآخر ١١ سنة وابن عمهما البالغ من العمر ١٢ سنة. وفقد أحد الشقيقين يده في الانفجار وأعلن أن حالته حرجة. وقال الناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي إن ثمة لافتات كانت معلقة على مدخل منطقة التدريب تمنع دخول المنطقة، ولكن ادعت إذاعة صوت فلسطين وجمعية الأطباء والمناصرين لحقوق الإنسان أنه لم تكن هناك أي لافتات من هذا القبيل. وقد ادعت الجمعية منذ سنوات أن جيش الدفاع الإسرائيلي يقوم بمناورات تدريبية يستخدم فيها الذخيرة الحية بالقرب من القرى والمراعي الفلسطينية مما يشكل خطرا شديدا عليها. وآخر حادثة من هذا القبيل وقعت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ في قرية الزاوية عندما أصيب فتى فلسطيني عمره ١٦ سنة بجروح خطيرة بينما كان يقطف الزيتون من بستان أسرته. (جروسالم بوست، هآرتس، ٢١ آذار/ مارس)

٣٣٩ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه، قتل صبي فلسطيني عمره ١٣ سنة وأصيب رفيقه بجروح شديدة بالقرب من قرية يطا، جنوب الخليل، بسبب انفجار عبوات ناسفة عندما التقطها الصبيان على ما يبدو. وقد قتل آدم حسن مسلم وهرع رفيقه مثقال العمار، البالغ من العمر ١٦ سنة إلى مستشفى عالية في الخليل وهو في حالة حرجة بعد أن فقد أحد رجليه وأصيب بحروق في الانفجار. وكان لدى أهالي القرية اقتناع راسخ

بأن الانفجار نجم عن تفجير نوع من العبوات الناسفة، ربما تكون قنبلة يدوية. وعلى حد قول منظمة بتسيلم لحقوق الإنسان، قتل ٣٠ فلسطينيا وشخص إسرائيل واحد بسبب الذخائر الموجودة في مناطق تدريب جيش الدفاع الإسرائيلي أو حولها. ويشمل عدد القتلى ٢٢ طفلا. وتقع يطا على بعد ١٠ كيلو مترات تقريبا من منطقة تدريب كبيرة. وذكرت مصادر جيش الدفاع الإسرائيلي، المسؤول عن أمن المنطقة، أنه يجري تحقيقا في الظروف المحيطة بالحادث. (هآرتس، ٢٣ حزيران/يونيه)

هاء - الإحساس العام باليأس والقنوط

٣٤٠ - في ٢٤ شباط/فبراير، انتقد كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات انتقادا شديدا قرار الكنيست بإضفاء الشرعية على أروتز ٧، المحطة الإذاعية القرصانية التابعة للمستوطنين، واصفا إياه بأنه ضربة للمصالحة بين إسرائيل وفلسطين. وقال "إن هذه المحطة لا تقوم بشيء سوى التحريض ضد عملية السلام والسلطة الفلسطينية وضد الفلسطينيين". وأضاف أن القرار اتخذ قبيل أيام من انعقاد اجتماع مقرر في واشنطن للجنة الأمريكية الفلسطينية الإسرائيلية المناهضة للتحريض. (جروسالم بوست، ٢٥ شباط/فبراير).

٣٤١ - وفي ١٤ آذار/ مارس، شن أصحاب المتاجر الفلسطينيون في القدس الشرقية إضرابا تجاريا، ممثلين بذكر انقسام المدينة وتفاقم الإحساس القوي فيما بين الفلسطينيين بكونهم يفقدون أجزاء من الأرض في القدس الشرقية. ومعظم الناس في المدينة يشعرون بالاختناق. ويساهم غياب استراتيجية وتقسيم فلسطينيين فيما بين سكان القدس الشرقية في تعزيز الإحساس باليأس. إن الإغلاق المفروض على المدينة يعزلها عن المناطق الخلفية من الضفة الغربية. وفي خلال السبعينات والثمانينات، كانت القدس الشرقية عمليا عاصمة الشعب الفلسطيني. وهي اليوم مدينة أشباح. لقد ظلت المدينة خاضعة للإغلاق سنوات عدة، كما أن المستشفيات جزء من نظام الرعاية الصحية الإسرائيلية. وتخضع معظم المدارس الفلسطينية للولاية الإسرائيلية، فضلا عن أن أهل الضفة الغربية ليس بوسعهم القدوم إلى المدينة للزيارة أو العمل بل وحتى للصلاة في المسجد الأقصى، ثالث الأماكن المقدسة في الإسلام. وقد نقلت السلطة الفلسطينية مكاتبها المفتوحة حديثا هناك إلى الضفة الغربية. (ذا جروسالم تايمز، ١٩ آذار/ مارس ١٩٩٩).

٣٤٢ - وفي ١٦ نيسان/أبريل، وصفت صحيفة جيروسالم تايمز المحنة التي يواجهها سائر الفلسطينيين تقريبا ممن يعتمدون بشكل مباشر أو غير مباشر على إسرائيل في كسب عيشهم. وتقدم حالة صلاح شاهين مثالا واضحا على هذا الإحباط. وشاهين يعمل عامل بلاط في مستوطنة غوش إيتزيون. وهو لا يملك خيارا آخر. قال: "أملك ٥٤ دونما من الأرض ولكن ليس بمقدوري أن أصنع أي شيء بها. ولا يمكنني أن أسقي أرضي لأن مجلس مستوطنة غوش إيتزيون لا يزودني بالماء. إنني أشيد لهم (الإسرائيليون) ولكن ليس بوسعي أن أشيد لنفسي ولعائلتي". ويقع منزل شاهين في المجموعة السكنية لمستوطنة غوش إيتزيون وهو محاط بمباني المستوطنة ذات السقوف الحمراء. ويسكن أفراد عائلته الموسعة البالغون ٢٤ شخصا في أربع غرف. وأضاف قائلا: "لا أستطيع القيام ولو بوضع آجرة على أخرى". واختتم التقرير بالإشارة إلى

أن العديد من الفلسطينيين مجبورون على حفر قبورهم بأياديهم". (ذا جروسالم تايمز، ١٦ نيسان/أبريل).

٣٤٣ - وفي ١٥ حزيران/يونيه، لم يحضر دبلوماسيون من ستة بلدان عربية لها مكاتب في غزة اجتماعا مع مفتي القدس الشيخ عكرمه صبري. وتعتقد المصادر الفلسطينية أن إسرائيل ضغطت على الدبلوماسيين العرب لئلا يحضروا الاجتماع في القدس مع مسؤول فلسطيني، نظرا لأن مثل هذه الخطوة قد تؤول باعتبارها تدل على أن الفلسطينيين ينشئون موطئ قدم لهم في المدينة. وكان المفتي يعتزم الحديث عن التدابير الإسرائيلية في المسجد الأقصى وعن قرار المحكمة القضائية العليا الإسرائيلية الذي يسمح للمستوطنين المتطرفين بأداء الشعائر اليهودية في المسجد. (ذا جروسالم تايمز، ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩).

٣٤٤ - وفي ٢٧ تموز/يوليه، عبر الناطق باسم المجلس التشريعي الفلسطيني أحمد قريعي عن القلق تجاه تناول رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك للمفاوضات مع الفلسطينيين، مشبها طريقته بطريقة سلفه، نتنياهو. وأعلن "إنه يضيع الوقت ويعيد التفاوض بشأن قضايا تم التوقيع عليها من قبل"، مضيفا أنه قلق من أن باراك سيسعى إلى تمطيط مداولات اللجنة المشكلة في ذلك الأسبوع بشأن تنفيذ اتفاق واي، ومن أن ولايتها المستغرقة أسبوعين ستمدد كتكتيك للتأخير. (جروسالم بوست، ٢٨ تموز/يوليه).

مسائل أخرى

٣٤٥ - في ٢ آذار/ مارس، أصدر المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، هانو هالينين، تقريره عن قضية انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة. وقد اعتبر التقرير حالة حقوق الإنسان ما زالت "تثير القلق". وجاء في تقرير هالينين أنه "لئن كان يتعين الاعتراف للجانب الإسرائيلي بتحقيق بعض التطورات الإيجابية، مثل تراجع حالات الاحتجاز الإداري والكف عن أساليب التعذيب الأشد فظاعة، فإن هذه الانتهاكات، فيما يبدو، آخذة في التزايد في الجانب الفلسطيني. وإذا كانت الضغوط التي تمارسها الدولة القائمة بالاحتلال على السلطة الفلسطينية تفسر العديد من الانتهاكات فهي لا تبررها ولا تحل السلطة الفلسطينية من مسؤوليتها". وسيعرض هذا التقرير المؤلف من ١٧ صفحة على نظر لجنة حقوق الإنسان المشكلة من ٥٣ عضوا، التي ستبدأ دورتها السنوية المستغرقة ستة أسابيع يوم ٢٢ آذار/ مارس في جنيف لبحث انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق العالم. وذكر هالينين أيضا أن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية وتشييد الطرق الالتفافية التي تصل المستوطنات بعضها ببعض وبإسرائيل مثار قلق بالغ في الأرض المحتلة. "وقد زاد من حدة القلق قيام إسرائيل في يوم ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بوقف تنفيذ مذكرة واي ريفر من جانب واحد". (جروسالم بوست، ٣ آذار/ مارس).

٣٤٦ - وفي ٩ آذار/ مارس، أفيد أن م. ك. بني بيغين هو الوحيد من بين المرشحين الأربعة لرئاسة الوزارة الذي أثبت قدرته على مواجهة التحدي الذي وضعته مجموعة بتسيلم لحقوق الإنسان، وأوضح موقفه من عدة مسائل تتعلق بحقوق الإنسان في إسرائيل. ففي رسالة موجهة إلى المرشحين الأربعة يوم ١٤ كانون

الثاني/يناير، طلبت مجموعة بتسيلم إليهم الإفصاح عن موقفهم إزاء أربعة مواضيع رئيسية هي: أساليب التحقيق المتبعة من قبل دائرة الأمن العام، وعمليات هدم المنازل في الأراضي المحتلة، وتخلف الحكومة عن فتح ممر آمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والحجز الإداري. كما اقترحت بتسيلم أن يعلن المرشحون عن موقفهم العام تجاه حقوق الإنسان. وسوف تنشر آراء بيغين ضمن العدد الثاني من المجلة الفصلية التي يصدرها المركز الإسرائيلي للمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. (هآرتس، ٩ آذار/مارس)

٣٤٧ - وفي يوم ١٤ آذار/مارس، أعلن رئيس الوزراء نتنياهو أنه يعتزم البدء في محادثات الوضع النهائي مع الفلسطينيين بعد الانتخابات بقليل. وأنه لا يتوقع حصول مشاكل بشأن قضايا الأرض لأن "الفلسطينيين خفضوا من توقعاتهم منذ مجيئي إلى السلطة". كما أعلن نتنياهو أنه سيقف موقفا ثابتا ويكفل "ألا تكون للسلطة الفلسطينية، في ضوء الاحتياجات الأمنية لإسرائيل، بحقوق الدولة فيما يتعلق بإقامة جيش أو دعوة جيش أجنبي إلى أراضيها". وهدد نتنياهو في الماضي بضم أجزاء من الضفة الغربية إن أعلن عرفات عن قيام الدولة. (جروسالم بوست، ١٥ آذار/مارس)

٣٤٨ - وفي ١٥ آذار/مارس، أفيد، حسب تقرير أصدرته بتسيلم وهاموكيد، مركز الدفاع عن الفرد، أن إسرائيل تحتفظ بجثث ٢٤ فلسطينيا ماتوا إما في عمليات التفجير الانتحارية وإما في خضم المواجهات مع جيش الدفاع الإسرائيلي على مدى السنوات الخمس الماضية. وذكر التقرير أنه منذ عام ١٩٩٤ "اتبعت سياسة واضحة تقضي بعدم إرجاع جثث الإرهابيين إلى عائلاتهم". وأضاف أن جيش الدفاع الإسرائيلي لم يتبع نهجا متسقا في هذا الموضوع. وادعت مجموعتا حقوق الإنسان أيضا أن الطريقة التي دفنت بها إسرائيل الجثث كانت مخلة بقواعد القانون الدولي وبتعليمات رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي معا. وأورد التقرير "أنها (الجثث) دفنت بطريقة ملؤها الازدراء والإهمال وتثير الشك في إمكانية تعيين الجثث في المستقبل". وأدان الناطقان باسم المجموعتين هذه السياسة بوصفها إخلالا بالقيم الإنسانية الأساسية وبالمعاهدات الدولية. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٦ آذار/مارس)

٣٤٩ - وفي ١ حزيران/يونيه، أفيد أن منظمة مهتمة بحقوق الإنسان قدمت عريضة إلى محكمة القضاء العليا باسم ثلاثة من أقارب سفيان صبيح، الذي نفذ هجوما انتحاريا ضد الحافلة رقم ٢٦ في القدس منذ أربع سنوات. وقد ادعي في العريضة أن جيش الدفاع الإسرائيلي عادة ما يدفن جثث قوات العدو في مقابر خاصة محددة بوصفها مناطق عسكرية مغلقة. ويتولى الدفن أفراد من الحاخامات العسكريين الذين لا يعرفون الشريعة الإسلامية. واستشهدت العريضة بمداولات الكنيسيت بشأن قانون يحظر بناء نُصب تذكارية للإرهابيين. وأقر الكنيسيت بأن الحق في قبر وشاهد لا يمكن أن يُسلب حتى من الشخص الذي قام بأفعال إرهابية. (هآرتس، ١ حزيران/يونيه)

٣٥٠ - وفي ٤ تموز/يوليه ١٩٩٩، اجتمع رئيس السلطة الفلسطينية عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي باراك على الجانب الإسرائيلي من ملتقى بيت حانون. ووصف عرفات اللقاء بكونه انطلاقة جديدة لعملية السلام. والتزم باراك في اجتماع القمة ذاك بتنفيذ مذكرة واي ريفر، وهي خطوة قوبلت بترحيب حار في الأوساط

الفلسطينية. وفي الخطاب الذي ألقاه عرفات أمام ٤٠ رئيس دولة خلال اجتماعهم بالجزائر في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة يوم ٥ تموز/يوليه، صرح عرفات بما يلي: "لن نوافق على أقل من الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧". (ذا جروسالم تايمز، ٩ تموز/يوليه ١٩٩٩)

٣٥١ - وفي ١٠ آب/أغسطس، أفيد أن أمانة الحكومة الإسرائيلية وافقت على إصدار دراسة استقصائية لوزارة التعليم بشأن مدارس القدس الشرقية، أعدتها لجنة منشأة في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٧. وحسب التقرير، ٣٠ في المائة من تلاميذ الصفوف العليا من المدارس الابتدائية في القدس الشرقية أميون، فيما يبلغ معدل التسرب من المدارس الثانوية ٤٠ في المائة. ويصف التقرير مشاكل تربوية ومادية خطيرة في النظام التعليمي، الذي يستوعب حاليا ٠٠٠ ٤٢ تلميذ. وحسب التقرير، فإن هذا النظام ينمو بمعدل ٥ في المائة سنويا ومن المتوقع أن يزداد النمو بوتيرة أسرع في غضون السنوات المقبلة، غير أنه ليس بقادر أصلا على استيعاب كل من يريد الالتحاق بالمدارس التابعة له. ويخضع التلاميذ للمنهاج الدراسي الأردني. ومن بين العناصر المذكورة في التقرير المشاكل المادية والتربوية الخطيرة، بما في ذلك أساليب التدريس المتقادمة والنقص الحاد في الموارد. ويبلغ عدد حجرات الدراسة المستأجرة ٣٧٠ من مجموع ٧٧٠ حجرة وهي لا تستجيب للمعايير المطلوبة. وثمة حاجة لما لا يقل عن ١٥٠ حجرة دراسية للاستجابة للزيادة في عدد التلاميذ. وصرح وزير التعليم يوسي صريد قائلا "لا أحتاج إلى أي ضرب من التقارير لمعرفة الحالة القائمة في القدس الشرقية، التي تعاني الفقر وتتكبد منذ سنين مظاهر التمييز والإهمال. نقول كل أنواع الأمور الخيالية بشأن القدس الموحدة، ولكن القدس مجزأة أيضا من منظور مقارنة الظروف التعليمية بين شرق القدس وغربها". (هآرتس، جروسالم بوست، ١٠ آب/أغسطس)

٣٥٢ - وفي ١٥ آب/أغسطس، أفيد أن جيش الدفاع الإسرائيلي قرر محاكمة الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم اثني عشر عاما والمتهمين بقذف الحجارة. وفي السنوات الأخيرة تجنب جيش الدفاع الإسرائيلي اتهام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٤ سنة في الأراضي المحتلة بسبب مثل ذلك الفعل. وخلال الانتفاضة، استخدم نفس الأساليب، بما في ذلك مطالبة الآباء بدفع كفالة، وهي الكفالة التي يفقدونها إن قُبض على الطفل وهو يكرر الهجوم بالحجارة. وذكر أن السياسة الجديدة ستُنفذ في غضون الأسابيع القادمة. (هآرتس، ١٥ آب/أغسطس)

٣٥٣ - وفي ٣ آب/أغسطس، أفيد أن إسرائيل والسلطة الفلسطينية تخططان لعملية مشتركة استعدادا للحشد الهائل من الحجاج المتوقع أن يفدوا إلى المواقع المسيحية خلال الاحتفال بالألفية. ومن جانب آخر، أعلنت هناء نصار، عمدة بيت لحم، أن البناء الإسرائيلي عند مدخل بيت لحم، بما في ذلك الخطط الرامية إلى توسيع مركز تفتيش كبير تابع لجيش الدفاع الإسرائيلي، سيجعل من الصعب أكثر على الحجاج أن يزوروا المدينة المقدسة. وقالت العمدة في مؤتمر صحفي "إنهم (الإسرائيليون) يستهدفون المدينة". ولديهم مصالح سياسية في فصل المدينة عن القدس ودفن السياحة، ولا سيما احتفالات الألفية في الأرض المقدسة. وعند مقبرة راحيل، شرع جيش الدفاع الإسرائيلي أخيرا في بناء سلم. واعترض الفلسطينيون

على ذلك، قائلين إن ذاك البناء يخل بروح اتفاقات السلام، التي يمنع على أي طرف بموجبها إجراء تغييرات على الأرض. وقال جيش الدفاع الإسرائيلي إن أسبابا أمنية تكمن وراء البناء، بينما قال الفلسطينيون إن الأمن هو ذريعة ليس إلا. وتقع مقبرة راحيل على طول طريق بيت لحم الرئيسي الممتد من الشمال إلى الجنوب، وبسبب مركز التفتيش التابع لجيش الدفاع الإسرائيلي وما يحيط به من سياجات أمنية، فإن أحد ممري الطريق العام يظل على الدوام مغلقا في وجه حركة المرور، مما يتسبب في الازدحام في حالات كثيرة. كما يغلق الطريق برمته عدة ساعات عندما يصلي المتعبدون اليهود لدى مقبرة راحيل، وذلك عدة مرات في الأسبوع (جروسالم بوست، ٣ آب/أغسطس).

٣٥٤ - وفي ١٠ آب/أغسطس، قدمت الشرطة الإسرائيلية إلى سور يحيط بالحرم الشريف (جبل الهيكل) وأغلقت نافذة فتحتها الأوقاف قبل يومين من ذلك. وجاء تدخل الشرطة، الذي أمر به وزير الأمن الداخلي بن عامي وأيده رئيس الوزراء باراك، بعدما زعِم أن الأوقاف، وهي الهيئة الدينية الإسلامية القيِّمة على حرم المسجد الأقصى، أزالت أحجارا من أجل توسيع نافذة واقعة في الجهة الجنوبية من الحائط الخارجي للحرم. وصرح وزير الأمن الداخلي بن عامي أن التدخل كان ضروريا لمنع إحداث أي تغيير في الحالة الهشة السائدة في جبل الهيكل، المعروف لدى المسلمين بالحرم الشريف. وقد أدان مفتي القدس، الشيخ عكرمة صبري، إدانة شديدة إجراء الحكومة، قائلا إنه يمثل جزءا من محاولة إسرائيلية أوسع موجهة ضد أعمال التجديد التي تجريها الأوقاف في المنطقة على طول السور الجنوبي للحرم. وأعلن صبري قائلا "إننا لم ننتهك القانون وليس هذا بمسألة أمنية". (هآرتس، جروسالم بوست، ١٠-١١ آب/أغسطس)

ثانيا - حالة حقوق الإنسان في الجولان العربي السوري المحتل

٣٥٥ - في ٥ شباط/فبراير، أفيد أن مئات الدروز من الجولان كانوا يستعدون للمشاركة في اجتماع حاشد، كان من المقرر عقده في اليوم التالي، للتعبير عن دعمهم للرئيس حافظ الأسد، الذي كان في الأسبوع السابق قد فاز بالانتخابات الرئاسية في الجمهورية العربية السورية. وكان الاجتماع سيعقد في قرية مجدل شمس وكان سيحضره زهاء ٤٠٠ شخص من القريتين العربيتين في الجولان. وأعلن موظف في الشرطة الإسرائيلية أن قوات الشرطة لن تدخل القرية خلال الاجتماع الحاشد، ولكنها ستظل مرابطة خارج القرية مباشرة؛ وحذر الإسرائيليين من دخول القرية. بيد أنه أضاف قائلا: "إن هوجم المدنيون أو هوجمت المباني العامة، فستدخل إحدى قوات الشرطة إلى القرية". (هآرتس، ٥ شباط/فبراير)

٣٥٦ - وفي ٦ شباط/فبراير، أفادت التقارير أن حوالي ٥٠٠ درزي عقدوا مظاهرة سلمية في قرية مجدل شمس في الجولان للتعبير عن دعمهم للرئيس السوري حافظ الأسد، الذي بدأ فترة حكمه الخامسة الأسبوع الماضي. وعلى الجانب السوري من الحدود، نظم ٧٠٠ درزي مظاهرة مماثلة. وقد احتشدوا للاستماع لكلمات ألقيت قرب السياج الحدودي لكي يسمعهم الدروز المتواجدون في الجانب الإسرائيلي. (هآرتس، ٧ شباط/فبراير)

٣٥٧ - وفي يوم ٩ شباط/فبراير، أوردت التقارير أن مستوطنة يهودية جديدة تدعى نمرود كانت قيد الإنشاء سرا في شمال الجولان. فقد أقامت أول أسرة في الأسبوع الماضي ويتوقع أن تحل بها من أسرتين أخريين إلى ثمان أخر في غضون الشهرين المقبلين. ورغم أنه لم يقدم طلب رسمي إلى اللجنة الإقليمية للتخطيط والبناء، فإن المستوطنة أصبحت أمرا واقعا. وذكر مصدر في شعبة الاستيطان الريفي التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية لصحيفة هآرتس أن المستوطنة لم "تعرف" بعد. وكان موقع المستوطنة محتلا لمدة تسع سنوات من قبل وحدات نحال التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي (يجمع جنود النحال بين الخدمة العسكرية والعمل الزراعي). وادعى مصدر إسرائيلي رفيع أن وزارة الدفاع وشعبة الاستيطان الريفي وقّعا اتفاقا يسمح بإضفاء الطابع الحضري على المركز العسكري. وكان دور الأسرة الرائدة يتمثل في خلق وجود في الموقع والإشراف على أشغال التجديد المنفذة في الهياكل استعدادا لمجيئ أسر إضافية. وأعلن مصدر في شعبة الاستيطان الريفي أن المرحلة الأولى من استحداث مستوطنة نمرود تتمثل في التشبث بالمنطقة والحيلولة دون استيلاء الدروز عليها. (هآرتس، ٩ شباط/فبراير)

٣٥٨ - وفي ١١ شباط/فبراير، أفيد أن مصادر في سفارة الولايات المتحدة في تل أبيب أعربت عن أسفها على خلق مستوطنة جديدة في الجولان، التي كشفت عنها هآرتس في اليوم السابق. وحسب هآرتس، سيقوم ممثلون عن السفارة الأمريكية بجولة في المستوطنة، المدعوة نمرود، خلال الأيام القليلة القادمة. وصرح نائب رئيس المجلس الإقليمي لمرتفعات الجولان لهآرتس أنه في إثر نشر مقالها، قدم عشرات المواطنين طلبات للمجلس، معربين عن رغبتهم في الإقامة في نمرود. ورفض الزوج القاطن هناك الحديث مع العدد الكبير من الصحافيين الذين أتوا إلى الموقع ولم يأذن للناس بالدخول. وتوبعت أشغال البناء والتجديد. (هآرتس، ١١ شباط/فبراير)

٣٥٩ - وفي ١٤ شباط/فبراير، شارك مئات الدروز من الجولان في مظاهرة سلمية إحياء للذكرى السابعة عشر لمد الولاية الإسرائيلية إلى الجولان المحتل. وفي سنة ١٩٨٢، نظم إضراب عام لمدة ستة أشهر احتجاجا على فرض الولاية الإسرائيلية ومحاولة إرغام الدروز على حمل الجنسية الإسرائيلية. وحسب هآرتس، لا يتعدى عدد الأشخاص الحاملين لبطاقات الهوية الإسرائيلية ٤٠٠ من مجموع ١٧٠٠٠ درزي مقيم في الجولان. وأضافت هآرتس أن معظم من يحملون بطاقات الهوية الإسرائيلية يدعون أنهم أجبروا على ذلك إجبارا، وأنهم طلبوا إلى وزارة الداخلية الإسرائيلية السماح لهم بالتخلي عن جنسيتهم الإسرائيلية. (هآرتس، ١٤، ١٥ شباط/فبراير)

٣٦٠ - وفي ٨ آذار/ مارس، صرح وزير الدفاع الإسرائيلي أرينز أن السبيل الوحيد إلى إقدام الجمهورية العربية السورية على إقامة السلام هو انسحاب إسرائيل من مجموع مرتفعات الجولان. وقال أرينز "هذا موقفي. ليس هناك من فرصة للتوصل إلى السلام مع سوريا دون التنازل كليا عن مرتفعات الجولان. هذا هو ثمن السلام وثمة من هم مستعدون لدفعه. وأظن أنه ينبغي أن ندفع هذا الثمن ..." (جروسالم بوست، ٩ آذار/ مارس)

٣٦١ - وفي ١٧ نيسان/أبريل، استخدمت الشرطة الإسرائيلية الغاز المسيل للدموع لتفرقة أشخاص يرجمون بالحجارة مظاهرة يقيمها دروز مرتفعات الجولان في مجدل شمس احتفاء بيوم الاستقلال السوري. واحتشدت جموع من الدروز قرب ما يدعى بتل الهتاف في ضواحي مجدل شمس على مقربة من الحدود مع الجمهورية العربية السورية. وفي الجانب المقابل، أقام دروز ومسؤولون سوريون منصة مجهزة بمكبرات للصوت لإذاعة أحداث يوم الاستقلال عبر الحدود. وكان الدروز تظاهروا في وقت مبكر في مجدل شمس ومساعدة المجاورة. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٨ نيسان/أبريل)

٣٦٢ - وفي ١٩ نيسان/أبريل، ألقى موظفون في دورية الحدود التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي القبض على درزي عمره ٢٢ عاما، وهو يحاول التسلل عبر الحدود إلى الجمهورية العربية السورية. وصرح المحققون أن الشاب قال لهم إنه "تعب من العيش في هذا البلد؛ أنا سوري وأريد أن أعيش هناك". (هآرتس، ٢ نيسان/أبريل)

٣٦٣ - وفي ٨ حزيران/يونيه، أفيد أن لجنة المقيمين في الجولان شرعت في حملة جديدة تهدف إلى حشد دعم الجمهور من أجل الإبقاء على مرتفعات الجولان في ظل الحكم الإسرائيلي. ودعت اللجنة الحزب الديني الوطني وإسرائيل بعاليا إلى عدم الانضمام إلى ائتلاف تقوم مبادئه التوجيهية في المحادثات مع سوريا على مبدأ الأرض مقابل السلام. وأعلن رئيس اللجنة أفي زيرا أن أحد المبادئ التوجيهية لائتلاف إسرائيل واحدة يشمل الاعتراف بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ كقاعدة للمحادثات مع الجمهورية العربية السورية وأن ذلك "يدل على استعداد [للانسحاب] من الجولان وربما مما وراءه ...". وصرح بيغال قبنيس، رئيس حركة دريتش للسلام التي تشجع تسوية الأرض مقابل السلام مع الجمهورية العربية السورية أن الانتخابات أظهرت تغيرا في موقف الجمهور تجاه مرتفعات الجولان فيما يتعلق بالسلام مع الجمهورية العربية السورية. (جروسالم بوست، ٨ حزيران/يونيه)

٣٦٤ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه، صرح الرئيس وايزمان أن الانسحاب من مرتفعات الجولان هو الثمن الذي على إسرائيل أن تدفعه مقابل السلام مع الجمهورية العربية السورية والانسحاب من لبنان. وعندما سئل عما اذا كان العائق الكبير أمام انسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان أمنيا أم نفسيا، صرح وايزمان "أن الجانب النفسي في الأمن مهم جدا. وسوف تحتاج إسرائيل وسوريا إلى فترة طويلة للوثوق ببعضهما بعضا ... والسؤال المطروح هو: ماذا سيكون انتشار القوات المسلحة السورية - الجيش والبحرية والقوة الجوية والصواريخ التي يصل مداها إلى إسرائيل - عندما نوقع اتفاق سلام، أو هل نجد سبيلا إلى خفض التهديد إلى حده الأدنى؟ ثم هناك مشكلة المياه. إننا نعيش على مياه قادمة من الشمال. وبعد ذلك، هناك موضوع كبير يعرف بالتطبيع، ولكنه بالنسبة إليّ ليس مهما جدا". (جروسالم بوست، ٢٧ حزيران/يونيه)

٣٦٥ - وفي ١٥ تموز/يوليه، أنكرت الجمهورية العربية السورية أن تكون أقامت أبدا اتصالات سرية مع إسرائيل، واعتبرت تصريح رئيس الوزراء السابق نتنياهو مجافيا للحقيقة والذي مفاده أنه ضمن اتفاقا مع سوريا للسماح بوجود لجيش الدفاع الإسرائيلي فوق جبل الشيخ. وحسب نتنياهو، فقد وافقت الجمهورية

العربية السورية على إنشاء محطة إنذار مبكر، تستخدم في حالة استعادة دمشق مرتفعات الجولان عن طريق اتفاق سلام. وصرح مسؤول سوري يعلق على الحديث الصحفي قائلا: "إنه يهدف إلى تضليل الرأي العام ووضع عراقيل أمام عملية السلام". (جروسالم بوست، ١٦ تموز/يوليه)

٣٦٦ - وفي ١٨ تموز/يوليه، تحدث رئيس الوزراء باراك عن الانسحاب من مرتفعات الجولان باعتباره نتيجة حتمية، معلنا عن التزامه بالمضي قدما في المفاوضات مع الجمهورية العربية السورية بشأن سائر جوانب اتفاق السلام. وصرح باراك "نحن ملتزمون بقراري مجلس الأمن ذوي الصلة ٢٤٢ و ٣٣٨". "إننا ندرك إدراكا كاملا أن علينا أن نقدم تنازلات في طريقنا صوب السلام". (جروسالم بوست، ١٩ تموز/يوليه)

- - - - -